القارة الإفريقية في ظل الصراعات الأمريكية الروسية الصينية

د. مالك الحافظ

يتناول هذا الكتاب موضوع التنافس الدولي في إفريقيا من خلال استعراض الدور الأمريكي، الروسي، والصيني في القارة

يقدم الكتاب تحليلاً شاملاً للتأثيرات الاقتصادية والسياسية التي تترتب على التفاعلات بين هذه القوى الكبرى داخل إفريقيا، ويستعرض استراتيجيات كل منها في السعي وراء النفوذ. يتم تسليط الضوء على الفرص التي قد تقدمها هذه القوى الإفريقية، بالإضافة إلى التحديات الخطيرة التي قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي. يناقش الكتاب أيضاً الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول الإفريقية لتحويل هذا التنافس إلى فرص تنموية مستدامة

الكتاب يستهدف صناع القرار، الباحثين، والمستثمرين المهتمين بالتحولات الجيوسياسية والاقتصادية في إفريقيا، ويقدم رؤية متعمقة تساعد على فهم هذا المشهد الدولي المعقد

القارة الإفريقية في ظل الصراعات الأمريكية الروسية الصينية

القارة الإفريقية في ظل الصراعات الأمريكية الروسية الصينية

جدول المحتويات

الفصل الأول ..... ص 13
التنافس الروسي الأمريكي في إفريقيا
الفصل الثاني ..... ص 122
الصين كقوة صاعدة في إفريقيا
الفصل الثالث ..... ص 223
التحولات السياسية في إفريقيا
الفصل الرابع ..... ص 295
الاستفادة الإفريقية والتوقعات المستقبلية

المقدمة

إن إفريقيا، القارة العريقة التي تحتضن تنوعاً ثقافياً وطبيعياً لا مثيل له، تقف اليوم عند مفترق طرق حاسم في تاريخها، فمع استمرار التنافس الدولي بين القوى الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، وروسيا، تجد القارة الإفريقية نفسها مركزاً لتفاعلات اقتصادية وسياسية معقدة، حيث تتجاذبها مصالح واستراتيجيات متعددة.

ذلك التنافس، الذي يمتد عبر الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، المشاريع التنموية، والتدخلات السياسية والأمنية، يحمل في طياته فرصاً هائلة للنمو والتنمية المستدامة، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات جسيمة تتطلب استجابة حكيمة واستراتيجيات مدروسة.

في ظل هذه الديناميكية المتغيرة، تستدعي الضرورة فهمًا أعمق للفرص المتاحة والتحديات القائمة. فالتدفقات الاستثمارية الأجنبية، التي شهدت تذبذباً ملحوظاً بفعل الأزمات العالمية، لا تزال تشكل عاملاً حيوياً في تشكيل مستقبل القارة.

هذه المكاسب لها تحدياتها الكبيرة، فالديون المتراكمة والتدخلات السياسية قد تهدد سيادة الدول الإفريقية وتزيد من تعقيداتها الداخلية، ومع تزايد

النزاعات الإقليمية والتحديات الأمنية، يصبح من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة هذه التحديات وتعزيز الاستقرار.

إن تنويع الشراكات الاقتصادية والسياسية، والاستثمار في التعليم والتكنولوجيا، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، هي من بين الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد الدول الإفريقية على تحويل التنافس الدولي إلى فرص حقيقية للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، لا بد أن تلعب المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي دورًا حيويًا في تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، مما يساعد في الإسهام يسهم في خلق بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار.

تتطلب هذه المرحلة المفصلية من إفريقيا رؤىً استراتيجية واستجابات ذكية لتحقيق التوازن بين الاستفادة من الفرص الاقتصادية والتصدي للتحديات السياسية والبيئية. وبناءً على الدروس المستفادة من الماضي والتوجهات الحالية، يمكن للدول الإفريقية أن تحقق تنمية مستدامة ومستقبلاً أكثر إشراقاً لأجيالها القادمة.

يتناول هذا الكتاب موضوع التنافس الدولي في إفريقيا، ويهدف إلى تسليط الضوء على العلاقات المتشابكة بين القوى الكبرى - الصين، الولايات

المتحدة، وروسيا - وكيفية تأثير هذه العلاقات على التنمية الاقتصادية والسياسية في القارة.

تم إعداد هذا الكتاب نظراً لأهمية إفريقيا الاستراتيجية على الساحة الدولية، حيث تعتبر القارة مورداً غنياً بالمواد الخام والطاقة، وسوقاً ضخماً للنمو الاقتصادي. مع تزايد التنافس الدولي على الموارد والنفوذ، يصبح من الضروري تقديم تحليل متعمق وشامل لكيفية تفاعل الدول الإفريقية مع هذه القوى الكبرى. وهنا يهدف الكتاب لتوفير رؤية متوازنة ومبنية على البيانات حول الفرص والتحديات التي تواجه القارة في ظل هذا التنافس، ومساعدة صناع القرار والباحثين والمستثمرين على فهم أفضل للسياق الأفريقي المتغير.

إن تصاعد المنافسة الدولية بين كل من الصين، الولايات المتحدة، وروسيا، جعل إفريقيا نقطة محورية للتفاعلات الاقتصادية والسياسية المعقدة. حيث يُثير هذا التنافس مخاوف جمة بشأن مستقبل الدول الإفريقية، خاصة مع اتجاه بعض القوى الخارجية إلى تغليب مصالحها الخاصة على حساب الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول.

يُمكن تفصيل مخاطر هذا التنافس الدولي على القارة الإفريقية، بالإشارة إلى خطر زعزعة الاستقرار السياسي حيث تسعى بعض القوى الدولية إلى

التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، ودعم القوى السياسية أو العسكرية المتحالفة معها، مما يُساهم في خلق بيئة من عدم الاستقرار السياسي وتصاعد النزاعات والصراعات الداخلية. فضلا عن تهميش التنمية الاقتصادية، حيث تُركز بعض الدول الخارجية في تعاونها مع الدول الإفريقية على استغلال الموارد الطبيعية وتلبية احتياجاتها الاستراتيجية، دون الاهتمام بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وبناء القدرات المحلية، مما يُعيق التقدم الاقتصادي ويُفاقم مشكلات الفقر والبطالة في هذه الدول.

فضلا عن تفاقم الصراعات الإقليمية حيث تُؤدي المنافسة على النفوذ بين القوى الدولية إلى تأجيج الصراعات الإقليمية الموجودة في بعض الدول الإفريقية، أو حتى خلق صراعات جديدة، ممّا يُهدد الأمن والسلم في القارة بأكملها. كما لا يمكن إغفال فرض سياسات خارجية غير مُتوافقية مع مصالح الدول الإفريقية ممّا يُفقدها قدرًا من سيادتها واستقلالها في القرار.

هذا إلى جانب مسارعة بعض الدول الخارجية إلى استغلال الموارد الطبيعية في الدول الإفريقية دون مراعاة للآثار البيئية والاجتماعية المترتبة على ذلك، ممّا يُهدد استدامة هذه الموارد ويُعيق تحقيق التنمية المستدامة في القارة.

يحتوي الكتاب على مجموعة من الأفكار والمعلومات الأساسية، منها: تحليل التنافس الدولي، حيث يتناول الكتاب كيفية تفاعل القوى الكبرى مع إفريقيا، بما في ذلك استراتيجيات الاستثمار والتجارة، والمساعدات التنموية، والعلاقات الدبلوماسية والعسكرية.

كما يقدم الكتاب دراسات حالة عن دول إفريقية مختارة، موضحاً كيف تتعامل هذه الدول مع التنافس الدولي، وما هي الاستراتيجيات التي تنتهجها لتحقيق التنمية المستدامة.

ويستعرض الكتاب الفرص الاقتصادية والسياسية التي يمكن للدول الإفريقية الاستفادة منها، بالإضافة إلى التحديات التي يجب مواجهتها مثل الديون، الفساد، التبعية الاقتصادية، والتدخلات السياسية.

كما يقدم الكتاب توصيات للدول الإفريقية وللقوى الكبرى حول كيفية تحقيق تعاون مثمر ومستدام، مع التركيز على أهمية الحوكمة الرشيدة، الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية.

باتت القارة الإفريقية اليوم مسرحا لتنافس دولي محتدم، تتنافس فيه قوى عالمية كبرى على بسط نفوذها وتعزيز مصالحها في هذه المنطقة

الاستراتيجية الغنية بالموارد، حيث يُثير هذا التنافس مخاوف جمة بشأن مستقبل الدول الإفريقية.

يُمكن ربط تصاعد حدة التنافس الدولي في إفريقيا بعوامل عدة، يمكن أن نشير إليها من خلال النمو الاقتصادي المتسارع للقارة، فإفريقيا التي تتمتع بموارد طبيعية هائلة، وتُعدّ وجهة استثمارية جذابة لاحتياطياتها من المعادن النفيسة والنفط والغاز الطبيعي، باتت تغري الدول الكبرى بالسعي للسيطرة على هذه الموارد وضمان تدفقها.

كما أن ازدياد أهمية الموقع الجيوستراتيجي للقارة الإفريقية كونها تُمثل بوابة عبور رئيسية للتجارة العالمية، وتُطل على مضيقات بحرية حيوية، قد أضفى عليها قيمة جيوسياسية كبيرة وجعلها منطقة هامة للتنافس على النفوذ.

يستهدف الكتاب مجموعة واسعة من القراء، بما في ذلك:

صناع القرار والسياسيين: لمساعدتهم في صياغة سياسات فعالة تعزز التنمية المستدامة وتواجه التحديات القائمة.

الباحثين والأكاديميين: لتزويدهم ببيانات وتحليلات متعمقة حول الديناميكيات الدولية في إفريقيا.

المستثمرين ورجال الأعمال: لتقديم رؤى حول الفرص الاستثمارية والمخاطر المحتملة في الأسواق الإفريقية.

الطلاب والمثقفين: لزيادة الوعي والفهم حول القضايا الدولية والإفريقية الهامة.

يأتي هذا الكتاب في وقت حرج تحتاج فيه الدول الإفريقية إلى استراتيجيات فعالة للتعامل مع التنافس الدولي وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال تحليل شامل ودقيق، يوفر الكتاب قاعدة معرفية قوية تساعد في فهم الواقع الإفريقي المتغير واغتنام الفرص المتاحة وتجاوز التحديات القائمة.

الفصل الأول: التنافس الروسي الأمريكي في إفريقيا

يشهد التنافس الدولي في إفريقيا ازديادًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تتنافس دول مثل الولايات المتحدة وروسيا على النفوذ في القارة، حيث تعود جذور هذا التنافس إلى عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية معقدة تتشابك فيما بينها.

الخلفية التاريخية والاستراتيجيات

شهد مؤتمر برلين (1884-1885) تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، وإيطاليا. هذا التقسيم الاستعماري ترك آثارًا عميقة على بنية الدول الإفريقية الحديثة، بما في ذلك الحدود السياسية المصطنعة التي لم تراعِ التوزيعات العرقية والقبلية. [1]

شهدت إفريقيا قرونًا من الاستعمار الأوروبي، حيث قامت الدول الأوروبية باستغلال موارد القارة وثرواتها. ترك الاستعمار إرثًا من التبعية

---

[1] Pakenham, Thomas, *The Scramble for Africa: White Man's Conquest of the Dark Continent from 1876 to 1912* (New York: Avon Books, 1992).

والانقسامات العرقية والسياسية، والتي لا تزال تؤثر على القارة حتى يومنا هذا.

ركز الاستعمار الأوروبي على استنزاف الموارد الطبيعية لإفريقيا لصالح الاقتصاديات الأوروبية، مما أسهم في وضع أسس هشة للاقتصادات الإفريقية بعد الاستقلال.[2]

أما خلال الحرب الباردة، أصبحت إفريقيا ساحة صراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث دعمت كلتا القوتين حركات الاستقلال والأنظمة الموالية لها، وأدى ذلك إلى العديد من الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية في إفريقيا.

النفوذ الأمريكي

لقد بدأت العلاقات الأمريكية مع إفريقيا بشكل رئيسي من خلال التجارة وتحرير العبيد. فقد لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في تجارة الرقيق عبر الأطلسي، حيث تم جلب ملايين الأفارقة إلى الأمريكتين بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

---

[2] Young, C., *The African Colonial State in Comparative Perspective*, Yale University Press, 1994.

في القرن التاسع عشر، ساهمت الولايات المتحدة في إنشاء ليبيريا، حيث استقر العبيد المحررون الأمريكيون.[3]

كذلك نشطت البعثات التبشيرية الأمريكية في إفريقيا، حيث ركزت على نشر التعليم والخدمات الصحية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، دعمت الولايات المتحدة حركات التحرر في إفريقيا ضد القوى الاستعمارية الأوروبية، متأثرة برغبتها في تعزيز النفوذ الأمريكي ومنع انتشار الشيوعية. كما قدمت الولايات المتحدة برامج تعليمية وتدريبية للقادة الأفارقة الناشئين من خلال منح دراسية وتبادل طلابي.

خلال الحرب الباردة، كانت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا مرتبطة بالحد من النفوذ السوفيتي. وقد قدمت الولايات المتحدة الدعم للدول التي اعتبرتها حصونًا ضد الشيوعية.[4]

---

[3] Clegg, Claude A., *The Price of Liberty: African Americans and the Making of Liberia*, University of North Carolina Press, 2004

[4] Westad, Odd Arne, *The Global Cold War: Third World Interventions and the Making of Our Times*, Cambridge University Press, 2007

لعبت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) دورًا بارزًا في دعم الأنظمة المناهضة للشيوعية في إفريقيا. على سبيل المثال، يُعتقد أن وكالة الاستخبارات المركزية قد ساعدت في تنظيم أو دعم الانقلابات العسكرية ضد القادة الذين اعتُبروا متعاطفين مع السوفييت، مثل انقلاب باتريس لومومبا في الكونغو عام 1960.[5]

كانت وكالة الاستخبارات المركزية نشطة في دعم الانقلابات ضد الحكومات الإفريقية التي كانت متهمة بالتعاون مع السوفييت أو بالميول نحو الشيوعية. على سبيل المثال، يُعد دور الـ CIA في دعم الانقلاب ضد باتريس لومومبا في الكونغو البلجيكية (جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن) مثالاً واضحًا على تدخل الاستخبارات الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

كانت الـ CIA جزءًا من الجهود الأمريكية لتعزيز النفوذ الأمريكي في إفريقيا ومواجهة السوفييت من خلال تقديم دعم مباشر للأنظمة أو الحركات التي تعارض الشيوعية. تضمن هذا الدعم تنظيم وتدريب

---

[5] Gleijeses, Piero, *Conflicting Missions: Havana, Washington, and Africa, 1959-1976*, University of North Carolina Press, 2002

المتمردين أو الفصائل المسلحة التي تعارض الحكومات المتحالفة مع السوفييت.

تضمنت الاستراتيجية الأمريكية تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية للدول الإفريقية الصديقة. مثال على ذلك هو الدعم العسكري لحكومة موبوتو سيسي سيكو في زائير (الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية).

كما دعمت الولايات المتحدة العديد من الأنظمة المستبدة في إفريقيا إذا كانت تتوافق مع مصالحها الجيوسياسية. هذا الدعم شمل تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الأحيان.

في بعض الأحيان، دعمت الـ CIA حركات تمرد مسلحة أو ميليشيات معارضة للأنظمة التي كانت تُعتبر مؤيدة للسوفييت. على سبيل المثال، دعم الولايات المتحدة للمتمردين في أنغولا خلال الحرب الأهلية كان جزءًا من الحرب الباردة بالوكالة ضد الاتحاد السوفيتي وكوبا.

كانت الوكالة تقدم معلومات استخباراتية للحكومات والأنظمة التي تدعمها، مثل موبوتو في زائير، لمساعدتهم في مواجهة التهديدات الداخلية

والخارجية. تضمن ذلك تقنيات جمع المعلومات، التدريب على الاستخبارات، وحتى المساعدة في مراقبة المعارضة السياسية.[6]

كانت الـ CIA تستخدم وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام في إفريقيا من خلال حملات دعاية مضادة للشيوعية، وغالبًا ما كانت تدير وسائل إعلام سرية أو تدعم صحفيين مؤيدين للسياسة الأمريكية. الهدف كان الترويج للديمقراطية الليبرالية والحد من النفوذ السوفيتي.

في كثير من الأحيان، أدى دعم الـ CIA للحركات المناهضة للحكومات إلى خلق حالة من عدم الاستقرار المستمر. على سبيل المثال، بعد إسقاط لومومبا، دخلت الكونغو في حالة من الفوضى السياسية التي استمرت لعقود. هذا التدخل الأمريكي كان له تأثير طويل الأمد على استقرار الدول الإفريقية، حيث أدى إلى تأجيج الصراعات الداخلية وترك إرثًا من الانقلابات والمشاكل السياسية.

مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، تغيرت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا. تحول التركيز من الاحتواء الجيوسياسي إلى قضايا أخرى مثل التنمية الاقتصادية، مكافحة الإرهاب، وحفظ السلام. ومع ذلك،

---

[6] Westad, *The Global Cold War*, 2007.

فإن تأثيرات تلك السياسات خلال الحرب الباردة ما زالت قائمة في العديد من الدول الإفريقية حتى اليوم.[7]

وقد قدمت الولايات المتحدة الدعم للانتخابات الديمقراطية والإصلاحات السياسية. كذلك أصبحت مكافحة الإرهاب جزءًا من السياسة الأمريكية في إفريقيا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، مما أدى إلى تعزيز التعاون الأمني مع الدول الإفريقية.

و ركزت الولايات المتحدة على مكافحة الإرهاب في إفريقيا، ونشرت قوات عسكرية في دول مثل الصومال والنيجر.

ومع تصاعد تهديدات الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش، عززت الولايات المتحدة تعاونها الأمني مع الدول الإفريقية. يشمل ذلك القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM) في عام 2007.

تعتبر الولايات المتحدة الإرهاب في إفريقيا تهديدًا كبيرًا للأمن القومي الأمريكي وللاستقرار الإقليمي والدولي. وقد تطورت نظرة الولايات المتحدة لهذا التهديد على مدار العقود الماضية، فقد ركزت واشنطن بعد

---

7 Schraeder, Peter J. *United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism, Crisis, and Change*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994

هجمات سبتمبر بشكل كبير على مكافحة الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا، مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في المغرب العربي (جماعة المغرب الإسلامي المقاتلة سابقًا). ونفذت غارات جوية وعمليات عسكرية خاصة ضد هذه الجماعات، كما قدمت المساعدة العسكرية والاستخباراتية للدول الإقليمية في مكافحتها. إلا أن الولايات المتحدة واجهت انتقادات لبعض أساليبها في مكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالضربات الجوية التي تسببت في سقوط ضحايا مدنيين.

مع انتشار الجماعات الإرهابية، توسع "نطاق القلق" الأميركي في إفريقيا لا سيما في جنوب الصحراء، مثل جماعة بوكو حرام في نيجيريا وجماعة الشباب في الصومال، لتُشكل هذه الجماعات تهديدًا متزايدًا للأمن والاستقرار في الدول الإفريقية، كما أنها جذبت المقاتلين الأجانب من جميع أنحاء العالم.

وسعت الولايات المتحدة نطاق جهودها لمكافحة الإرهاب لتشمل دولًا أخرى في إفريقيا، مثل تقديم التدريب للقوات العسكرية الإقليمية وتعزيز التعاون الاستخباراتي.[8]

[8] Bergen, Peter L., *Drone Wars: Transforming Conflict, Law, and Policy* (New York: Cambridge University Press, 2014

في إطار جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا، كانت الطائرات بدون طيار جزءًا أساسيًا من استراتيجية الولايات المتحدة. تم استخدام الطائرات بدون طيار بشكل مكثف في الصومال لضرب معاقل الإرهابيين والقيادات الرئيسية في جماعات مثل حركة الشباب. لعبت الطائرات بدون طيار دورًا فعالًا في خفض العمليات الإرهابية وقطع رؤوس القيادة في هذه الجماعات، لكنها أيضًا أثارت جدلاً حول الأضرار الجانبية والخسائر بين المدنيين، ما يعمق الكراهية تجاه التدخل الأجنبي.

لاحقاً أدركت الولايات المتحدة بأن مكافحة الإرهاب ليست حلاً عسكريًا بحتًا لذا سعت لاتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، والسعي لمعالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية التي تُساهم في نمو الجماعات الإرهابية، إلى جانب دعم برامج التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد في إفريقيا، بهدف خلق فرص أفضل للشباب ومنع انضمامهم إلى الجماعات الإرهابية، ولو أن هذه السياسات تبقى إجراءاتها ظاهرية، إلا أن الأهداف الخفية أو غير المعلنة تندرج بشكل أساسي تحت أطر الأمن القومي الأمريكي على أقل تقدير.

لم تقتصر مكافحة الإرهاب على القوات النظامية فقط، بل استخدمت الولايات المتحدة شركات أمنية خاصة مثل "Academi" (المعروفة سابقًا بـ "Blackwater") لتقديم التدريب والمساعدة اللوجستية للحكومات

الإفريقية. هذه الشركات لعبت دورًا كبيرًا في تعزيز الأمن في المناطق التي تعاني من نقص في الموارد. إلا أن ذلك أثار تساؤلات حول الرقابة القانونية والأخلاقية على أنشطة هذه الشركات.[9]

تدعم الولايات المتحدة المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، مثل القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. كذلك فهي تضغط لحث الدول الإفريقية على تبني قوانين أقوى لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية. إلا أن الإرهاب في إفريقيا يتسم بتعقيده وتنوعه، مما يجعل مكافحته صعبة. إلى جانب أن الفساد وضعف الحكم وقلة الموارد في أحيان في بعض الدول الإفريقية يعتبرون من العوامل التي تُساهم في نمو الجماعات الإرهابية.

في حين أطلقت الولايات المتحدة مبادرات تنموية مثل "برنامج تحدي الألفية" و"مبادرة الطاقة في إفريقيا" (Power Africa) لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الطاقة المتجددة والبنية التحتية.

تمتلك الولايات المتحدة مصالح اقتصادية كبيرة في إفريقيا، خاصة في مجالات النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى. كما تقدم الولايات

---

[9] Pelton, Robert Young, *Licensed to Kill: Hired Guns in the War on Terror* (New York: Crown Publishing, 2006)

المتحدة المساعدة الإنمائية للدول الإفريقية من خلال برامج مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

أدركت الولايات المتحدة أن الإرهاب لا يمكن مكافحته بالحلول العسكرية وحدها. لذا سعت لتعزيز مبادرات ترتبط بـ الأمن الإنساني، حيث تستثمر في التعليم والتطوير الاقتصادي كمحاور أساسية لتقليل جاذبية الجماعات الإرهابية للشباب في إفريقيا. على سبيل المثال، قدمت مبادرة الأمن الغذائي دعمًا ماليًا كبيرًا للمزارعين لتأمين مصادر دخل مستدامة، مما ساهم في تقليل الفقر الذي يُعد سببًا رئيسيًا للتجنيد في الجماعات الإرهابية.

الحضور الروسي

بدأت العلاقات بين روسيا ودول إفريقيا بشكل غير رسمي خلال القرون السابقة، لكنها لم تتطور بشكل ملحوظ حتى القرن العشرين. في الحقبة الاستعمارية، لم يكن لروسيا وجود كبير في إفريقيا مقارنة بالدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا.

لقد بدأت العلاقات بين روسيا وإفريقيا بشكل محدود خلال فترة الإمبراطورية الروسية. كانت هناك بعض الاتصالات التجارية والثقافية البسيطة، ولكن لم يكن هناك تواجد فعلي أو تأثير كبير في القارة الإفريقية.

في تلك الفترة، كانت روسيا منشغلة بقضاياها الداخلية وتوسعها في آسيا وأوروبا.

بعد الثورة البلشفية في 1917، بدأت روسيا السوفيتية في استكشاف علاقات جديدة مع الدول الإفريقية الناشئة، حيث رأت في حركات التحرر الوطني فرصة لتوسيع نفوذها ومواجهة القوى الغربية.

خلال فترة الحرب الباردة، تزايد التواجد الروسي في إفريقيا بشكل كبير كجزء من التنافس العالمي مع الولايات المتحدة. دعمت الاتحاد السوفيتي حركات التحرر الوطني والأنظمة الاشتراكية في العديد من الدول الإفريقية، مثل مصر، أنغولا، إثيوبيا، موزمبيق، وغينيا، وقدم السوفييت الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لهذه الدول في مقابل دعمها الأيديولوجي والسياسي.[10]

لقد كانت كل من مصر وأنغولا وأثيوبيا أبرز الدول التي امتلكت علاقات متمايزة مع روسيا عن باقي الدول الإفريقية. كانت مصر من أوائل الدول الإفريقية التي أقامت علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي، فبعد ثورة 1952، قاد جمال عبد الناصر مصر نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي عن الغرب، مما جعله يبحث عن دعم من السوفييت. حيث قدم الاتحاد السوفيتي لمصر دعمًا عسكريًا كبيرًا، بما في ذلك بناء سد أسوان.

---

[10] Pollack, Kenneth. *Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991*. Lincoln: University of Nebraska Press, 2002

كذلك كانت أنغولا من بين الدول التي تلقت دعمًا عسكريًا واقتصاديًا كبيرًا من الاتحاد السوفيتي خلال حربها الأهلية الطويلة (1975-2002). كان الاتحاد السوفيتي يدعم حركة التحرير الشعبية لأنغولا (MPLA) في صراعها ضد الحركات الأخرى المدعومة من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا.

في إثيوبيا، دعم السوفييت نظام منغستو هيلا مريام (1974-1991) بعد انقلاب ديرغ العسكري الذي أسقط الإمبراطور هيلا سيلاسي. قدم الاتحاد السوفيتي دعمًا عسكريًا واقتصاديًا كبيرًا لإثيوبيا خلال فترة حكم منغستو.

كانت الأيديولوجية الشيوعية أحد الدوافع الرئيسية لتواجد الاتحاد السوفيتي في إفريقيا، فقد كان السوفييت يسعون لنشر الأيديولوجية الاشتراكية ودعم الحركات التحررية كجزء من مواجهتهم للغرب.[11]

كذلك سعت روسيا إلى تأمين الموارد الطبيعية الغنية في إفريقيا؛ لدعم اقتصادها وتعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة، علاوة على ذلك فقد كان التواجد في إفريقيا جزءًا من الاستراتيجية الجيوسياسية للاتحاد السوفيتي

[11] Gromyko, Anatoly. *Africa in the Foreign Policy of the Soviet Union*. Moscow: Progress Publishers, 1985.

لمواجهة النفوذ الأمريكي والأوروبي. من خلال دعم الدول الإفريقية، كانت موسكو تسعى لتعزيز نفوذها العالمي وتحدي القوى الغربية.

التعاون العسكري كان أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز الحضور الروسي في إفريقيا. قدمت روسيا الدعم العسكري للدول الإفريقية من خلال تدريب الجنود، توفير الأسلحة، والمشاركة في النزاعات المحلية.

من أكثر المميزات التي لفتت الأنظار الروسية والأمريكية هي ما تتمتع إفريقيا من موقع استراتيجي هام، وهي التي تقع على مفترق طرق بين أوروبا وآسيا، ما جعلها ذات أهمية كبيرة للتجارة العالمية وأمن الطاقة، كذلك الحال تمتلك إفريقيا ثروات طبيعية هائلة، بما في ذلك النفط والمعادن والغاز الطبيعي، وتُعد هذه الموارد ضرورية للاقتصادات العالمية، مما يجعلها هدفًا رئيسيًا للتنافس الدولي.

في حين تتمتع إفريقيا بأسرع معدل نمو سكاني في العالم. من المتوقع أن يزداد عدد سكان القارة إلى 2.5 مليار بحلول عام 2050، ويمثل هذا النمو السكاني فرصة هائلة للأسواق الجديدة، ولكنه يُشكل أيضًا ضغطًا على الموارد والخدمات.

لقد شهدت العديد من الدول الإفريقية انقلابات وصراعات داخلية بدعم من القوى الكبرى التي كانت تسعى لتعزيز نفوذها، كما تؤدي المنافسة بين القوى الكبرى إلى تعقيد النزاعات الإقليمية في إفريقيا، حيث تتداخل المصالح الأجنبية مع الصراعات الداخلية.

يتخذ الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا في إفريقيا أوجها سياسية متعددة، حيث تقدم كل من الولايات المتحدة وروسيا المساعدة العسكرية للدول الإفريقية، سواء في شكل تدريب عسكري أو معدات عسكرية أو تمويل. كما تُقيم كل من الولايات المتحدة وروسيا قواعد عسكرية في إفريقيا، مما يُعزز وجودهما العسكري في القارة.

وتُشارك كل من الولايات المتحدة وروسيا في عمليات حفظ السلام في إفريقيا، ولكن قد تختلف دوافعهما وغاياتها من هذه المشاركة.

تتنافس كل من الولايات المتحدة وروسيا على الحصول على الموارد الطبيعية في إفريقيا، مثل النفط والمعادن والغاز الطبيعي. وتستثمر كل من الولايات المتحدة وروسيا في مشاريع البنية التحتية في إفريقيا، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وتُعد كل من الولايات المتحدة وروسيا شركاء تجاريين مهمين لإفريقيا، لكن تختلف استراتيجياتهما التجارية في القارة.

تدعم كل من الولايات المتحدة وروسيا الأنظمة الحاكمة في إفريقيا، ولكن قد تختلف معاييرهما في الحكم الرشيد والديمقراطية.

في حين تسعى كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى التأثير على المنظمات الإقليمية في إفريقيا، مثل الاتحاد الأفريقي، كما تستخدم كل من الولايات المتحدة وروسيا أدوات القوة الناعمة، مثل البرامج الثقافية والتعليمية، للترويج لمصالحها في إفريقيا.[12]

قد يُؤدي التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الإفريقية. وقد يُؤدي التنافس أيضاً إلى زيادة اعتماد الدول الإفريقية على القوى الخارجية، مما قد يُحد من سيادتها وحريتها في اتخاذ القرار.

تُثير الولايات المتحدة والدول الغربية قلقًا بشأن التوسع العسكري الروسي في إفريقيا، خاصة مع إقامة روسيا قاعدة عسكرية في السودان. في الوقت الذي تُتهم فيه روسيا أيضاً بدعم الجماعات المسلحة في بعض الدول الإفريقية، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي.

---

[12] Gegout, Catherine, *Why Europe Intervenes in Africa: Security, Prestige and the Legacy of Colonialism* (Oxford: (Oxford University Press, 2017

بينما تُتهم كل من الولايات المتحدة وروسيا بانتهاك حقوق الإنسان في إفريقيا، خاصة في سياق عملياتها العسكرية ومكافحة الإرهاب.

وعلى الطرف المقابل عادت روسيا إلى إفريقيا في السنوات الأخيرة، حيث تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية، وتسعى لتحقيق عدة أهداف اقتصادية، لا سيما وأنه لا يزال حجم التبادل التجاري بين روسيا وإفريقيا متواضعًا نسبيًا، حيث بلغ 21 مليار دولار في عام 2020.

الأمر الذي يدفع روسيا لزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، خاصة في مجالات مثل المنتجات الزراعية والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى. وتُعدّ كل من مصر والجزائر والمغرب من أهم الشركاء التجاريين لروسيا في إفريقيا.
تُركز الاستثمارات الروسية بشكل أساسي على مجالات الطاقة والتعدين والبنية التحتية، وتُموّل روسيا مشاريع البنية التحتية في إفريقيا من خلال قروض ميسّرة ومنح، كما تُعدّ روسيا أحد أهم موردي الأسلحة للدول الإفريقية.

تريد روسيا تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن، من خلال التعاون مع الدول الإفريقية، وفي الوقت ذاته تنظر

روسيا إلى إفريقيا كسوق ضخمة للمنتجات الروسية، لا سيما مع عدد سكانها المتزايد والطبقة المتوسطة المتنامية.[13]

أما الولايات المتحدة فهي تُعتبر من أهم الفاعلين الاقتصاديين في القارة الإفريقية، حيث لها تاريخ طويل من العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية. وهي التي تعد ثالث أكبر شريك تجاري لإفريقيا بعد الصين والاتحاد الأوروبي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 55.4 مليار دولار في عام 2021.

وتُصدّر الولايات المتحدة إلى إفريقيا بشكل أساسي السلع المصنعة والمنتجات البترولية، بينما تستورد منها النفط والغاز والمعادن. كما أنها من أكبر المستثمرين في إفريقيا، حيث بلغت الاستثمارات المباشرة الأمريكية في القارة 43 مليار دولار في عام 2020.

تُركز الاستثمارات الأمريكية على مجالات مثل الطاقة والتعدين والرعاية الصحية والاتصالات. بينما تُقدم الولايات المتحدة مساعدات إنمائية كبيرة لإفريقيا، تُقدم بشكل أساسي على شكل مساعدات إنسانية وبرامج لتنمية

[13] Stronski, Paul, and Vladimir, *Russia's Growing Presence in Africa* (Carnegie Endowment for International Peace, 2019)

القدرات. يفترض أن تلك المساعدات تُستخدم لتحسين الصحة والتعليم والزراعة في الدول الإفريقية.[14]

يؤدي التنافس الاقتصادي الدولي على الموارد في إفريقيا إلى ارتفاع الأسعار وتدهور البيئة. ويؤدي كذلك التنافس الاقتصادي إلى عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الإفريقية، وكذلك يؤدي إلى زيادة اعتماد الدول الإفريقية على القوى الخارجية، مما قد يحد من سيادتها وحريتها في اتخاذ القرار.

الأدوات الدبلوماسية

نجد من المنطقي سعي الدول الإفريقية لتلمس طريق الاستفادة من التنافس الدولي، بشكل سليم وإن كان هذا الطريق محفوفا بكثير من المخاطر والتحديات التي سبق ذكرها وسنتعمق في شرحها لاحقا، إلا أنه يمكن للدول الإفريقية استخدام التنافس بين الدول الكبرى لجذب الاستثمار الأجنبي في مجالات مثل البنية التحتية والطاقة والتصنيع.

---

[14] Carmody, Pádraig R., *The New Scramble for Africa* ((Cambridge: Polity Press, 2016

فالدول الإفريقية تستطيع التفكير في التفاوض على شروط أفضل للعقود والاتفاقيات مع الدول الكبرى، لا سيما إذا ما سعت الدول الإفريقية لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل تقوية موقفها في المفاوضات مع الدول الكبرى.

ورغم أن التنافس الدولي في إفريقيا يتسم بالتعقيد والتغير المستمر، إلا أنه من المهم للدول الإفريقية أن تفهم جذور هذا التنافس، وأن تتخذ خطوات استراتيجية للاستفادة منه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والازدهار.

دبلوماسية أمريكا

خلال فترة الحرب الباردة، استخدمت الولايات المتحدة مجموعة من الأدوات الدبلوماسية لتوسيع نفوذها وتثبيت حضورها في القارة الإفريقية في مواجهة التنافس مع الاتحاد السوفيتي. من بين أبرز هذه الأدوات:

1. **الدبلوماسية الثنائية**: كانت الولايات المتحدة تسعى إلى بناء علاقات ثنائية قوية مع الحكومات الإفريقية. قدمت مساعدات اقتصادية وعسكرية لهذه الدول لدعم الأنظمة الموالية للغرب. على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة حكومة موبوتو سيسي سيكو في زائير لضمان استقرار النظام المناهض للشيوعية.

في الكونغو البلجيكية (الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية) بعد استقلالها في عام 1960، دعمت الولايات المتحدة في البداية حكومة الرئيس جوزيف كازا-فوبو ورئيس الوزراء باتريس لومومبا. لكن عندما لجأ لومومبا إلى الاتحاد السوفيتي طلبًا للدعم، تحولت الولايات المتحدة لدعم الرئيس جوزيف موبوتو، الذي قام بانقلاب على لومومبا بفضل الدعم الذي حصل عليه من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA). أدى هذا التدخل إلى إعدام لومومبا في عام 1961، وضمان وجود حكومة موالية للغرب.

في زامبيا، قدمت الولايات المتحدة دعمًا اقتصاديًا ودبلوماسيًا لحكومة الرئيس كينيث كاوندا، الذي كان يميل في بعض الأحيان إلى الغرب رغم تبنيه سياسة الحياد الإيجابي. حصلت زامبيا على مساعدات مالية لتنمية البنية التحتية والزراعة خلال فترة الستينيات والسبعينيات، وساهمت هذه المساعدات في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين والحفاظ على استقرار البلاد بعيدًا عن النفوذ السوفيتي.

أما في ليبيريا، فقد حافظت الولايات المتحدة على علاقات دبلوماسية وثيقة مع الحكومة الليبيرية منذ فترة طويلة. خلال الحرب الباردة، قدمت الولايات المتحدة دعمًا ماليًا وعسكريًا كبيرًا للرئيس الليبيري ويليام توبمان مقابل دعمه لمواقف واشنطن في الأمم المتحدة والمحافل الدولية. وظلت هذه العلاقات قوية حتى بعد انتهاء حكم توبمان.

وفي غانا، بعد استقلالها في عام 1957 بقيادة كوامي نكروما، أقامت الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مع البلاد لكنها كانت حذرة من توجهات نكروما الاشتراكية وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي. رغم ذلك، حاولت واشنطن التأثير على غانا عبر دعم برامج تنموية ومنح دراسية للقادة الغانيين الشباب. لكن العلاقات توترت فيما بعد، مما أدى إلى دعم الولايات المتحدة لانقلاب عسكري أطاح بنكروما عام 1966.

وفي إثيوبيا، شكلت العلاقات مع الإمبراطور هيلا سيلاسي محورًا رئيسيًا للسياسة الأمريكية في القرن الإفريقي. قدمت الولايات المتحدة دعمًا عسكريًا واقتصاديًا كبيرًا لحكومة سيلاسي في مقابل دعمه لمصالحها في المنطقة. وخلال الستينيات، ساعدت الولايات المتحدة في تحديث الجيش الإثيوبي وقدمت مساعدات مالية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، مما عزز من استقرار إثيوبيا كحليف استراتيجي للغرب.

كانت هذه الدبلوماسية تتمحور حول إقامة علاقات مباشرة مع الدول الإفريقية المستقلة حديثًا، ودعمها ضد النفوذ السوفيتي، مع التركيز على تحفيز هذه الدول للانضمام إلى المعسكر الغربي. تم استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل لتعزيز هذه العلاقات.

على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة دعمًا اقتصاديًا وعسكريًا للحكومات الإفريقية الصديقة مثل زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية

حاليًا) تحت حكم موبوتو سيسي سيكو، الذي حصل على دعم اقتصادي وعسكري كبير في مقابل الحفاظ على موقفه المعادي للشيوعية.

وفي كينيا، دعمت الولايات المتحدة الحكومة بقيادة جومو كينياتا منذ استقلال البلاد في عام 1963، وقدمت المساعدات الاقتصادية في مجالات البنية التحتية والزراعة والتعليم. كانت هذه العلاقة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الداخلي ومواجهة التهديدات الشيوعية في المنطقة.

كما أن جنوب إفريقيا، على الرغم من نظام الفصل العنصري، كانت تعتبر شريكًا استراتيجيًا خلال الحرب الباردة. حافظت الولايات المتحدة على علاقات دبلوماسية قوية معها بهدف مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة، حتى مع توجيه الانتقادات الدولية بسبب دعم الولايات المتحدة لنظام غير ديمقراطي.

الولايات المتحدة لجأت أيضًا إلى إقامة معاهدات دفاعية واتفاقيات عسكرية مع دول إفريقية مختلفة لتأمين مواقع استراتيجية وتقديم الحماية ضد أي تهديدات خارجية، وهو ما كان يمهد لتعزيز الحضور العسكري الأمريكي في القارة.

الولايات المتحدة أقامت العديد من الاتفاقيات العسكرية والدفاعية الثنائية مع الدول الإفريقية خلال فترة الحرب الباردة لتعزيز وجودها الاستراتيجي في القارة. هذه الاتفاقيات لم تقتصر فقط على الدعم العسكري، بل شملت

تقديم مساعدات اقتصادية وتقنية مقابل السماح للولايات المتحدة باستخدام الأراضي والقواعد العسكرية الإفريقية كجزء من استراتيجيتها العالمية لمواجهة النفوذ السوفيتي.

أبرز هذه الدول كان المغرب، حيث أقامت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في المغرب بعد توقيع اتفاقية دفاعية في الخمسينيات. هذه الاتفاقية سمحت للولايات المتحدة باستخدام الأراضي المغربية كمركز لعملياتها في شمال إفريقيا، خصوصاً في سياق مراقبة التحركات السوفيتية في المنطقة.
بالإضافة إلى المغرب، كانت تونس أيضاً من الدول التي أقامت معها الولايات المتحدة اتفاقيات دفاعية سمحت بتدريب القوات المسلحة التونسية وتزويدها بالأسلحة والمعدات.

في نيجيريا، أقامت الولايات المتحدة شراكات عسكرية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال تقديم التدريب العسكري وتزويد الجيش النيجيري بالأسلحة لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. كما كانت هناك علاقات مشابهة مع إثيوبيا، حيث دعمت الولايات المتحدة حكومة الإمبراطور هيلا سيلاسي ضد أي تهديدات شيوعية، وذلك من خلال تقديم مساعدات عسكرية وتدريبات.

2. **الدعم لحركات الاستقلال المناهضة للشيوعية**: في سياق التنافس الأيديولوجي، دعمت الولايات المتحدة بعض الحركات التي سعت إلى التحرر من الاستعمار الأوروبي، بشرط أن تكون تلك الحركات مناهضة للشيوعية أو تسعى لبناء علاقات ودية مع الغرب. تم تقديم دعم سياسي ودبلوماسي لحكومات الاستقلال في بعض الدول.

في أنغولا، على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة الدعم لحركة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (UNITA) بقيادة جوناس سافيمبي، حيث كانت هذه الحركة تقاتل ضد الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، المدعومة من الاتحاد السوفيتي وكوبا. الولايات المتحدة زودت قوات UNITA بالأسلحة والتمويل، فضلاً عن دعم لوجستي ساعد الحركة في مواصلة القتال خلال الحرب الأهلية الأنغولية.

في الكونغو (الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية)، دعمت الولايات المتحدة انقلاب جوزيف موبوتو ضد الحكومة المدعومة من السوفييت بقيادة باتريس لومومبا عام 1960. الدعم الأمريكي شمل المساعدة في التنظيم اللوجستي والسياسي للانقلاب، بالإضافة إلى تدريب الجيش الكونغولي وتزويده بالأسلحة.

في إثيوبيا، قدمت الولايات المتحدة الدعم إلى الإمبراطور هيلا سيلاسي ضد التهديدات الشيوعية الداخلية والخارجية، حيث ساعدت في تدريب

الجيش الإثيوبي وتزويده بالأسلحة. بعد الإطاحة به في عام 1974، تراجعت العلاقات الأمريكية مع إثيوبيا نتيجة لتحول البلاد نحو النظام الماركسي.

في موزمبيق، دعمت الولايات المتحدة جبهة المقاومة الوطنية الموزمبيقية (RENAMO) في مواجهة حكومة جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO) الاشتراكية المدعومة من السوفييت. كان الدعم الأمريكي لـ RENAMO يأتي بشكل غير مباشر عبر دول حليفة مثل جنوب إفريقيا وزيمبابوي.

الولايات المتحدة أيضاً قدمت دعماً لحركة الاستقلال في السودان الجنوبي، حيث كانت تسعى لكبح النفوذ السوفيتي في الحكومة السودانية.

3. **التحالفات الإقليمية والدولية**: عملت الولايات المتحدة على تعزيز نفوذها من خلال التحالفات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. كانت واشنطن تستخدم هذه المؤسسات كمنصات لتعزيز نفوذها ودعم حلفائها في القارة.

الولايات المتحدة، خلال الحرب الباردة، عززت نفوذها في إفريقيا عبر التحالفات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (التي أصبحت فيما بعد الاتحاد الإفريقي). هذه المؤسسات كانت بمثابة منصات مهمة لواشنطن لدعم حلفائها الأفارقة ومواجهة النفوذ السوفيتي.

في الأمم المتحدة، عملت الولايات المتحدة على كسب دعم الدول الإفريقية الجديدة التي حصلت على استقلالها. إحدى الاستراتيجيات الأساسية كانت استخدام المساعدات الاقتصادية والعسكرية كوسيلة لكسب التأييد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كانت غالبية الدول الأعضاء الجديدة تأتي من إفريقيا. على سبيل المثال، في الخمسينيات والستينيات، سعت واشنطن إلى تشكيل تحالفات داخل الأمم المتحدة لتمرير قرارات تعزز موقفها في مواجهة المد الشيوعي. دعمها للدول الإفريقية كان جزءًا من هذه السياسة، حيث كانت تمنح مساعدات اقتصادية كبيرة لدول مثل كينيا وزائير (الكونغو الديمقراطية الآن) مقابل تأييدها في الأمم المتحدة في قضايا رئيسية مثل الصراع في فيتنام وحقوق الإنسان.

الولايات المتحدة كانت أيضًا لاعبًا رئيسيًا في منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست في عام 1963 لتعزيز التضامن بين الدول الإفريقية. على الرغم من أن المنظمة كانت تهدف إلى إنهاء الاستعمار وتعزيز الوحدة الإفريقية، إلا أن الولايات المتحدة كانت تتطلع إلى التأثير عليها عبر دعم الدول المعتدلة التي كانت معارضة للأيديولوجيات الشيوعية. إحدى الأمثلة البارزة كانت دعم الولايات المتحدة لمصر وكينيا داخل منظمة الوحدة الإفريقية، حيث كانت هذه الدول تلعب أدوارًا محورية في السياسة الإقليمية.

في عام 1974، على سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة نفوذها الدبلوماسي داخل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية للضغط على إثيوبيا لقطع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، وهو ما أدى إلى إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي في القرن الإفريقي.

واشنطن كانت تعتمد أيضًا على التحالفات مع الدول الإفريقية الرئيسية مثل نيجيريا، التي كانت تعتبرها شريكًا رئيسيًا في مواجهة الحركات الشيوعية في غرب إفريقيا. في هذا السياق، دعمت الولايات المتحدة الحكومة النيجيرية اقتصاديًا وعسكريًا في السبعينيات والثمانينيات لضمان استمرار نيجيريا في معسكر الغرب.[15]

4. **المساعدات الاقتصادية والتنموية**: استثمرت الولايات المتحدة في برامج مساعدات تنموية مثل برامج الغذاء والصحة والتعليم، والتي كانت تستهدف تحسين الظروف المعيشية في الدول الإفريقية. هذه المساعدات كانت تهدف إلى كسب التأييد السياسي وتقليل النفوذ السوفيتي في القارة.

إلى جانب البرامج التي استهدفت الغذاء والصحة والتعليم، كانت الولايات المتحدة تقدم مجموعة واسعة من المساعدات التنموية الأخرى خلال فترة الحرب الباردة. من الأمثلة البارزة على ذلك "برنامج المساعدات الإنمائية

[15] Brands, H. W. "The Devil We Knew: Americans and the Cold War." Oxford University Press, 1993.

للولايات المتحدة" الذي تضمن توفير قروض ميسرة لدول إفريقيا لبناء مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات. الهدف من هذه المساعدات لم يكن فقط تحسين الظروف المعيشية للشعوب الإفريقية ولكن أيضًا كسب الولاء السياسي لهذه الدول ومنع تمدد النفوذ السوفيتي في القارة.

أحد الأمثلة على هذه الجهود هو "البرنامج الغذائي للسلام" (Food for Peace) الذي أسس عام 1954. بموجب هذا البرنامج، تم توزيع كميات كبيرة من المواد الغذائية على الدول الإفريقية التي كانت تعاني من نقص التغذية. تم ربط هذه المساعدات بجهود الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها في القارة، حيث كانت تهدف إلى إظهار الدعم الأمريكي للدول الإفريقية المستقلة حديثًا وجعلها تميل إلى دعم الولايات المتحدة في الصراعات العالمية، بما في ذلك الحرب الباردة.

بالإضافة إلى ذلك، كانت برامج المساعدات التعليمية التي قدمتها الولايات المتحدة تهدف إلى تعزيز التعليم في إفريقيا من خلال بناء المدارس وتوفير منح دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الولايات المتحدة. هذه البرامج ساهمت في تدريب جيل جديد من القادة الأفارقة الذين تأثروا بالقيم والمؤسسات الأمريكية، مما أدى إلى تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية.

وفي القطاع الصحي، كانت الولايات المتحدة تساهم في حملات التطعيم وبناء المستشفيات وتدريب الكوادر الطبية المحلية. من أبرز هذه المبادرات كان "برنامج الملاريا العالمي" الذي استهدف مكافحة الملاريا، وهو أحد الأمراض الأكثر فتكًا في إفريقيا.

5. **التبادل الثقافي والتعليمي**: قدمت الولايات المتحدة منحًا دراسية وبرامج تبادل تعليمي للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الأمريكية. كان الهدف من ذلك بناء طبقة من القادة الأفارقة الذين يحملون وجهات نظر مؤيدة للولايات المتحدة، مما يعزز النفوذ الأمريكي على المدى الطويل.
6. **مبادرات مثل "مبدأ أيزنهاور"**: في إطار دبلوماسية الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة بتقديم "مبدأ أيزنهاور" الذي دعا إلى تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمواجهة التهديد الشيوعي.[16]

بعد نهاية الحرب الباردة، استخدمت الولايات المتحدة عدة أدوات دبلوماسية لتعزيز نفوذها وتثبيت حضورها في القارة الإفريقية. استمرت الولايات المتحدة في تقديم مساعدات تنموية كبيرة للدول الإفريقية، حيث

[16] Schraeder, Peter J. "United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism, Crisis, and Change." Cambridge University Press, 1994

لعبت برامج مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) دورًا رئيسيًا في تحسين الصحة والتعليم والزراعة. هدفت هذه المساعدات إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي وربط الدول الإفريقية بالولايات المتحدة اقتصاديًا.

أطلقت الولايات المتحدة أيضًا مبادرات اقتصادية مثل قانون النمو والفرص الإفريقي (AGOA) في عام 2000، والذي عزز التجارة بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية من خلال تقديم إعفاءات جمركية لصادرات إفريقية إلى السوق الأمريكية. كما دعمت مبادرات أخرى لتحسين البنية التحتية وتطوير مصادر الطاقة المتجددة والزراعة في إفريقيا.

كذلك عملت من خلال المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لتعزيز نفوذها في القارة، حيث شاركت في جهود حفظ السلام في إفريقيا ودعمت المبادرات الأمنية مثل القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. ومع تصاعد التهديدات الإرهابية في إفريقيا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ركزت الولايات المتحدة على تقديم مساعدات عسكرية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة الإرهاب، من خلال تدريب الجيوش المحلية وتقديم الدعم الاستخباراتي. تم تقديم هذا الدعم في مناطق مثل الصومال ومنطقة الساحل الإفريقي.

الولايات المتحدة ركزت على تعزيز شراكاتها مع الدول الإفريقية من خلال الاتفاقيات الثنائية، بما في ذلك مع دول مثل كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا. كما استجابت لأزمات الصحة العامة في إفريقيا من خلال برامج مثل خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR)، والتي لعبت دورًا مهمًا في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في القارة، إلى جانب الدعم في مواجهة جائحة إيبولا وجائحة كورونا.

وفي مجال التعليم والثقافة، استثمرت الولايات المتحدة في برامج تبادل ومنح دراسية، مما ساعد على بناء علاقات طويلة الأمد مع النخب السياسية والثقافية في إفريقيا. هذه الأدوات مكنت الولايات المتحدة من الحفاظ على نفوذها في القارة الإفريقية في مواجهة التحديات المتزايدة من قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا.[17]

الدبلوماسية الروسية

خلال فترة الحرب الباردة، استخدمت روسيا، أو الاتحاد السوفيتي آنذاك، عدة أدوات دبلوماسية لتعزيز نفوذها وتثبيت حضورها في القارة الإفريقية. كانت هذه الأدوات تتماشى مع السياسة السوفيتية العالمية التي هدفت إلى دعم الحركات الاشتراكية والمناهضة للاستعمار.

---

17 Cooke, Jennifer G., and Richard Downie. *Africa in the Wider World: U.S. Policy Choices*. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2015

أحد الأدوات الرئيسية التي استخدمتها روسيا كان **الدعم الأيديولوجي والسياسي لحركات التحرر الوطني**. كان الاتحاد السوفيتي يسعى لدعم الحركات التي كانت تناضل ضد الاستعمار الأوروبي والأنظمة الغربية في إفريقيا. من أبرز الأمثلة كان دعم السوفيت لحركة التحرير الشعبي في أنغولا (MPLA) وحركة التحرر الوطني في موزمبيق (FRELIMO)، حيث قدموا المساعدات العسكرية والاقتصادية لهذه الحركات من أجل تعزيز الأيديولوجيا الاشتراكية.

المساعدات الاقتصادية والتقنية كانت أداة أخرى فعالة، حيث قدم الاتحاد السوفيتي الدعم المالي والاقتصادي للعديد من الدول الإفريقية المستقلة حديثًا. هذه المساعدات شملت بناء مشاريع البنية التحتية، مثل المرافق العامة والسدود، وكذلك تقديم التكنولوجيا السوفيتية للدول الإفريقية في مجالات متعددة مثل الزراعة والصناعة.

أحد الأمثلة البارزة على هذا الدعم كان في **مصر** بعد ثورة 1952 بقيادة جمال عبد الناصر. الاتحاد السوفيتي قدم مساعدات كبيرة لمصر لبناء **سد أسوان**، وهو مشروع ضخم للتحكم في مياه نهر النيل وتوليد الطاقة الكهرومائية. هذا المشروع كان أحد الرموز البارزة للتعاون السوفيتي المصري وشكل نقطة تحول في العلاقات بين البلدين. السوفيت لم يقتصر دعمهم على التمويل، بل قدموا أيضًا التكنولوجيا والخبرات الهندسية اللازمة لبناء السد.

في **غانا**، بعد استقلالها في 1957، قدم السوفيت الدعم الاقتصادي في مجالات متعددة، مثل الزراعة والصناعة. السوفيت ساعدوا في تطوير الزراعة من خلال تقديم التكنولوجيا والخبرات لتحسين الإنتاجية الزراعية، خصوصًا في زراعة المحاصيل مثل الكاكاو والقطن. كما قاموا بتقديم الدعم في بناء مشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق والمرافق العامة.

غينيا كانت أيضًا من الدول التي استفادت من الدعم السوفيتي. بعد استقلالها في عام 1958 بقيادة أحمد سيكو توري، أقام الاتحاد السوفيتي علاقات وثيقة مع غينيا وقدم لها مساعدات مالية وتكنولوجية كبيرة. شملت هذه المساعدات مشاريع لتطوير البنية التحتية الصناعية والزراعية، وكذلك تقديم التدريب الفني للعمال المحليين.

في **أنغولا**، بعد استقلالها عن البرتغال في 1975 وتولي **حركة التحرير الشعبي في أنغولا (MPLA)** الحكم، قدم الاتحاد السوفيتي الدعم المالي والتقني في مشاريع متعددة. هذا الدعم شمل بناء المنشآت الصناعية وتطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ، مما ساعد البلاد على إعادة بناء نفسها بعد سنوات من الحرب الأهلية.

في **موزمبيق**، قدم الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية في مجالات مثل الزراعة والتنمية الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، السوفيت ساعدوا في بناء السدود ومشاريع الري لتحسين الزراعة في البلاد.

التعاون العسكري كان أيضًا أداة مهمة، حيث زود الاتحاد السوفيتي الدول الإفريقية بالأسلحة والتدريب العسكري. تم إرسال خبراء عسكريين سوفييت لتدريب الجيوش الإفريقية، خصوصًا في الدول التي كانت تتبنى النهج الاشتراكي أو التي كانت تسعى للابتعاد عن النفوذ الغربي، مثل مصر وإثيوبيا. على سبيل المثال، خلال فترة حكم جمال عبد الناصر في مصر، كان السوفييت يزودون الجيش المصري بالأسلحة ويقدمون الدعم الفني والعسكري.

الدبلوماسية الثقافية والتعليمية كانت أيضًا جزءًا من الأدوات السوفيتية لتعزيز نفوذها. قدمت روسيا منحًا دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات السوفيتية، مما ساعد على بناء علاقات دائمة مع النخب الإفريقية المستقبلية. هذه الدبلوماسية الثقافية ساعدت في تعزيز صورة الاتحاد السوفيتي كداعم للنضال الإفريقي ضد الاستعمار وكشريك موثوق في التنمية.

هذه الروابط ساهمت بشكل كبير في تشكيل النخب الإفريقية المستقبلية التي تأثرت بالأيديولوجية السوفيتية.

أحد الأدوات الرئيسية لهذه الدبلوماسية كانت **المنح الدراسية** التي قدمها الاتحاد السوفيتي للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات والمعاهد السوفيتية. الآلاف من الطلاب الأفارقة سافروا إلى موسكو ومدن سوفيتية أخرى لتلقي التعليم العالي في مجالات مثل الهندسة، الطب، الزراعة،

والعلوم السياسية. من بين هؤلاء الطلاب، العديد منهم عادوا إلى بلادهم وتولوا مناصب قيادية، مما أدى إلى **بناء علاقات دائمة بين الاتحاد السوفيتي وهذه الدول**.

على سبيل المثال، في **غانا**، تم إرسال عدد كبير من الطلاب للدراسة في الاتحاد السوفيتي بعد الاستقلال، حيث أصبح العديد منهم قادة في الحكومة والجيش. هذه التجربة التعليمية في الاتحاد السوفيتي عززت علاقات البلدين وساهمت في **تعزيز الأيديولوجية الاشتراكية** في غانا في فترة ما بعد الاستقلال.

كذلك، **البرامج الثقافية والتبادل الأكاديمي** كانت جزءًا من الجهود السوفيتية لتعزيز النفوذ. الاتحاد السوفيتي استثمر في إقامة مراكز ثقافية سوفيتية في عدة دول إفريقية، حيث تم تنظيم دورات لتعليم اللغة الروسية وعرض الأفلام السوفيتية وتقديم المحاضرات حول الاشتراكية والماركسية. هذه المراكز كانت تسعى لتغيير التصورات السائدة عن الاتحاد السوفيتي في إفريقيا كجزء من الصراع الأيديولوجي مع الغرب.

إلى جانب ذلك، كان هناك **تبادل أكاديمي بين الأساتذة والخبراء السوفييت والدول الإفريقية**، حيث أرسل الاتحاد السوفيتي خبراء للعمل كمدرسين ومستشارين في الجامعات الإفريقية. على سبيل المثال، في **أنغولا** بعد الاستقلال، تم إرسال مجموعة كبيرة من الأكاديميين السوفيت لتدريس

العلوم والتكنولوجيا، وهو ما ساعد في تأسيس نظام تعليمي يعتمد على المبادئ السوفيتية.

أحد الأمثلة البارزة على هذه الجهود كان **معهد الصداقة بين الشعوب في موسكو** (المعروف لاحقًا باسم جامعة باتريس لومومبا)، الذي تأسس في عام 1960 لتقديم التعليم العالي للطلاب من الدول النامية، بما في ذلك إفريقيا. هذا المعهد كان مركزًا لتأهيل الطلاب القادمين من دول كانت تسعى للتحرر من الاستعمار وتبني السياسات الاشتراكية. الجامعة كانت بمثابة **رمز للدعم السوفيتي لنضال الشعوب الإفريقية** ضد الاستعمار وللترويج للأيديولوجية الاشتراكية.

التحالفات الإقليمية والدولية كانت أداة أخرى، حيث سعت روسيا لدعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، وكانت تدفع الدول الإفريقية لدعم مواقفها السياسية.

في **الأمم المتحدة،** كانت موسكو تستفيد من الأصوات الإفريقية للدفع بمواقفها في القضايا الدولية الحساسة، مثل التصويت ضد سياسات الولايات المتحدة وحلفائها في الحرب الباردة. الدول الإفريقية كانت تشكل كتلة تصويتية كبيرة، وهو ما جعلها حليفًا مهمًا للاتحاد السوفيتي في المحافل الدولية. على سبيل المثال، ساعدت روسيا من خلال دعمها لحركات التحرر الإفريقية في الحصول على دعم هذه الدول لاحقًا في

الأمم المتحدة، وذلك في مقابل المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تقدمها لهذه الدول.

بالإضافة إلى ذلك، كانت **منظمة الوحدة الإفريقية** تمثل منصة هامة لترويج النفوذ السوفيتي في القارة. الاتحاد السوفيتي دعم استقلال العديد من الدول الإفريقية عن الاستعمار، وكان له دور نشط في تمويل حركات التحرر التي كانت تسعى لإنهاء الاحتلال الأوروبي. نتيجة لذلك، حصل الاتحاد السوفيتي على دعم واسع النطاق من القادة الأفارقة في الاجتماعات الإقليمية، حيث تم تنسيق المواقف المشتركة في القضايا المتعلقة بالتنمية والعدالة الاجتماعية ومناهضة الاستعمار.

على سبيل المثال، في الستينيات والسبعينيات، كانت **الجزائر** تحت قيادة هواري بومدين واحدة من الدول الإفريقية التي لعبت دورًا مهمًا في الأمم المتحدة وفي المحافل الإقليمية لدعم مواقف الاتحاد السوفيتي، وخاصة في القضايا المتعلقة بفلسطين والمعارضة للاستعمار في جنوب إفريقيا. كانت موسكو تستغل هذه التحالفات للدفع بأجنداتها السياسية ومواجهة النفوذ الغربي في إفريقيا.

في **القرن الإفريقي**، كانت روسيا تسعى لتعزيز نفوذها من خلال دعمها لإثيوبيا، وخاصة خلال فترة حكم منغستو هيلا مريام بعد الانقلاب العسكري في عام 1974، حيث أصبحت إثيوبيا حليفًا استراتيجيًا للاتحاد السوفيتي في المنطقة. وقد استثمرت موسكو بكثافة في هذا التحالف من

خلال الدعم العسكري والتقني، وهو ما سمح لها بضمان التأييد الإثيوبي في المحافل الدولية.[18]

بعد انتهاء الحرب الباردة، سعت روسيا إلى تعزيز نفوذها في إفريقيا من خلال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية. أولاً، ركزت على تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية عبر توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات متعددة تشمل الاقتصاد، التجارة، والدفاع. تمثل هذه العلاقات جزءًا من استراتيجية روسيا لتوسيع نفوذها على المستوى الدولي، كما انعكس في قمة سوتشي الروسية الإفريقية لعام 2019، حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والدفاع.

لتوسيع العلاقات الثنائية بين روسيا والدول الإفريقية، كانت روسيا تعتمد على استراتيجيات متعددة تشمل توقيع اتفاقيات تعاون واسعة النطاق في الاقتصاد والتجارة والدفاع. على سبيل المثال، في عام 2014، وقعت روسيا مع مصر اتفاقية لبناء محطة الضبعة للطاقة النووية، وهو مشروع ضخم يمول بالكامل تقريبًا من قبل روسيا عبر قرض ميسر قيمته حوالي 25 مليار دولار. هذه المحطة النووية ستعزز التعاون التكنولوجي والاقتصادي بين البلدين لعقود قادمة.

---

[18] Shubin, Vladimir. *The Hot "Cold War": The USSR in Southern Africa*. Pluto Press, 2008.

في مجال الدفاع، زادت روسيا من تعاونها مع دول مثل الجزائر وجنوب إفريقيا. في عام 2006، أبرمت روسيا والجزائر صفقة تسليح بلغت قيمتها 7.5 مليار دولار، تضمنت تسليم طائرات ميغ 29 ودبابات وأنظمة دفاع جوي. هذه الاتفاقيات العسكرية دعمت النفوذ الروسي بشكل كبير، خصوصًا في ظل تزايد المنافسة مع الغرب والصين.

قمة سوتشي الروسية الإفريقية عام 2019 كانت نقطة تحول هامة في هذه العلاقات الثنائية. حضر القمة ممثلون عن 54 دولة إفريقية، وتم توقيع أكثر من 92 اتفاقية تعاون في مجالات مثل الطاقة، التكنولوجيا، والبنية التحتية. من أبرز هذه الاتفاقيات كانت الاتفاقية بين روسيا ونيجيريا لتطوير البنية التحتية النووية المدنية، والتي تُعد جزءًا من استراتيجية روسيا لتعزيز دورها كمورد للطاقة في القارة.

في مجال التجارة، شملت الاتفاقيات تعزيز التبادل التجاري بين روسيا والدول الإفريقية. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية بين روسيا وجنوب إفريقيا في عام 2014 تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الزراعة، مما أدى إلى زيادة الصادرات الزراعية الروسية إلى جنوب إفريقيا، وخاصة في قطاع القمح.

الأدوات التي استخدمتها روسيا لتعزيز نفوذها شملت أيضًا تقديم التدريب والدعم العسكري لحلفائها الأفارقة، مثل تقديم المساعدات العسكرية

لحكومة جمهورية إفريقيا الوسطى من خلال مجموعة فاغنر منذ عام 2018، والتي ساهمت في تدريب القوات المحلية وحماية العاصمة بانغي.

التعاون العسكري والأمني كان له دور محوري في تعزيز النفوذ الروسي في القارة. روسيا كانت ولا تزال واحدة من أكبر موردي الأسلحة للدول الإفريقية، إضافة إلى تقديم التدريب والدعم العسكري، مما أسهم في زيادة نفوذها في مناطق مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وموزمبيق. هذا الدعم العسكري يشمل أيضًا تقديم مستشارين عسكريين وشركات أمنية خاصة مثل مجموعة فاغنر التي تعمل على تقديم الحماية الأمنية والتدريب للعديد من الحكومات الإفريقية.

على الساحة الدولية، عملت روسيا على بناء تحالفات سياسية مع الدول الإفريقية في الأمم المتحدة، مما منحها دعماً سياسياً في قضايا حساسة مثل فرض العقوبات الدولية أو قضايا الأمن. هذه التحالفات سمحت لروسيا بالحفاظ على نفوذها على الصعيد العالمي.

على المستوى الاقتصادي، ركزت روسيا على استثمارات استراتيجية في القطاعات الحيوية في إفريقيا، خاصةً في مجالات التعدين والطاقة. من بين الاستثمارات البارزة بناء محطة الطاقة النووية في الضبعة بمصر، واستثمارات في قطاع التعدين في دول مثل أنغولا والسودان. هذه الاستثمارات عززت الروابط الاقتصادية بين روسيا والدول الإفريقية.

كما كانت الدبلوماسية الثقافية والتعليمية جزءًا من استراتيجية روسيا لتعزيز نفوذها. قدمت روسيا منحًا دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الروسية، مما ساعد على بناء علاقات دائمة مع النخب الإفريقية المستقبلية.[19]

الأدوات العسكرية الأمريكية

تتعدد أدوات الحضور العسكري الأمريكي في إفريقيا، والتي تتمثل أولا بـ القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، والتي تأسست عام 2007، وتُشرف على جميع العمليات العسكرية الأمريكية في القارة، وتتخذ من قاعدة شتوتغارت في ألمانيا مقراً لها.

وهناك أيضًا العديد من القواعد العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة في إفريقيا، يأتي من أبرزها، قاعدة ليمونييه في جيبوتي، وهي أكبر قاعدة أمريكية في إفريقيا، تُستخدم كمنصة لشنّ العمليات العسكرية في المنطقة، وتوفير الدعم اللوجستي.

تأسست قاعدة ليمونييه في عام 2002 بعد أحداث 11 سبتمبر، وتستخدم أيضًا لدعم عمليات مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي ومنطقة الشرق

[19] Korybko, Andrew. *Russia's Strategic Influence in Africa: Energy, Security and Trade Cooperation*. Geopolitical Futures, 2020

الأوسط، بما في ذلك عمليات الطائرات بدون طيار، القوات الخاصة، والمهام الاستخباراتية.

تقع القاعدة على بعد بضعة كيلومترات من العاصمة جيبوتي، وتمثل نقطة استراتيجية على مفترق طرق بين البحر الأحمر وخليج عدن، وتتيح وصولاً سهلاً إلى الشرق الأوسط، شرق إفريقيا، والمحيط الهندي.

تعمل قاعدة ليمونييه كمركز عمليات رئيسي للولايات المتحدة في منطقة القرن الإفريقي، وتستضيف قوات عسكرية متعددة الجنسيات وتدعم العمليات الجوية والبحرية والبرية. منذ تأسيسها، شهدت القاعدة توسعات كبيرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للعمليات العسكرية والاستخباراتية في المنطقة، وشملت التحسينات إنشاء مرافق حديثة للطائرات بدون طيار، مخازن إمداد، ومنشآت دعم لوجستي.

تعمل القاعدة كمركز لوجستي رئيسي، حيث تدعم العمليات الأمريكية وحلفائها من خلال توفير الإمدادات، النقل، والخدمات اللوجستية. وتقدم برامج تدريب للقوات المحلية والإقليمية لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار. تستضيف القاعدة قوات من دول حليفة مثل فرنسا واليابان، مما يعزز التعاون الدولي في مجال الأمن والدفاع.

تواجه القاعدة تهديدات مستمرة من الجماعات الإرهابية في المنطقة، مما يتطلب إجراءات أمنية مشددة. كما تتعرض الولايات المتحدة لانتقادات عدة بشأن تأثير التواجد العسكري الأجنبي على السيادة الوطنية لجيبوتي واستقرار المنطقة، وكذلك هناك مخاوف بشأن الأثر البيئي والاجتماعي للتوسع العسكري في المنطقة.

لقد ساهمت قاعدة ليمونييه في تعزيز الأمن الإقليمي من خلال دعم العمليات ضد الجماعات الإرهابية وتقديم المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث، كما عززت القاعدة التعاون الدولي من خلال استضافة قوات متعددة الجنسيات والعمل المشترك في مجال الأمن والدفاع.

كذلك هناك قاعدة أغاديز في النيجر، والتي كانت تُستخدم لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، قبل أن يعلن المجلس العسكري الحاكم في النيجر إلغاء جميع الاتفاقات العسكرية مع الولايات المتحدة. تقع في مدينة أغاديز، وهي قاعدة جوية تستخدمها الولايات المتحدة لتشغيل الطائرات بدون طيار والطائرات الاستطلاعية. حيث كانت تركز على جمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبة الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

توجد أيضًا قاعدة ماند باي في كينيا، تقع بالقرب من بلدة ماند باي في كينيا، وتستخدم لدعم العمليات الأمريكية في المنطقة، وتشمل دعم العمليات ضد حركة الشباب الصومالية وتوفير الدعم اللوجستي والتدريب للقوات المحلية.

وأيضًا توجد قاعدة بلد الجوية في الصومال، والتي تستخدم لدعم العمليات ضد حركة الشباب، وتشمل جمع المعلومات الاستخباراتية، تقديم الدعم الجوي، وتدريب القوات الصومالية.

كذلك هناك قاعدة مورامبوي الجوية في بوركينا فاسو، وتستخدم كقاعدة للطائرات بدون طيار، وتركز على جمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

وتوجد قاعدة جاو في مالي، والتي أيضًا كانت تستخدم لدعم العمليات ضد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، وتشمل توفير الدعم اللوجستي والتدريب للقوات المحلية.

أما عن البرامج العسكرية، تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية ودعمًا تدريبيًا للعديد من الدول الإفريقية، بهدف تعزيز قدراتها الأمنية ومكافحة التطرف.

فهناك برنامج تدريب وتجهيز الشركاء (BPC) حيث يشمل تقديم التدريب والمعدات للقوات المسلحة للدول الشريكة لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار الإقليمي، كما يشمل التدريب على تكتيكات القتال، جمع المعلومات الاستخباراتية، والعمليات اللوجستية.

البرنامج هو أداة هامة في الاستراتيجية الأمريكية لتعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للدول الشريكة من خلال التدريب المتقدم، توفير المعدات، وتعزيز التعاون الاستخباراتي، يسعى البرنامج إلى تمكين هذه الدول من مواجهة التحديات الأمنية بفعالية أكبر وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

ومن الأهداف الرئيسية للبرنامج، تعزيز القدرات الدفاعية من خلال التدريب المتقدم، حيث يشمل ذلك تقديم تدريبات متقدمة للقوات المسلحة في الدول الشريكة، بما في ذلك التدريبات التكتيكية، العمليات الخاصة، وجمع المعلومات الاستخباراتية. وكذلك توفير المعدات العسكرية الحديثة التي تساعد القوات المحلية على تنفيذ مهامها بكفاءة أكبر.

فضلا عن الهدف الساعي إلى تحسين الأمن الإقليمي من خلال مكافحة الإرهاب وتحسين قدرات الدول الشريكة في مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة من خلال تعزيز قدراتها التكتيكية واللوجستية. وكذلك حماية

الأمن الحدودي من خلال تقديم الدعم في مجال الأمن الحدودي لمكافحة التهريب والجرائم العابرة للحدود.

اعتمدت آليات التنفيذ على التدريبات الميدانية التي تجريها القوات الأمريكية في الدول الشريكة لتعزيز المهارات القتالية والتكتيكية، وكذلك التدريب الأكاديمي الذي تقدمه المؤسسات العسكرية الأمريكية للقادة العسكريين من الدول الشريكة، بما في ذلك دورات القيادة والأركان.

هذا إلى جانب توفير المعدات من خلال المساعدات العسكرية، والتي تشمل تزويد الدول الشريكة بمعدات عسكرية حديثة، مثل الأسلحة، العربات المدرعة، والطائرات بدون طيار، إضافة إلى تقديم الدعم الفني اللازم لصيانة المعدات وتحديثها.

أما التعاون الاستخباراتي في برنامج تدريب وتجهيز الشركاء (BPC) فيعمل على جمع المعلومات من خلال تعزيز قدرات الدول الشريكة في جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى. وتبادل المعلومات من خلال تحسين التعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الولايات المتحدة والدول الشريكة.

البرنامج الأمريكي أشرك دول أخرى إلى جانب دولة إفريقية لكن أساس البرنامج خصص لتخديم مشروع الوجود الاستراتيجي الأمريكي في قارة إفريقيا، و أما الدول الإفريقية المشاركة فكانت هي نيجيريا، التي تشارك لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب، خاصة ضد جماعة بوكو حرام.

وكينيا التي تستفيد من البرنامج لتحسين قدراتها في التصدي لحركة الشباب، ومالي التي تستفيد من التدريب والمعدات لمواجهة التمرد في منطقة الساحل. ومن دول الشرق الأوسط هناك العراق والأردن، ومن آسيا الفلبين وباكستان، ومن أوروبا تشارك أوكرانيا.

في نيجيريا تم تنفيذ عدة دورات تدريبية للقوات النيجيرية، شملت التدريب على العمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب، مما ساعد في تحسين القدرات القتالية للقوات المحلية في مواجهة بوكو حرام. أما في كينيا قدمت الولايات المتحدة معدات عسكرية حديثة للقوات الكينية، بما في ذلك الطائرات بدون طيار والعربات المدرعة، لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب.

وكذلك هناك برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET)، حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز العلاقات العسكرية الدولية من خلال توفير التعليم والتدريب للقادة العسكريين من الدول الشريكة في المؤسسات التعليمية العسكرية الأمريكية. و يشمل التدريب الأكاديمي والتقني، بما في

ذلك دراسات القيادة والأركان. يهدف البرنامج لتعزيز التعاون الدولي عبر تعزيز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول الشريكة من خلال بناء روابط قوية بين القوات العسكرية.

كما يهدف IMET إلى تعزيز التعاون الأمني الدولي من خلال تحسين فهم القادة العسكريين من الدول الشريكة لعمليات ومبادئ العمل العسكري الأمريكي.

إضافة إلى تحسين القدرات العسكرية من خلال التدريب الأكاديمي الذي يوفر تعليمًا متقدمًا في مجالات القيادة والإدارة، مما يساعد على تحسين القدرات القيادية والتنظيمية للقوات العسكرية في الدول الشريكة.

والتدريب الفني الذي يشمل تدريبات على أحدث التقنيات والتكتيكات العسكرية، مما يساعد في تطوير القدرات العملياتية.

يتم تنفيذ التدريب الأكاديمي للبرنامج في المؤسسات التعليمية العسكرية الأمريكية مثل الأكاديمية البحرية الأمريكية، الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت، وكلية القيادة والأركان العامة.

وتشمل المساقات الدراسية موضوعات متنوعة مثل القيادة، الاستراتيجية العسكرية، اللوجستيات، والقانون الدولي الإنساني. أما التدريب العملي يشمل دورات في المجالات التقنية مثل تشغيل وصيانة المعدات العسكرية، التكتيكات القتالية، والاستخبارات.

وتشارك في هذا البرنامج كل من نيجيريا لتحسين تدريب قادتها العسكريين على مكافحة الإرهاب وعمليات السلام. وكينيا لتعزيز القدرات القيادية والتكتيكية لقواتها المسلحة. كذلك تُنفذ الولايات المتحدة بانتظام مناورات عسكرية مشتركة مع دول إفريقية، بهدف تعزيز التعاون العسكري وتبادل الخبرات.

مناورة فلينتلوك (Flintlock): تعد مناورات فلينتلوك أكبر تدريبات عسكرية سنوية بقيادة الولايات المتحدة في إفريقيا، وتركز على مكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات العملياتية للقوات الخاصة الأفريقية.

تلعب مناورات فلينتلوك دوراً حيوياً في تعزيز القدرات العملياتية والتعاون الأمني بين الدول الإفريقية والحلفاء الدوليين، من خلال تدريبات شاملة تشمل تكتيكات مكافحة الإرهاب، العمليات الخاصة، وجمع المعلومات الاستخباراتية، حيث تسعى هذه المناورات إلى تحسين الكفاءة العملياتية وبناء شراكات قوية لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة.

تشمل المشاركة قوات من الدول الإفريقية من نيجيريا ومالي وتشاد، بالإضافة إلى قوات من الدول الحليفة مثل فرنسا والمملكة المتحدة بقيادة الولايات المتحدة.

تأتي الأهداف الرئيسية للمناورة في تعزيز القدرات العملياتية من خلال تدريبات ميدانية تشمل التخطيط الاستراتيجي، العمليات الخاصة، والرد السريع على التهديدات الإرهابية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال التعاون المتعدد الجنسيات، إضافة إلى تحسين القدرات الاستخباراتية وإجراء تدريبات على جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب والتصدي للتهديدات الأمنية.

وأما عن المهام والأنشطة الرئيسية للمناورات، فتشمل التدريبات الميدانية كل من عمليات الإنزال الجوي، التي تشمل المناورات تدريبات على الإنزال الجوي والعمليات الخاصة، و التدريبات الطبية التي تشمل الأنشطة تدريبات على تقديم الإسعافات الطبية في الميدان، مما يساعد في إنقاذ الأرواح خلال العمليات القتالية.

وكذلك هناك التدريبات على مكافحة الإرهاب والتي تشمل تدريبات على تكتيكات مكافحة الإرهاب مثل العمليات الهجومية، الدفاعية، وحماية الحدود.

تعد مالي واحدة من الدول المستضيفة والمشاركة الرئيسية في مناورات فلينتلوك، نظراً لموقعها الاستراتيجي وتحديات الإرهاب التي تواجهها. أما النيجر تشارك في المناورات لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتأمين حدودها، وتلعب تشاد دوراً هاماً في المناورات بفضل موقعها الجغرافي ودورها في مواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة. أما الدول الحليفة، فهي الولايات المتحدة التي تقود وتنسق هذه المناورات، وتقدم الدعم اللوجستي والتقني. وفرنسا والمملكة المتحدة.

يمثل التنسيق بين القوات من الدول المختلفة تحدياً كبيراً، خاصة في ظل اختلاف اللغات والإجراءات العسكرية. كذلك تتطلب المناورات تنسيقاً لوجستياً كبيراً، بما في ذلك نقل القوات والمعدات عبر مناطق شاسعة وغير مستقرة أحياناً.

مناورة الأسد الإفريقي (African Lion): تعتبر مناورات الأسد الأفريقي أكبر تدريبات عسكرية أمريكية في شمال إفريقيا، وتقام في المغرب وتشمل مجموعة متنوعة من التدريبات البرية والجوية والبحرية.

تلعب المناورات دوراً حيوياً في تعزيز القدرات العملياتية والتعاون الأمني بين الدول الإفريقية والحلفاء الدوليين. وتركز هذه المناورات على التكتيكات القتالية المشتركة، الإسعاف الطبي، ومهام المساعدة الإنسانية.

تهدف مناورة الأسد الإفريقي إلى تعزيز القدرات العملياتية من خلال تحسين القدرات التكتيكية للقوات المشاركة من خلال تدريبات على العمليات البرية، الجوية، والبحرية.

وكذلك تسعى إلى تعزيز الشراكات بين القوات المسلحة الأمريكية والدول الإفريقية، بالإضافة إلى الحلفاء الدوليين. وأيضا تسهم في تحسين الجاهزية القتالية والاستجابة السريعة للتهديدات الأمنية المتنوعة.

تشمل التدريبات الميدانية في "الأسد الإفريقي" تمارين تكتيكية للقوات البرية، بما في ذلك عمليات الهجوم، الدفاع، والدوريات.

بينما تشمل مناورات التنسيق الجوي تدريبات على التنسيق بين القوات الجوية والبرية، مثل عمليات الإنزال الجوي، الإخلاء الطبي، والهجمات الجوية. وأما التدريبات البحرية تتضمن أنشطة على الأمن البحري، مكافحة القرصنة، والعمليات البحرية المشتركة.

إلى جانب مجموعة الدول الحليفة لأمريكا والتي تضم دول فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، تشارك الدول الإفريقية وهي المغرب التي تعتبر المستضيف الرئيسي لمناورات الأسد الأفريقي، وتشارك بشكل فعال في جميع جوانب التدريبات.

وتونس التي تشارك في المناورات لتعزيز قدراتها الدفاعية وتحسين التعاون العسكري مع الولايات المتحدة. وكذلك السنغال التي تشارك في التدريبات لتحسين قدراتها في مكافحة الإرهاب والأمن البحري.

هناك أيضا برنامج شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى (TSCTP): هو مبادرة أطلقتها حكومة الولايات المتحدة في عام 2005 بهدف تعزيز قدرات الدول الإفريقية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. يركز البرنامج على توفير الدعم الأمني والعسكري، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتنفيذ برامج مجتمعية تهدف إلى مكافحة التطرف من جذوره.
كانت أهداف البرنامج تتمحور تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية من خلال التدريب المتقدم والمعدات للقوات الأمنية والعسكرية للدول الشريكة، ودعم بناء وتطوير البنية التحتية الأمنية، مثل مراكز التدريب والمنشآت اللوجستية، والتنسيق بين الدول المشاركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية

حول التهديدات الإرهابية، وتنظيم مناورات وتدريبات مشتركة لتعزيز التعاون العملياتي بين القوات المختلفة.

إضافة إلى مكافحة التطرف العنيف من خلال البرامج المجتمعية، عبر تنفيذ برامج توعية تستهدف المجتمعات المحلية لتقليل جاذبية الفكر المتطرف، وتقديم الدعم الاقتصادي والتنمية المستدامة للمجتمعات المحلية لزيادة الاستقرار وتقليل الفقر، وهو ما يعتبر من الأسباب الجذرية للتطرف.

3 دول إفريقية تشارك في البرنامج الذي ترعاه الولايات المتحدة، وهي النيجر ومالي وتشاد. فالنيجر تواجه تهديدات من جماعات إرهابية مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
وقد قدم البرنامج للنيجر التدريب والمعدات للنيجر، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي لتحسين قدرات القوات الأمنية المحلية.

في حين تعاني مالي من وجود جماعات إرهابية ناشطة مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، حيث يقدم البرنامج لها تدريبًا وتجهيزات للقوات المالية لتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية.

بينما تشاد التي تواجه تهديدات من جماعات إرهابية عبر حدودها مع ليبيا والسودان، يقدم لها البرنامج التدريب والمعدات لدعم القوات التشادية في مكافحة الإرهاب.

يشمل البرنامج تقديم تدريبات ميدانية للقوات العسكرية والأمنية في الدول الشريكة، مع التركيز على التكتيكات القتالية، إدارة العمليات، والتنسيق الأمني. إلى جانب تنظيم ورش عمل وندوات لتعزيز تبادل المعرفة بين القوات الأمنية والعسكرية من الدول المختلفة.

كما يشمل تقديم معدات عسكرية حديثة، مثل العربات المدرعة، الأسلحة، وأجهزة الاتصالات، إضافة إلى تقديم الدعم الفني لصيانة المعدات وتحديثها.

يعمل البرنامج في بيئة أمنية معقدة تتسم بوجود جماعات إرهابية متعددة وتداخل الصراعات الإقليمية. كما يعتبر التنسيق بين الدول المشاركة في البرنامج تحديا كبيرا بسبب التباينات الثقافية والسياسية واللغوية.

كما يتم أيضا تنفيذ برامج تعليمية وتدريبية لتحسين فرص العمل وتقليل البطالة في المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والتقني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الأوضاع الاقتصادية.

برنامج أمن الحدود الأفريقية (ABSP): يركز هذا البرنامج على تحسين قدرات الدول الإفريقية في تأمين حدودها ومكافحة التهريب والجرائم العابرة للحدود. وتشمل مهامه تعزيز القدرات الفنية والتكتيكية، وتوفير الدعم اللوجستي والاستخباراتي.

برنامج الأمن البحري الإفريقي (AMSP): يهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن البحري في المياه الإفريقية من خلال التدريب، والمساعدات التقنية، والدعم اللوجستي. وتشمل المهام مكافحة القرصنة، وتهريب الأسلحة، وتوفير الأمن البحري العام.

برنامج دعم مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي (CJTF-HOA): يركز هذا البرنامج على مكافحة الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي من خلال العمليات المشتركة والتدريب والمساعدات الإنسانية. وتشمل المهام تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي، وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، وتدريب القوات المحلية.[20]

الأدوات العسكرية الروسية

[20] **Roland, Kael**. *The Pentagon's African Labyrinth: The U.S. Military's Complex Web of Bases Across the Continent*. Naval Institute Press, 2017.

الوجود الروسي في القارة الإفريقية يعود إلى فترة الحرب الباردة عندما كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والدول الإفريقية تتبلور من خلال دعم موسكو لحركات التحرر الوطني التي كانت تقاتل ضد القوى الاستعمارية. بدأت هذه العلاقات بشكل رسمي في الخمسينيات والستينيات عندما قامت الدول الإفريقية بالتحرر من الاستعمار الأوروبي. السوفييت قدموا الدعم المالي والعسكري للعديد من هذه الحركات، بما في ذلك الجزائر، أنغولا، موزمبيق، وإثيوبيا، لتعزيز الأيديولوجيا الاشتراكية وتعزيز نفوذهم في الصراع العالمي ضد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

أثناء الحرب الباردة، كان الاتحاد السوفيتي يسعى لكسب ولاء هذه الدول من خلال تقديم المساعدات العسكرية والتقنية، وتدريب الكوادر الإفريقية في الجامعات السوفيتية. على سبيل المثال، كان الاتحاد السوفيتي من بين أكبر المساهمين في دعم حركات التحرر في أنغولا وموزمبيق، كما دعم النظام الاشتراكي في إثيوبيا بقيادة منغستو هيلا مريام.

أنغولا كانت واحدة من أبرز الدول التي تلقت دعمًا كبيرًا من الاتحاد السوفيتي. خلال الحرب الأهلية الأنغولية، دعم السوفييت حركة التحرير الشعبية لأنغولا (MPLA) بالأسلحة والمستشارين العسكريين.

في عام 1977، بعد انقلاب منغستو هيلا مريام، أصبحت إثيوبيا حليفًا رئيسيًا للاتحاد السوفيتي في القرن الإفريقي. قدم السوفييت دعمًا عسكريًا واقتصاديًا كبيرًا للنظام الماركسي في إثيوبيا.

كان دعم حركات التحرر الوطني جزءًا من استراتيجية الاتحاد السوفيتي لنشر الأيديولوجية الشيوعية في العالم الثالث. رأت موسكو في إفريقيا ساحة مهمة لتعزيز نفوذها الأيديولوجي.[21]

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، تراجع الحضور الروسي في إفريقيا بشكل كبير خلال التسعينيات نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها روسيا في تلك الفترة. ومع ذلك، في بداية القرن الـ21، بدأت روسيا في العودة إلى إفريقيا في إطار جهودها لاستعادة نفوذها العالمي. منذ منتصف العقد الأول من القرن الـ21، بدأت روسيا بتعزيز علاقتها مع إفريقيا من خلال توسيع التعاون الاقتصادي والعسكري. كذلك سعت روسيا لتوسيع نفوذها الجيوسياسي في مواجهة القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة. إفريقيا كانت منطقة استراتيجية لتعزيز هذا النفوذ.

---

[21] Shubin, Vladimir. *The Hot "Cold War": The USSR in Southern Africa*. London: Pluto Press, 2008.

التواجد العسكري كان أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز النفوذ الروسي في إفريقيا. من خلال توفير الأسلحة والتدريب والدعم اللوجستي، تمكنت روسيا من بناء علاقات قوية مع عدة دول إفريقية.

التعاون العسكري ظل جزءًا مهمًا من العلاقات الروسية الإفريقية. روسيا قدمت الأسلحة والتدريب للعديد من الدول الإفريقية، وسعت لتعزيز وجودها العسكري من خلال الاتفاقيات الدفاعية. روسيا سعت لتعزيز دعمها في المحافل الدولية من خلال بناء تحالفات مع الدول الإفريقية. هذا الدعم كان مهمًا لتحقيق أهدافها السياسية على الساحة الدولية.

تاريخ العلاقات الروسية الإفريقية شهد تحولات كبيرة على مر العقود. من الدعم الأيديولوجي لحركات التحرر الوطني خلال الحرب الباردة، إلى التعاون الاقتصادي والعسكري في العصر الحديث، تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في القارة الإفريقية كجزء من استراتيجيتها العالمية.

في إطار إعادة بناء العلاقات الروسية الإفريقية في الألفية الجديدة، وضعت روسيا نصب أعينها تعزيز التعاون العسكري مع دول القارة، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب. كانت الأهداف العسكرية الروسية في إفريقيا تتركز على تقديم الدعم اللوجستي والعسكري للدول الإفريقية التي تواجه تهديدات إرهابية متزايدة، خصوصًا في مناطق مثل الساحل الإفريقي

وشرق إفريقيا حيث تنشط جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحركة الشباب. روسيا تسعى من خلال هذا التعاون إلى تعزيز قدرات الدول الإفريقية في مواجهة هذه التحديات الأمنية عبر تقديم التدريب العسكري وتزويدها بالأسلحة والمعدات.

إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها روسيا لتحقيق هذه الأهداف هي التعاون العسكري الثنائي، حيث وقعت موسكو اتفاقيات دفاعية مع العديد من الدول الإفريقية. تشمل هذه الاتفاقيات تدريب القوات الإفريقية في الأكاديميات العسكرية الروسية وتقديم المشورة التكتيكية في مجالات مكافحة الإرهاب. على سبيل المثال، تعاونت روسيا بشكل وثيق مع دول مثل مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى لتقديم دعم مباشر في مجال مكافحة الإرهاب، حيث يتم إرسال مستشارين عسكريين روس للمساعدة في تحسين كفاءة الجيوش المحلية.

من خلال تعزيز التعاون العسكري، تأمل روسيا في بناء شراكات طويلة الأمد مع هذه الدول، مما يعزز نفوذها في القارة الإفريقية ويمنحها موطئ قدم في القضايا الأمنية الإقليمية. كما تسعى روسيا إلى استخدام هذا التعاون لزيادة مبيعات الأسلحة الروسية للدول الإفريقية، ما يجعل من إفريقيا سوقًا رئيسية للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية.

مع بداية الألفية الجديدة، سعت روسيا إلى إعادة بناء علاقاتها مع الدول الإفريقية بعد فترة طويلة من الانقطاع الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي. كانت الأسباب وراء هذا التحرك متعددة ومتنوعة. أحد الدوافع الرئيسية كان رغبة روسيا في استعادة نفوذها الجيوسياسي على الساحة الدولية، خاصة في ظل التنافس العالمي المتزايد على الموارد الطبيعية والنفوذ السياسي في القارة الإفريقية.

من خلال توفير الدعم السياسي والعسكري، تأمل موسكو في بناء تحالفات جديدة مع حكومات القارة، والتي قد تساعد في تعزيز موقفها في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة. هذا التحالف السياسي يمثل أهمية خاصة لروسيا في مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة، حيث تعتمد روسيا على دعم الدول الإفريقية في قضايا حساسة تتعلق بالسياسات الدولية وحقوق الإنسان.[22]
أما في إطار سعيها لتعزيز نفوذها العسكري في إفريقيا، بدأت روسيا في توسيع وجودها من خلال بناء قواعد عسكرية جديدة في القارة. هذه القواعد العسكرية تمثل جزءًا من استراتيجية موسكو لمواجهة القوى الغربية في إفريقيا، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، اللتين لهما وجود عسكري تقليدي في القارة من خلال قواعد متعددة في دول مثل جيبوتي ومالي والنيجر.

---

[22] Marten, Kimberly. *Russia's Use of Semi-State Security Forces: The Case of the Wagner Group*. PONARS Eurasia, 2019.

تُعتبر القاعدة العسكرية الروسية في جمهورية إفريقيا الوسطى أحد أبرز الأمثلة على توسع الوجود العسكري الروسي في القارة. تم إنشاء هذه القاعدة بدعوة من حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى بعد أن قدمت روسيا الدعم العسكري للحكومة في مواجهة المتمردين المحليين. إلى جانب التدريب العسكري، توفر روسيا أيضًا الأسلحة والمعدات العسكرية، وتلعب دورًا في الحفاظ على الاستقرار في البلاد. هذه الخطوة تعزز من نفوذ روسيا في قلب القارة الإفريقية وتضعها في موقع استراتيجي لمواجهة النفوذ الفرنسي التقليدي في المنطقة.

كما أن هناك تقارير وأبحاث تطرقت إلى محادثات بين روسيا وعدة دول إفريقية أخرى، مثل السودان وموزمبيق، لبناء قواعد عسكرية أو توفير وجود عسكري روسي دائم. على سبيل المثال، تم توقيع اتفاقية بين موسكو والخرطوم في عام 2020 لبناء قاعدة بحرية روسية على ساحل البحر الأحمر السوداني. هذه القاعدة تهدف إلى تأمين ممرات الشحن الروسية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، مما يعزز من قدرات روسيا البحرية في المنطقة ويساهم في توسيع نفوذها في مواجهة القوى الغربية.

الوجود العسكري الروسي في إفريقيا شهد توسعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تسعى موسكو إلى تعزيز نفوذها في القارة من خلال تقديم

الدعم العسكري والمساعدة الأمنية لحكومات متعددة. في جمهورية إفريقيا الوسطى، أصبحت روسيا لاعبًا رئيسيًا في تأمين الحكومة المحلية بعد تقديم الدعم العسكري منذ عام 2018. هذا الدعم شمل إرسال مستشارين عسكريين روس لتدريب الجيش، بالإضافة إلى نشاط شركات الأمن الروسية الخاصة مثل "فاغنر"، التي تعمل في البلاد وتدعم الحكومة ضد المتمردين.

في ليبيا، كانت روسيا حاضرة بشكل قوي منذ بداية الحرب الأهلية الثانية، حيث دعمت قوات خليفة حفتر. تم توثيق انتشار قوات "فاغنر" في مناطق مثل بنغازي وسرت، حيث شاركت هذه القوات في دعم العمليات العسكرية لقوات حفتر وتقديم الدعم التقني واللوجستي.

في السودان، وافقت روسيا في عام 2020 على بناء قاعدة بحرية على البحر الأحمر في بورتسودان. هذه القاعدة تهدف إلى استضافة السفن الحربية الروسية وتوفير الخدمات اللوجستية لها. هذا الوجود البحري يعتبر خطوة استراتيجية مهمة لتعزيز نفوذ روسيا في المنطقة البحرية الحيوية، مما يتيح لها الوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي.

في موزمبيق، تدخلت روسيا لدعم الحكومة في مواجهة الجماعات الإرهابية في منطقة كابو ديلغادو. تم إرسال قوات "فاغنر" لتقديم المساعدة العسكرية في مكافحة الإرهاب، خاصة بعد تصاعد الهجمات الإرهابية في شمال البلاد. كما شاركت هذه القوات في عمليات عسكرية لمواجهة التمرد

في المناطق الغنية بالغاز. بدأت مجموعة فاغنر عملياتها هناك في عام 2019، حيث شاركت في القتال جنبًا إلى جنب مع القوات الحكومية الموزمبيقية. استخدام هذه الشركات العسكرية الخاصة يمنح روسيا مرونة في تنفيذ تدخلاتها العسكرية دون إثارة ردود فعل دولية قوية.

في السودان، على سبيل المثال، هناك شراكات عسكرية وثيقة مع الحكومة السودانية منذ سنوات عديدة. في عام 2017، أعلنت روسيا عن اتفاقية تعاون عسكري مع السودان تشمل تدريبات مشتركة وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة. هذه العلاقات تعززت بعد ثورة 2019 التي أطاحت بعمر البشير، حيث تسعى روسيا لضمان الحفاظ على مصالحها العسكرية والاقتصادية هناك. وفي إطار هذه الاتفاقيات، تمكنت روسيا من تعزيز نفوذها في البحر الأحمر من خلال إمكانية إنشاء قاعدة بحرية روسية في ميناء بورتسودان، وهي خطوة تضع روسيا في موقع استراتيجي بالغ الأهمية.

مالي تعد أيضًا إحدى الدول التي شهدت تزايد الوجود الروسي بعد انسحاب القوات الفرنسية. قامت روسيا بإرسال مستشارين عسكريين وتزويد مالي بالأسلحة لتعزيز قدرتها على مواجهة الجماعات الإرهابية في الشمال. كذلك، لعبت قوات "فاغنر" دورًا في العمليات العسكرية في البلاد، مما يعكس استراتيجيات روسيا لتعزيز نفوذها في القارة الإفريقية من خلال التحالفات العسكرية والأمنية.

تستفيد روسيا أيضًا من العلاقات الدفاعية مع دول مثل نيجيريا وأنغولا، حيث قدمت الدعم في مجالات التدريب وتحديث القوات المسلحة المحلية. في نيجيريا، على سبيل المثال، تعاونت روسيا مع الحكومة النيجيرية في مجال مكافحة الإرهاب، حيث قدمت مساعدات عسكرية وتدريبات للجيش النيجيري في مواجهة جماعة بوكو حرام.

يُعد الوجود العسكري الروسي في إفريقيا جزءًا من خطة أوسع لتعزيز دورها كقوة عالمية موازية للولايات المتحدة وحلفائها. من خلال بناء هذه القواعد العسكرية، تسعى روسيا إلى توسيع نفوذها في إفريقيا واستخدام القارة كنقطة انطلاق لمواجهة القوى الغربية في المحافل الدولية والسياسات الإقليمية.

هذا التوسع العسكري يتزامن مع تعزيز روسيا لتحالفاتها مع الدول الإفريقية من خلال صفقات الأسلحة والتدريب العسكري، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في أمن القارة الإفريقية ويزيد من تعقيد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى في المنطقة.[23]

جعل إفريقيا سوقًا للأسلحة الروسية هو جزء أساسي من استراتيجية موسكو لتعزيز نفوذها في القارة. تعد إفريقيا واحدة من أهم الأسواق

[23] Marten, Kimberly. *Russia's Use of Semi-State Security Forces: The Case of the Wagner Group*. PONARS Eurasia, 2019.

للأسلحة الروسية خارج دول الاتحاد السوفيتي السابق، حيث توفر لموسكو فرصة لتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية وتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية. تعود هذه العلاقات إلى حقبة الحرب الباردة، ولكن في العقود الأخيرة، ومع صعود التنافس الدولي على القارة، أعادت روسيا تكثيف صادراتها العسكرية إلى إفريقيا.

تعتبر روسيا من أكبر مصدري الأسلحة في العالم، وتشكل صادرات الأسلحة إلى إفريقيا حوالي 30% من صادرات الأسلحة الروسية إلى الخارج. روسيا تقدم مجموعة واسعة من الأسلحة تشمل الطائرات المقاتلة، المروحيات، الدبابات، والمدرعات، إلى جانب الأنظمة الصاروخية والأسلحة الصغيرة. الدول الإفريقية تعتبر روسيا شريكًا مفضلًا في هذا المجال بسبب مرونة شروط الدفع التي تقدمها روسيا مقارنةً بالدول الغربية، بالإضافة إلى الأسعار التنافسية.

من بين الدول الإفريقية الرئيسية التي تعتمد على الأسلحة الروسية الجزائر، التي تعتبر أكبر مشترٍ للأسلحة الروسية في القارة. الجزائر تستورد طائرات مقاتلة متقدمة مثل **Su-30**، وكذلك أنظمة صاروخية ودبابات. كما تعد مصر وأنغولا ونيجيريا من كبار العملاء الذين يعتمدون على الأسلحة الروسية لتعزيز قدراتهم العسكرية.

إلى جانب بيع الأسلحة، تقدم روسيا أيضًا التدريب والدعم اللوجستي. العديد من الدول الإفريقية تعتمد على هذا التدريب لتحسين قدرات جيوشها

في مواجهة التهديدات الأمنية مثل الإرهاب والتمرد. على سبيل المثال، في **جمهورية إفريقيا الوسطى**، تعتمد الحكومة بشكل كبير على الدعم العسكري الروسي للحفاظ على الأمن في البلاد، بما في ذلك توفير مستشارين عسكريين وتدريب الجنود.

تسهم مبيعات الأسلحة في تعزيز العلاقات السياسية بين روسيا والدول الإفريقية، حيث يمكن لروسيا من خلال هذه الصفقات بناء تحالفات طويلة الأمد مع حكومات القارة. هذا الجانب العسكري من العلاقات يعزز من تأثير روسيا في إفريقيا ويضعها في موقف قوي في المنافسة الجيوسياسية مع القوى الغربية والصين.[24]

تلعب الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة الروسية دورًا رئيسيًا في تعزيز النفوذ الروسي وتأمين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لموسكو. على الرغم من أن هذه الشركات تعمل تحت مظلة القطاع الخاص، إلا أن وجودها في إفريقيا يتم غالبًا بدعم غير رسمي من الحكومة الروسية. من بين هذه الشركات، تبرز مجموعة فاغنر التي ظهرت على الساحة منذ عام 2014 وتُعتبر من بين الأدوات الأكثر فعالية لتعزيز الوجود الروسي في إفريقيا. تعمل فاغنر في بلدان مثل ليبيا، حيث تدعم الجيش الوطني الليبي

[24] Wezeman, Pieter D., Alexandra Kuimova, and Siemon T. Wezeman. *Trends in International Arms Transfers, 2020*. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2021

بقيادة خليفة حفتر، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تقدم الدعم العسكري وتأمين المواقع الاستراتيجية، مما ساهم في تأمين مصالح موسكو في هذه المناطق.

إلى جانب فاغنر، تعمل شركات أخرى مثل روسجارد وسبير في تقديم الحماية الأمنية والتدريب للشركات والمشاريع الروسية في بلدان مثل مصر والجزائر ونيجيريا. تسهم هذه الشركات في حماية المنشآت النفطية والغازية وتأمين الاستثمار الروسي، خاصة في مناطق النزاع.

الشركات الروسية في إفريقيا لا تقتصر فقط على تقديم الحماية والأمن، بل تشمل تقديم التدريب والخدمات الاستشارية، مثلما هو الحال مع مجموعة موران التي تقدم الحماية للسفن الروسية ضد القرصنة في مناطق مثل خليج عدن والساحل الشرقي لإفريقيا. هذه العمليات البحرية تعزز الحضور الروسي في الممرات المائية الاستراتيجية.

من خلال توظيف هذه الشركات، تسعى روسيا إلى تحقيق أهداف متعددة، منها تعزيز نفوذها في القارة الإفريقية عبر تقديم الدعم العسكري والأمني للحكومات المحلية، بالإضافة إلى حماية المصالح الاقتصادية الروسية في القارة. تعمل هذه الشركات على تدريب القوات المحلية وتحسين قدراتها، مما يسهم في تعزيز العلاقات العسكرية الثنائية مع الحكومات الإفريقية.

أما من الناحية المستقبلية، فإن موسكو تطمح إلى توسيع نطاق عمليات هذه الشركات لتشمل المزيد من الدول الإفريقية، بهدف تحقيق تأثير أكبر ونفوذ أوسع، مع تعزيز الاستقرار في المناطق التي تعمل فيها. علاوة على ذلك، تأمل روسيا في تأمين استغلال أفضل للموارد الطبيعية الإفريقية مثل النفط والغاز والمعادن، مما يعزز من قدرتها على دعم اقتصادها المحلي.[25]

الأدوات الاقتصادية الأمريكية

استخدمت الولايات المتحدة عدة أدوات اقتصادية لتعزيز حضورها ونفوذها في القارة الإفريقية. كانت هذه الأدوات تهدف إلى دعم الحكومات التي تتبع نهجًا مناهضًا للشيوعية، وفي الوقت نفسه تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية مع الدول الإفريقية الناشئة حديثًا. الولايات المتحدة قدمت مساعدات اقتصادية واسعة لدول إفريقية عديدة، مثل مصر وليبيريا وغانا، وكانت هذه المساعدات تهدف إلى دعم الحكومات الصديقة للغرب وتعزيز التنمية الاقتصادية. قامت الولايات المتحدة بتمويل مشاريع البنية التحتية، الزراعة، والصناعة في هذه الدول، مثل دعمها لمصر بعد ثورة 1952 في بناء السدود وتطوير المشاريع الزراعية.

[25] Galeotti, Mark. "Russian Political War: Moving Beyond the Hybrid." Routledge, 2020.

علاوة على ذلك، أطلقت الولايات المتحدة برنامج الغذاء مقابل السلام في عام 1954 (أسسه الرئيس أيزنهاور)، الذي استهدف توزيع المواد الغذائية للدول التي تعاني من نقص التغذية، مثل أثيوبيا وغانا. هذا البرنامج كان يهدف لتحسين الأمن الغذائي بينما يدعم سياسات موالية للغرب في هذه الدول.

ساعد هذا البرنامج في تقوية العلاقات مع الحكومات الإفريقية من خلال توفير الغذاء والموارد الحيوية، مع ربط هذه المساعدات بالأهداف السياسية الأمريكية. البرنامج دعم أيضاً دولًا مثل كينيا والسودان، حيث سعت واشنطن إلى ربط المساعدات الغذائية بدعم الحكومات الموالية للغرب.

كما كانت هناك برامج تنموية أوسع تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية في إفريقيا، حيث استثمرت الولايات المتحدة في التعليم، الصحة، وتنمية الموارد البشرية. هذه المساعدات كانت تعزز التأثير الأمريكي في إفريقيا وتساعد في مواجهة التمدد السوفيتي عبر تقديم بديل تنموي واقتصادي للدول الإفريقية التي تسعى للابتعاد عن النفوذ الشيوعي.

استخدمت الولايات المتحدة الاستثمارات في البنية التحتية كأداة لتعزيز حضورها في إفريقيا. على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة مشروع

بناء السد العالي في غانا خلال فترة حكم كوامي نكروما في الستينيات. هذا المشروع كان يهدف إلى توليد الكهرباء ودعم التنمية الصناعية في البلاد، مما ساهم في تعزيز العلاقة بين البلدين. في كينيا، موّلت الولايات المتحدة بناء الطرق والجسور التي ساعدت في تحسين شبكة النقل وتعزيز التجارة المحلية والدولية.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية مباشرة للدول الإفريقية التي كانت تسعى للاستقلال أو لتحقيق الاستقرار بعده. على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة تنمية النظام التعليمي في كينيا من خلال بناء المدارس وتقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الأمريكية. في رواندا، ساهمت المساعدات الأمريكية في تطوير قطاعات الزراعة والصحة، بما في ذلك مشاريع تحسين الإنتاج الزراعي من خلال توفير الأسمدة والتقنيات الحديثة.

كذلك قدمت القروض الميسرة والمساعدات التنموية من خلال برامج مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بهدف تحسين الظروف المعيشية وربط تلك المساعدات بسياسات تدعم مصالح الولايات المتحدة. على سبيل المثال، في كينيا أيضاً خلال الستينيات، قدمت الولايات المتحدة مساعدات كبيرة في مجالات الزراعة والتنمية الريفية بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي وكسب ولاء الحكومة الكينية ضد النفوذ السوفيتي.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، بدورها قدمت مساعدات اقتصادية وتقنية لدول إفريقيا، بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك تُشارك الولايات المتحدة في تمويل مشاريع تنموية في إفريقيا من خلال مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

بعد انتهاء الحرب الباردة، واصلت الولايات المتحدة تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية من خلال مجموعة من المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاستثمار. من أبرز هذه المبادرات مبادرة الازدهار بإفريقيا التي أطلقت في عام 2019، وهي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وإفريقيا من خلال تقديم حوافز اقتصادية وزيادة التعاون في مجالات مثل الطاقة والبنية التحتية والزراعة. كما أن مبادرة تمويل التنمية الدولية، التي تأسست في العام نفسه، تلعب دورًا كبيرًا في تقديم التمويل للشركات الأمريكية التي ترغب في الاستثمار في مشاريع تنموية داخل إفريقيا.

أحد البرامج المهمة التي تركز على تمكين المرأة الإفريقية اقتصاديًا هو برنامج مبادرة تمويل المرأة، والذي يدعم الشركات التي تقودها نساء في إفريقيا من خلال تقديم التمويل والمساعدات التقنية. النشاط الاقتصادي الأمريكي في القارة الإفريقية يشمل أيضًا الاستثمار في مجالات الطاقة، حيث تساهم الولايات المتحدة في دعم مشاريع الطاقة المتجددة مثل مبادرة

"Power Africa" التي تهدف إلى زيادة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة النظيفة، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة في القارة.

في الزراعة، تعمل الولايات المتحدة على تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي من خلال برامج مثل "Feed the Future" التي تقدم دعمًا فنيًا وماليًا للمزارعين في إفريقيا. كما أن الولايات المتحدة لها دور مهم في تقديم المساعدات الصحية من خلال برامج صحية واسعة النطاق، مثل "PEPFAR" و"USAID"، والتي تهدف إلى مكافحة الأمراض وتحسين نظم الرعاية الصحية في القارة الإفريقية، بما في ذلك توفير الأدوية وبناء المستشفيات وتدريب الكوادر الطبية.

على مستوى البنية التحتية، تدعم الولايات المتحدة مشاريع متعددة لبناء الطرق والجسور والموانئ التي تساعد على تعزيز التجارة والنقل داخل إفريقيا، مما يسهم في تحسين حركة السلع والخدمات داخل القارة وخارجها. كما أن الشركات الأمريكية، مثل Google وMicrosoft، تشارك في تطوير البنية التحتية الرقمية في إفريقيا من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت وتوفير التدريب التكنولوجي للشباب الإفريقي، مما يسهم في تعزيز التحول الرقمي وزيادة الفرص الاقتصادية في القارة.

الولايات المتحدة تمتلك حضورًا اقتصاديًا بارزًا في القارة الإفريقية، وإن كان أقل وضوحًا مقارنة بالحضور الصيني، ولكنه يشمل عدة قطاعات

استراتيجية. الحضور الأميركي لا يقتصر فقط على الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية، بل يمتد ليشمل الاستثمارات التجارية، مشاريع التنمية الاقتصادية، والمساعدات الخارجية.

أحد الأمثلة البارزة هو قانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA) الذي أطلق في عام 2000، والذي سمح للدول الإفريقية بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة بدون رسوم جمركية. هذا القانون كان يهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية ودعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا، حيث استفادت منه دول مثل إثيوبيا وغانا وكينيا من خلال زيادة صادراتها الزراعية والملابس والمنسوجات إلى الولايات المتحدة. هذا البرنامج ساعد في خلق فرص عمل في هذه الدول وتقوية الاقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تقدم مساعدات تنموية كبيرة عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي ركزت على تحسين الصحة، التعليم، والزراعة. مبادرات مثل برنامج الرئيس الطارئ للإغاثة من الإيدز (PEPFAR)، الذي بدأ في عام 2003، كانت تهدف لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في دول مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا. هذا البرنامج قدم تمويلات بمليارات الدولارات لدعم برامج صحية شاملة ساعدت في تقليل معدلات الوفيات وتعزيز النظم الصحية في القارة.

في مجال الغذاء والزراعة، قدمت الولايات المتحدة مساعدات لدعم الأمن الغذائي وتحسين الإنتاج الزراعي من خلال مبادرات مثل "برنامج الغذاء من أجل المستقبل" (Feed the Future) الذي ركز على تحسين الزراعة الصغيرة وتحفيز النمو الاقتصادي في مجتمعات إفريقية.

أحد الأمثلة أيضاً على الحضور الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا هو برنامج تحدي الألفية (Millennium Challenge Corporation - MCC)، الذي يقدم مساعدات تنموية بهدف تحسين النمو الاقتصادي والحكم الرشيد في الدول النامية. يتم توجيه هذه المساعدات إلى مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والمياه والطاقة، وتحسين الأنظمة التعليمية والصحية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مبادرة الطاقة في إفريقيا (Power Africa) التي أطلقها الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في عام 2013، والتي تهدف إلى توسيع الوصول إلى الكهرباء في القارة الإفريقية. من خلال هذه المبادرة، سعت الولايات المتحدة إلى دعم مشروعات الطاقة النظيفة وزيادة توليد الكهرباء في دول مثل إثيوبيا وغانا.

هذه المبادرة تعتمد على شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وتطوير البنية التحتية للطاقة في العديد من الدول الإفريقية.

الولايات المتحدة أيضًا تعتبر من أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز في إفريقيا، خاصة في دول مثل نيجيريا وأنغولا. شركات أميركية كبرى مثل ExxonMobil و Chevron تعمل في استخراج وتكرير النفط في القارة. هذه الشركات تستثمر مليارات الدولارات سنويًا في عمليات التنقيب والإنتاج، مما يعزز الحضور الأميركي في القطاع الاقتصادي الإفريقي.

الحضور الأميركي في قطاع التكنولوجيا يتزايد أيضًا من خلال استثمارات شركات مثل Microsoft و Google. على سبيل المثال، أعلنت Microsoft عن خطط لتوسيع استثماراتها في البنية التحتية السحابية في إفريقيا، بينما تعمل Google على تقديم خدمات الإنترنت في المناطق الريفية من خلال مشاريع مبتكرة مثل Project Loon.

في حين كانت الأدوات الثقافية للولايات المتحدة في القارة الإفريقية، تنطلق من تنفيذ الولايات المتحدة العديد من البرامج الثقافية بهدف تعزيز التبادل الثقافي، فكانت المنح الدراسية التي تقدمها الولايات المتحدة للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الأمريكية. إضافة إلى المبادرات الإعلامية

التي تطلقها الولايات المتحدة لتعزيز التعاون بين وسائل الإعلام الأمريكية والإفريقية.[26]

تختلف أهمية كل أداة من هذه الأدوات من دولة إفريقية إلى أخرى، حسب طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والدولة المعنية. إلا أن الولايات المتحدة تواجه بعض التحديات في سعيها لتعزيز حضورها في إفريقيا، مثل صعود قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا، وتزايد المشاعر المناهضة للاستعمار أو الحضور الأميركي على وجه الخصوص في بعض الدول.

الأدوات الاقتصادية الروسية

في السنوات الأخيرة، عززت روسيا تعاونها الاقتصادي مع العديد من الدول الإفريقية. استثمرت في مجالات النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية.

علاوة على ذلك، تدرك روسيا أن تعزيز العلاقات مع إفريقيا يمكن أن يوفر لها فرصًا جديدة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

---

[26] Cooke, Jennifer G., and Richard Downie. *Africa in the Wider World: U.S. Policy Choices*. Center for Strategic and International Studies (CSIS)

حيث تتقاطع المصالح الروسية في هذه المناطق مع الدول الإفريقية. في هذا السياق، يمكن اعتبار العلاقات مع إفريقيا جزءًا من استراتيجية أوسع تسعى من خلالها موسكو إلى تعزيز مكانتها الدولية والتنافس مع الولايات المتحدة والصين على النفوذ العالمي.

في ظل هذه الأهداف، لم تقتصر إعادة بناء العلاقات الروسية الإفريقية على الجوانب الاقتصادية والعسكرية فقط، بل شملت أيضًا توسيع التعاون في مجالات مثل التعليم والثقافة. بدأت روسيا في تقديم منح دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الروسية، كما قدمت دعمًا في مجالات الصحة والطاقة، مع التركيز على تطوير الطاقة النووية كجزء من استراتيجيتها لتوسيع حضورها في القارة.

من خلال تحالفاتها مع الدول الإفريقية، تسعى روسيا إلى تحدي الهيمنة الغربية على القارة، خاصة في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة. هذه التحالفات تتيح لروسيا الحصول على دعم الدول الإفريقية في القضايا العالمية التي تتعارض مع المصالح الغربية، مثل العقوبات الدولية وحقوق الإنسان. يمكن لهذه الدول أن تشكل كتلة داعمة لروسيا في مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة على موسكو.

تدرك روسيا أن التنافس الدولي في إفريقيا لا يقتصر على القوى التقليدية فقط، بل يشمل أيضًا صعود الصين كقوة اقتصادية رئيسية. من خلال تطوير علاقاتها مع إفريقيا، تهدف روسيا إلى ضمان موطئ قدم قوي في القارة، مما يعزز قدرتها على التأثير في القرارات الإقليمية والدولية، وفي الوقت ذاته يتيح لها الوصول إلى الأسواق الإفريقية للنفط والغاز والمعادن التي تعد من الأصول الاستراتيجية الحيوية.

في هذا السياق، تسعى موسكو إلى تقديم نفسها كشريك موثوق يمكنه توفير الدعم دون شروط سياسية صارمة، وهو ما يميزها عن النهج الغربي الذي غالبًا ما يربط المساعدات بالديمقراطية وحقوق الإنسان.[27]

الاستثمار الروسي في البنية التحتية الإفريقية هو جزء من استراتيجية موسكو الأوسع لتعزيز وجودها الاقتصادي والجيوسياسي في القارة. في السنوات الأخيرة، ازداد اهتمام روسيا بالبنية التحتية الإفريقية، حيث تسعى إلى المساهمة في تطوير الطرق والسكك الحديدية والموانئ، والتي تعتبر أساسية لتعزيز التجارة والنقل في القارة. على الرغم من أن استثمارات روسيا في هذا المجال لا تزال أقل من نظيرتها الصينية، إلا أن موسكو

---

[27] **Stronski, Paul.** *Russia's Global Ambitions in Perspective*. Carnegie Endowment for International Peace, 2019

تستهدف قطاعات استراتيجية لدعم تطلعاتها في تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية.

أحد الأمثلة على هذا الاستثمار هو مشاركتها في مشاريع الطاقة، بما في ذلك بناء محطات الطاقة الكهرومائية والنووية. في مصر، على سبيل المثال، وقعت روسيا اتفاقية لبناء محطة الضبعة للطاقة النووية، والتي تعد واحدة من أكبر الاستثمارات الروسية في البنية التحتية في إفريقيا. هذه المحطة تهدف إلى تلبية احتياجات مصر المتزايدة من الطاقة وتعتبر علامة على توسع النفوذ الروسي في قطاع الطاقة الإفريقي.

في مجال النقل، أبدت روسيا اهتمامًا بتمويل وتطوير السكك الحديدية والموانئ، خاصة في البلدان التي تتمتع بثروات معدنية كبيرة مثل أنغولا وموزمبيق. يتيح ذلك لروسيا الوصول إلى الموارد الطبيعية وتعزيز التجارة مع هذه الدول.

علاوة على ذلك، تسعى روسيا إلى تقديم نفسها كشريك يمكنه توفير التكنولوجيا والخبرة في بناء البنية التحتية دون ربط هذه المشاريع بشروط سياسية صارمة كما تفعل الدول الغربية.[28]

[28] **Ziegler, Charles E.** *Russia in the Middle East and North Africa: Expanding Influence and Renewing Relationships*. Middle East Policy, Vol. 25, No. 4, 2018

الاستثمار الروسي في الموارد الطبيعية الإفريقية يعتبر من أبرز محاور السياسة الاقتصادية لموسكو في القارة. مع تزايد المنافسة الدولية على هذه الموارد، تسعى روسيا إلى توسيع نفوذها عبر تطوير مشاريع استخراج وتكرير المعادن والنفط والغاز. تُعد إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية مثل الكوبالت والنحاس والألماس والذهب والنفط، وهي موارد حيوية لدعم الصناعات الروسية المختلفة، لا سيما في مجال التكنولوجيا والطاقة.

من بين الاستثمارات البارزة، تأتي **روسال** (Rusal)، وهي واحدة من أكبر شركات الألومنيوم في العالم، التي تستثمر بشكل كبير في غينيا، حيث تمتلك غينيا أكبر احتياطي من البوكسيت، المعدن الأساسي لإنتاج الألومنيوم. شركة **روسال** تدير مناجم للبوكسيت هناك وتلعب دورًا كبيرًا في تعزيز العلاقة الاقتصادية بين روسيا وغينيا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن **شركة غازبروم** الروسية وشركات الطاقة الأخرى تستثمر في استخراج الغاز والنفط في عدة دول إفريقية مثل أنغولا ونيجيريا. هذه الاستثمارات تساعد روسيا على تأمين إمدادات ثابتة من النفط والغاز، وهو ما يعزز موقعها كأحد أكبر موردي الطاقة في العالم. أنغولا، على سبيل المثال، تعتبر من الشركاء الأساسيين لروسيا في مجال النفط، حيث تستثمر الشركات الروسية في تطوير حقول النفط وتوقيع عقود طويلة الأجل مع الحكومة الأنغولية.

كما تشارك الشركات الروسية في استثمارات التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتم استخراج النحاس والكوبالت، وهما معدنان أساسيان لصناعة البطاريات والتكنولوجيا المتقدمة. هذه الاستثمارات تساهم في تلبية الطلب الروسي المتزايد على المواد الخام المستخدمة في الصناعات التكنولوجية المتطورة.[29]

تسعى روسيا من خلال هذه الاستثمارات إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في إفريقيا وضمان الحصول على الموارد التي تعتبر ضرورية لنمو اقتصادها ودعم صناعاتها الثقيلة.

من أجل تأمين الموارد الطبيعية الإفريقية لدعم اقتصادها المتنامي وصناعاتها المختلفة، تعتمد روسيا على مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والتقنية التي تنفذها على الأرض من خلال عدة مشاريع وشراكات في القارة الإفريقية. هذه الاستراتيجيات متعددة الأبعاد تركز على الاستثمار المباشر، بناء البنية التحتية، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية.

أحد الجوانب الرئيسية لهذه الاستراتيجية هو الاستثمار المباشر في قطاعي التعدين والطاقة. تستثمر شركات روسية كبرى مثل "روس نفط" و"لوك

---

[29] **Connolly, Richard, and Sendstad, Philip.** *Russia's Role in the International Energy System: Foreign Energy Policy, Economic Security, and Climate Change*. Cambridge University Press, 2022

أويل" و"ألروسا" في مشاريع النفط، الغاز، والألماس في العديد من الدول الإفريقية. على سبيل المثال، "روس نفط" نشطة في موزمبيق حيث تساهم في تطوير مشاريع الغاز الطبيعي المسال، وهو قطاع يشهد نمواً كبيراً نتيجة للطلب العالمي المتزايد على الغاز. وفي أنغولا، تعمل شركة "ألروسا" بالشراكة مع شركات محلية على تعزيز إنتاج الألماس، مما يجعل أنغولا واحدة من أهم مصادر الألماس لروسيا.

هذه الاستثمارات لا تقتصر فقط على قطاع الطاقة والمعادن، بل تمتد إلى مشاريع البنية التحتية التي تدعم نقل الموارد الطبيعية إلى الأسواق العالمية. روسيا تستثمر في بناء الطرق، الموانئ، والسكك الحديدية في إفريقيا، وهي مشروعات لا تخدم فقط أغراض النقل ولكن تساهم أيضاً في تعزيز الروابط الاقتصادية مع الدول الإفريقية. من أمثلة هذه المشاريع تطوير السكك الحديدية في السودان لتسهيل نقل النفط والمعادن من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير.[30]

في إطار استراتيجيتها لمواجهة النفوذ الغربي في القارة الإفريقية، تسعى روسيا إلى بناء تحالفات جديدة مع الدول الإفريقية من خلال تقديم بديل للقوى الغربية التقليدية مثل الولايات المتحدة وأوروبا. تعتمد موسكو في هذا السياق على أدوات عدة، تشمل التعاون العسكري، والاستثمارات

[30] Arkhangelskaya, Alexandra. *Russia's Return to Africa: Strategy and Prospects*. Russian International Affairs Council (RIAC), 2020.

الاقتصادية، والدعم الدبلوماسي. يتيح لها ذلك تعزيز نفوذها السياسي في القارة وتوسيع شبكتها من الحلفاء.

إلى جانب الاستثمار المباشر، تسعى روسيا إلى بناء شراكات استراتيجية مع الحكومات والشركات الإفريقية. يتم توقيع اتفاقيات تعاون ثنائي تشمل مجالات الطاقة، التعدين، والبنية التحتية، مما يضمن بيئة قانونية واستثمارية آمنة ومستقرة. هذه الاتفاقيات تعزز من وجود روسيا في القارة، وتوفر لها فرصًا لزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي. في الجزائر، على سبيل المثال، تلعب روسيا دوراً رئيسياً في قطاع الطاقة من خلال استثمارات في حقول الغاز والنفط وتزويد الجزائر بالتكنولوجيا والخبرات المطلوبة.

من خلال تعزيز العلاقات الدبلوماسية، تضمن روسيا دعم مصالحها الاقتصادية في إفريقيا، وفي الوقت ذاته تعزز من موقفها في المحافل الدولية. تسعى روسيا إلى استغلال هذه العلاقات في تشكيل تحالفات جديدة تعزز من دورها العالمي وتواجه الضغوط الغربية.

من أجل تمويل هذه الاستثمارات، تقدم روسيا قروضاً مالية للدول الإفريقية مقابل حقوق استغلال الموارد الطبيعية. هذه القروض غالباً ما تكون بشروط ميسرة وتستخدم لتمويل مشاريع تنموية مثل بناء محطات الكهرباء والطاقة في مصر وجنوب إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تعمل البنوك الروسية على توفير التمويل اللازم لمشاريع التعدين والطاقة، مما يسهل

على الشركات الروسية دخول الأسواق الإفريقية والمنافسة مع القوى الغربية.

التدريب ونقل التكنولوجيا يعدان جزءًا أساسيًا من هذه الاستراتيجية. تقدم روسيا تكنولوجيا متقدمة في مجالات استخراج وتكرير الموارد الطبيعية، مما يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الإفريقية. كما توفر روسيا برامج تدريب للكوادر المحلية في مجالات التعدين والطاقة، مما يعزز من الكفاءة والإنتاجية ويضمن استدامة هذه المشاريع على المدى الطويل.

السياسات البيئية والاجتماعية تحتل أيضًا مكانة في استراتيجيات روسيا. تحرص روسيا على تطبيق سياسات التنمية المستدامة في مشاريعها الإفريقية لضمان توافق عمليات استخراج الموارد مع المعايير البيئية العالمية. في أنغولا ونيجيريا، تقدم روسيا برامج لدعم المجتمعات المحلية من خلال توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية وتحسين ظروف المعيشة.

على سبيل المثال، استثمرت روسيا في مشاريع مثل بناء محطات للطاقة في مصر وجنوب إفريقيا، مما يعزز من قدرات هذه الدول على تلبية احتياجاتها من الطاقة ويسهم في تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة. هذه الجهود تعكس رغبة روسيا في أن تكون شريكًا موثوقًا للدول الإفريقية في مجالات التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصادات المحلية.

من خلال اتباع هذه الاستراتيجيات الشاملة، تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها الاقتصادي والجيوسياسي في إفريقيا كجزء من استراتيجيتها العالمية.[31]

تستثمر روسيا بشكل مكثف في القطاعات الاقتصادية الحيوية في إفريقيا، حيث تتواجد مشاريعها في العديد من الدول الإفريقية الرئيسية مثل مصر، الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا، السودان، أوغندا، زيمبابوي، ناميبيا، تشاد، والمغرب. هذه الاستثمارات تتوزع عبر مجالات متنوعة تشمل الطاقة النووية، النفط والغاز، التعدين، البنية التحتية، والتكنولوجيا.

في مصر، تقوم روسيا ببناء محطة الضبعة للطاقة النووية، وهي أول محطة من نوعها في البلاد وتعتبر علامة فارقة في التعاون بين الدولتين. هذا المشروع تقوده شركة "روس أتوم" الروسية، ويعزز من دور روسيا في توفير الطاقة النووية للدول الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون شركات مثل "لوك أويل" و"روس نفط" مع مصر في مجالات استكشاف وإنتاج النفط والغاز، مما يساهم في تطوير هذا القطاع الحيوي في البلاد.

في الجزائر، تقوم الشركات الروسية "غازبروم" و"لوك أويل" بالاستثمار في مشاريع التنقيب والإنتاج في قطاع النفط والغاز. هذا التعاون يهدف إلى

---

[31] Arkhangelskaya, Alexandra, and Vladimir Shubin. *Russia's Return to Africa: Strategy and Prospects*. Russian International Affairs Council (RIAC), 2020.

تعزيز قدرة الجزائر على زيادة إنتاجها النفطي وتصديره إلى الأسواق العالمية. بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي، توجد شراكات عسكرية بين البلدين تشمل توريد الأسلحة وتدريب الجنود، مما يجعل الجزائر واحدة من أكبر مستوردي الأسلحة الروسية في إفريقيا.

في نيجيريا، تستثمر الشركات الروسية مثل "غازبروم" و"لوك أويل" في تطوير مشاريع الغاز الطبيعي المسال والبنية التحتية للطاقة. هذه الاستثمارات تتنوع بين التنقيب عن النفط وتطوير حقول الغاز، مما يجعل نيجيريا من الدول الرئيسية التي تستفيد من التكنولوجيا الروسية في هذا القطاع. هذه الشراكات تساعد نيجيريا في تحسين إنتاجها وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

جنوب إفريقيا تعد من الدول الإفريقية المهمة التي تستفيد من التعاون الروسي في مجالات الطاقة والتعدين. روسيا تعمل على تقديم المشاورات والمفاوضات المتعلقة ببناء محطات للطاقة النووية في البلاد، مما يسهم في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز البنية التحتية للطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر روسيا في قطاع التعدين، وخاصة المعادن النادرة والبلاتين، حيث تسعى إلى تعزيز قدراتها في هذا المجال الحيوي.

في السودان، تقوم شركات مثل "روس جيولوجيا" بتنفيذ مشاريع للتنقيب عن الذهب والمعادن الأخرى. بالإضافة إلى التعاون العسكري الذي يشمل تدريب الجنود وتوريد الأسلحة، تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها

الاقتصادي والعسكري في السودان، مما يساعد على تحقيق استقرار أكبر في البلاد وتحسين الوضع الاقتصادي.

أما في أوغندا، فتركز الاستثمارات الروسية على تطوير قطاع النفط والطاقة. تقوم شركات مثل "روس نفط" بالاستثمار في حقول النفط في بحيرة ألبرت، وتسعى روسيا إلى تحسين البنية التحتية للطاقة في البلاد من خلال مشاريع تنموية تهدف إلى زيادة الإنتاجية.

في زيمبابوي، تساهم الشركات الروسية في مشاريع تعدين البلاتين، وهو معدن أساسي يستخدم في الصناعات المتقدمة مثل صناعة السيارات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل روسيا على تطوير البنية التحتية الزراعية في زيمبابوي من خلال مشاريع مشتركة تهدف إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الأمن الغذائي في البلاد.

ناميبيا تعد من الدول التي تستفيد من الاستثمارات الروسية في قطاع التعدين والطاقة. الشركات الروسية تعمل على مشاريع للتنقيب عن اليورانيوم وتطوير المناجم في ناميبيا، مما يسهم في تعزيز قدرات البلاد في مجال الطاقة النووية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى روسيا إلى تعزيز البنية التحتية للطاقة في ناميبيا من خلال شراكات طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

في تشاد، تستثمر شركات مثل "لوك أويل" في قطاع النفط والغاز، حيث تسعى إلى تطوير حقول النفط وزيادة إنتاج البلاد من الطاقة. هذه الاستثمارات تعزز من قدرات تشاد الاقتصادية وتسهم في تحسين البنية التحتية للطاقة.

المغرب يستفيد أيضًا من التعاون الروسي في مجالات الطاقة والتعدين. تشمل الاستثمارات الروسية في المغرب مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة، بالإضافة إلى الاستثمارات في استخراج الفوسفات والمعادن الأخرى. هذه الشراكات تعزز من مكانة المغرب كمركز اقتصادي إقليمي وتسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين.[32]

على مستوى الشركات، تعتبر "لوك أويل" واحدة من أبرز الشركات الروسية التي تمارس نشاطها في إفريقيا. تأسست الشركة في عام 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتعد واحدة من أكبر شركات النفط والغاز في العالم. تعمل "لوك أويل" في مشاريع تنقيب وإنتاج النفط في نيجيريا، غانا، والكاميرون، وتسهم في تطوير حقول النفط البحرية والبرية.

تعمل أيضًا شركة "غازبروم" الروسية في مشاريع تنقيب وإنتاج الغاز الطبيعي في دول مثل الجزائر ونيجيريا. هذه الشركة تسعى إلى تعزيز

---

[32] **Martynov, Boris.** *Russia and Africa: The Revival of Relations and Prospects for Cooperation*. Moscow: Institute for African Studies, 2018

إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية، مما يسهم في تعزيز دور روسيا كلاعب رئيسي في قطاع الطاقة.

أما شركة "روس أتوم"، فهي تلعب دورًا حيويًا في تطوير محطات الطاقة النووية في مصر وتسعى لإقامة مشاريع مماثلة في دول أخرى مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا. تسهم هذه الشركة في تعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية بين روسيا والدول الإفريقية.

شركات أخرى مثل "أورالكالي" تسهم في تطوير البنية التحتية الزراعية في إفريقيا من خلال تصدير الأسمدة الزراعية وتحسين الإنتاجية الزراعية. شركة "ألروسا"، التي تعمل في مجال استخراج الألماس، تلعب دورًا كبيرًا في أنغولا وتسعى إلى توسيع نشاطها في مجال استخراج الألماس والمعادن الأخرى في القارة الإفريقية.[33]

التأثير على السياسات الإفريقية

تفاعلت الدول الإفريقية مع التنافس الروسي الأمريكي في القارة الإفريقية بطرق متعددة، معتمدة على مصالحها الخاصة ورغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار. خلال الحرب الباردة، كانت الدول

[33] Martynov, Boris. "Russia and Africa: The Revival of Relations and Prospects for Cooperation". Moscow: Institute for African Studies, 2018

الإفريقية تسعى إلى الاستفادة من هذا التنافس بين القوى العظمى للحصول على الدعم المالي والعسكري والتنموي من كلا الجانبين.

العديد من الدول الإفريقية انتهجت سياسة التوازن بين القوى العظمى لتجنب التورط في النزاعات الأيديولوجية وللاستفادة من المساعدات التي كانت تقدمها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال، كانت دول مثل مصر بقيادة جمال عبد الناصر تلعب دورًا رئيسيًا في بناء علاقات مع كلا المعسكرين، حيث تلقت دعمًا اقتصاديًا وعسكريًا من الاتحاد السوفيتي، لكنها في الوقت نفسه لم تقطع علاقتها بالولايات المتحدة. عبد الناصر استخدم هذه السياسة لتمويل مشاريع ضخمة مثل بناء السد العالي في أسوان.[34]

بعد الحرب العالمية الثانية واستقلال العديد من الدول الإفريقية، استفادت هذه الدول من سياسة التوازن بين القوى العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) لتحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية. لم تنحز العديد من هذه الدول إلى معسكر واحد، بل عملت على استغلال التنافس بين القوى العظمى للحصول على المساعدات التنموية والعسكرية. غانا في عهد كوامي نكروما اعتمدت سياسة حياد نشط، حيث تلقت مساعدات من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. من جهة، دعمت الولايات المتحدة

[34] Schmidt, Elizabeth. *Foreign Intervention in Africa: From the Cold War to the War on Terror*. Cambridge University Press, 2013.

جهود نكروما في تحديث الاقتصاد والزراعة، ومن جهة أخرى، تلقت غانا دعمًا من الاتحاد السوفيتي لبناء مشاريع بنية تحتية كبيرة وتطوير قطاع التعليم.

الجزائر بعد استقلالها في عام 1962 تحت قيادة جبهة التحرير الوطني أقامت علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي الذي قدم الدعم العسكري والاقتصادي لبناء دولة اشتراكية جديدة، بينما حافظت الجزائر على علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الغرب، خاصة فرنسا والولايات المتحدة، للاستفادة من الدعم التقني والاستثمارات في قطاع النفط والغاز. أنغولا، خلال الحرب الأهلية، استفادت من دعم الاتحاد السوفيتي لحركة التحرير الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، في حين دعمت الولايات المتحدة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (UNITA). استفادت أنغولا من كلا الطرفين للحصول على الموارد اللازمة لاستمرار الصراع والبناء بعد الاستقلال.

في إثيوبيا، استفادت البلاد من الدعم الأمريكي خلال حكم الإمبراطور هيلا سيلاسي، حيث تلقت مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة. بعد الثورة التي أطاحت به، اتجهت إثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتي الذي قدم الدعم العسكري والاقتصادي للنظام الماركسي الجديد بقيادة منغستو هيلا مريام. غينيا بعد استقلالها في عام 1958 بقيادة أحمد سيكو توري، اتجهت نحو الاتحاد

السوفيتي الذي قدم مساعدات مالية وتقنية كبيرة، بينما حافظت على علاقات تجارية مع الدول الغربية للاستفادة من التكنولوجيا والدعم الاقتصادي.

نيجيريا بدورها استفادت من التنافس بين القوى العظمى لتأمين مساعدات اقتصادية وعسكرية، حيث تلقت دعمًا من الولايات المتحدة لتنمية قطاع النفط، بينما حافظت على علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي الذي قدم دعمًا تقنيًا وتعليميًا. كينيا تحت قيادة جومو كينياتا، حافظت على سياسة توازن دقيقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتلقت مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة لدعم قطاعات الزراعة والبنية التحتية، واستمرت في إقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتي الذي دعم جهودها في مكافحة الجفاف وتطوير المشاريع الزراعية. الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) في عهد الرئيس موبوتو سيسي سيكو، استفادت من الدعم الأمريكي الكبير في مواجهة التهديدات الشيوعية، بينما حافظت على علاقات اقتصادية مع الدول الشرقية، مما سمح لها بتنويع مصادرها من الدعم الدولي.[35]

[35] Lawson, George. *The Global Cold War in the Third World: Interventions and Its Aftermath*. Cambridge University Press, 2013

الكثير من حركات التحرر الوطني الإفريقية وجدت في الاتحاد السوفيتي حليفًا طبيعيًا لها ضد الاستعمار الغربي، خاصة في الجزائر وأنغولا وموزمبيق. تلقت هذه الحركات دعمًا أيديولوجيًا وعسكريًا من موسكو، مما عزز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وأدى إلى تعزيز نفوذ موسكو في القارة.

الحركات التحررية والدعم السوفيتي لعبا دورًا محوريًا في تحقيق استقلال العديد من الدول الإفريقية خلال فترة الحرب الباردة. كانت موسكو تسعى لدعم هذه الحركات كجزء من سياستها الأيديولوجية لنشر الاشتراكية ومواجهة القوى الغربية، مما جعلها تقدم الدعم المادي والعسكري للحركات التي كانت تكافح ضد الاستعمار.

في أنغولا، دعمت موسكو حركة التحرير الشعبي لتحرير أنغولا (MPLA) بقيادة أغوستينيو نيتو، والتي كانت تواجه الاستعمار البرتغالي. قدم الاتحاد السوفيتي الأسلحة والتدريب العسكري للمقاتلين الأنغوليين، كما أرسل مستشارين عسكريين لدعم الحركة. بعد استقلال أنغولا عام 1975، استمر الدعم السوفيتي في بناء الجيش الأنغولي وتطوير الاقتصاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وخاصة من الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (UNITA) المدعوم من الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا.

في موزمبيق، دعمت موسكو حركة التحرر الوطني في موزمبيق (FRELIMO) بقيادة سامورا ماشيل ضد الحكم الاستعماري البرتغالي. قدم الاتحاد السوفيتي أسلحة وتدريبات للحركة، كما ساعدها في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الكتلة الشرقية. بعد الاستقلال في عام 1975، حافظت موزمبيق على علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي الذي واصل تقديم الدعم المالي والعسكري للحكومة الجديدة.

الجزائر أيضًا تلقت دعمًا سوفيتيًا قويًا خلال حرب التحرير ضد فرنسا. كانت جبهة التحرير الوطني (FLN) التي قادت حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي تتلقى دعمًا عسكريًا وماليًا من الاتحاد السوفيتي. قدم السوفيت أسلحة ودعماً دبلوماسيًا في المحافل الدولية، مما ساعد الجزائر في الحصول على الاستقلال عام 1962.

إثيوبيا تحت حكم منغستو هيلا مريام بعد الانقلاب العسكري في عام 1974 أصبحت حليفًا استراتيجيًا للاتحاد السوفيتي في القرن الإفريقي. السوفيت قدموا دعمًا عسكريًا هائلًا للنظام الجديد، بما في ذلك الدبابات والطائرات الحربية والمستشارين العسكريين. هذا الدعم ساعد إثيوبيا في محاربة التهديدات الداخلية والخارجية، خاصة خلال الحرب مع الصومال عام 1977.

في جنوب إفريقيا، قدم السوفيت دعمًا لحركة المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) التي كانت تقاوم نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد). قدم الاتحاد السوفيتي التدريب العسكري والدعم اللوجستي للمقاتلين الذين كانوا يقودون العمليات العسكرية ضد نظام الفصل العنصري. تخرج العديد من قادة الـ ANC من أكاديميات عسكرية سوفيتية، مما ساعدهم في تنظيم المقاومة المسلحة ضد النظام.

من الناحية الاقتصادية، الدول الإفريقية استغلت التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية وقطاعات مثل النفط والغاز والطاقة. على سبيل المثال، قامت روسيا بتطوير مشاريع في قطاعات الطاقة النووية والنفط والغاز في دول مثل مصر والجزائر ونيجيريا، بينما قدمت الولايات المتحدة مساعدات تنموية وبرامج لدعم الزراعة والتعليم والصحة، مثل مبادرة الأغذية من أجل السلام وبرامج المساعدات التعليمية.

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاتحاد السوفيتي والدول الإفريقية خلال فترة الحرب الباردة شكلت جزءًا حيويًا من التعاون بين الجانبين، إذ لم تقتصر على الدعم العسكري والسياسي فحسب، بل تضمنت أيضًا استثمارات كبيرة في مشاريع اقتصادية متعددة. كان السوفيت يسعون

لتعزيز نفوذهم في القارة من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والتجاري للدول الإفريقية المستقلة حديثًا، كجزء من التنافس مع القوى الغربية.

في مصر، بعد ثورة 1952 بقيادة جمال عبد الناصر، قام الاتحاد السوفيتي بتقديم مساعدات اقتصادية ضخمة شملت بناء مشاريع البنية التحتية، وكان أبرزها مشروع سد أسوان العالي. هذا السد كان يهدف إلى التحكم في مياه نهر النيل وتوليد الطاقة الكهرومائية، مما ساهم في تطوير الاقتصاد المصري. لم يقتصر الدعم السوفيتي على تمويل المشروع فقط، بل شمل أيضًا توفير التكنولوجيا والمهندسين، وهو ما جعل سد أسوان رمزًا للتعاون السوفيتي المصري في تلك الفترة.

في الجزائر، بعد استقلالها عن فرنسا عام 1962، ساعد الاتحاد السوفيتي في بناء قطاعات صناعية وزراعية قوية، حيث تم تقديم المساعدات التقنية والمعدات اللازمة لتطوير الاقتصاد الجزائري. على سبيل المثال، قام السوفيت بتطوير مصانع الصلب ومشاريع الطاقة في الجزائر، مما ساعد في دفع الاقتصاد الوطني نحو التصنيع.

في غانا، بعد استقلالها في عام 1957 تحت قيادة كوامي نكروما، قدم الاتحاد السوفيتي الدعم لبناء مشروعات صناعية وزراعية متعددة. كان التركيز على تطوير الزراعة من خلال تقديم التكنولوجيا الحديثة لتحسين

إنتاجية المحاصيل مثل الكاكاو، والذي كان يعد جزءًا رئيسيًا من اقتصاد غانا. كما شمل التعاون بناء المصانع وتطوير البنية التحتية الاقتصادية.

غينيا، تحت حكم أحمد سيكو توري، كانت من الدول الإفريقية التي استفادت من الدعم السوفيتي. بعد استقلال غينيا في عام 1958، قدم السوفيت مساعدات اقتصادية شملت تطوير قطاع التعدين، وخاصة في مجال استخراج البوكسيت الذي يمثل أحد الموارد الرئيسية في البلاد. كما عمل الاتحاد السوفيتي على بناء مشاريع الطاقة والبنية التحتية في غينيا.

في أنغولا، بعد استقلالها عن البرتغال في عام 1975، ساعد السوفيت في تطوير قطاع النفط الذي كان يعد شريان الحياة للاقتصاد الأنغولي. قامت الشركات السوفيتية بتوفير التكنولوجيا اللازمة لاستخراج النفط وتكريره، مما ساهم في زيادة الإنتاج النفطي وتعزيز الاقتصاد الوطني.

كما قدم الاتحاد السوفيتي المساعدة الاقتصادية لموزمبيق، التي حصلت على استقلالها في عام 1975. قام السوفيت بتقديم الدعم في مجالات الزراعة والصناعة والبنية التحتية، بما في ذلك بناء المصانع وتطوير مشاريع الري لتحسين الإنتاج الزراعي.

في إثيوبيا، بعد الانقلاب العسكري الذي أدى إلى تولي منغستو هيلا مريام السلطة في عام 1974، قام الاتحاد السوفيتي بتقديم مساعدات اقتصادية كبيرة للحكومة الجديدة. شملت هذه المساعدات تطوير مشاريع الري والزراعة، بالإضافة إلى بناء المصانع والمشروعات الصناعية التي ساعدت في تحسين الاقتصاد الإثيوبي.

الاستثمارات الاقتصادية السوفيتية في إفريقيا لم تكن تهدف فقط إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، بل كانت أيضًا أداة لتعزيز النفوذ السوفيتي في القارة ومواجهة القوى الغربية.

بعد الحرب الباردة، ومع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، استمرت الدول الإفريقية في اتباع سياسة "التوازن"، حيث كانت الدول الإفريقية مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا تستفيد من الشراكات الاقتصادية مع روسيا وأمريكا لتعزيز التنمية. كما أن الدول الإفريقية كانت تتطلع إلى توظيف هذا التنافس لتعزيز مكانتها في المنظمات الدولية مثل الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

السياسات الإفريقية المعاصرة تُعنى بتعامل الحكومات الإفريقية مع التحديات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية في ظل تزايد التنافس الدولي على النفوذ في القارة. تُعد هذه السياسات مزيجًا من محاولات تحقيق

الاستقرار الداخلي، التنمية الاقتصادية، وتعزيز العلاقات مع القوى الدولية المختلفة مثل الصين، روسيا، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

أحد الأمثلة البارزة على السياسات الإفريقية المعاصرة هو سياسة إثيوبيا في تعزيز قدراتها الاقتصادية من خلال تطوير مشاريع الطاقة الكبرى. مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير يُعد أبرز مثال على كيفية اعتماد الدول الإفريقية على مشاريع البنية التحتية لتعزيز استقلالها الاقتصادي والسياسي. سد النهضة، الذي بدأ بناؤه في عام 2011، يهدف إلى توليد الكهرباء وتحقيق التنمية الزراعية في إثيوبيا، مما يوفر فرصًا لتعزيز النفوذ الإثيوبي في المنطقة. بالرغم من التوترات الإقليمية مع مصر والسودان حول تأثيرات السد على مياه النيل، إلا أن إثيوبيا تواصل في الدفع نحو استكمال المشروع باعتباره محركًا للتنمية والاستقلال الاقتصادي.

في كينيا، اتبعت الحكومة سياسة التنويع الاقتصادي من خلال استثمارات في البنية التحتية والطاقة المتجددة. على سبيل المثال، مشروع محطة توليد الطاقة من الرياح في توركانا، الذي اكتمل في عام 2017، هو أكبر مشروع للطاقة المتجددة في إفريقيا. يسعى هذا المشروع إلى تقليل اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري ودفع عجلة التنمية المستدامة، كما يعكس توجه الحكومة الكينية نحو تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

من جانب آخر، تسعى جنوب إفريقيا من خلال سياستها الاقتصادية إلى تعزيز دورها كقوة اقتصادية إقليمية في القارة. تعمل الحكومة على تحسين قطاع التعدين والطاقة وتطوير الصناعات التحويلية. كما شهدت جنوب إفريقيا تعاونًا مع الصين وروسيا في إطار مجموعة البريكس (BRICS)، والتي تضم أيضًا البرازيل والهند. هذا التعاون يوفر فرصًا جديدة للاستثمارات وتطوير البنية التحتية في البلاد. على سبيل المثال، تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين جنوب إفريقيا والصين لتطوير قطاعات مثل الطاقة المتجددة والنقل والبنية التحتية الرقمية.

رواندا، التي شهدت تحولًا اقتصاديًا منذ نهاية الحرب الأهلية والإبادة الجماعية في التسعينيات، تعتمد على سياسة التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات الأجنبية. حكومة بول كاغامي عملت على تحسين بيئة الأعمال في البلاد من خلال تسهيل الإجراءات البيروقراطية وتشجيع الاستثمار في قطاعي التكنولوجيا والسياحة. رواندا تُعد اليوم واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في إفريقيا، مع تركيزها على التكنولوجيا الرقمية كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية.

في المغرب، سعت الحكومة إلى تعزيز دور البلاد كجسر اقتصادي بين إفريقيا وأوروبا من خلال تطوير البنية التحتية وتوسيع الموانئ والمناطق

الحرة. ميناء طنجة المتوسط يُعد من أبرز الأمثلة على هذه السياسات، حيث يربط بين إفريقيا وأوروبا ويعزز التجارة الدولية. المغرب يسعى أيضًا إلى تعزيز نفوذه في القارة من خلال استثماراته في العديد من الدول الإفريقية في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والزراعة والبنوك.

هذه السياسات الإفريقية المعاصرة تعكس التزام الحكومات بتطوير اقتصاداتها وتعزيز الاستقرار الداخلي، مع الاستفادة من التنافس الدولي على القارة لتحقيق التنمية والازدهار.[36]

الدول الإفريقية في العصر الحديث باتت تتبنى سياسات متعددة تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة. واحدة من أهم هذه السياسات هي الاتفاقيات الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) التي تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الإفريقية وتعزيز التجارة الداخلية. هذه الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2021، تعد خطوة كبيرة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية في القارة وتطوير أسواق محلية قوية.

الدول الإفريقية تحاول مواجهة التغيرات المناخية من خلال سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد التقليدية وزيادة الاعتماد على الطاقة

---

[36] Irina Filatova and Apollon Davidson, *Russian and Soviet Relations with Africa*, Hurst Publishers, 2013.

المتجددة. المغرب، على سبيل المثال، يعمل على مشاريع طموحة للطاقة الشمسية، مثل محطة "نور"، التي تعد واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم. هذه الجهود ليست فقط لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة بل تسعى أيضًا لجعل إفريقيا لاعبًا رئيسيًا في مجال الطاقة النظيفة عالميًا.

في مجال الابتكار والتكنولوجيا، أصبحت نيجيريا وكينيا من مراكز الابتكار التكنولوجي في إفريقيا، حيث تتبنى الدول سياسات تحفز نمو الشركات الناشئة في مجالات مثل التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية. هذا الاتجاه يعكس الطموح الإفريقي لتعزيز دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والتعامل مع تحديات مثل البطالة والنمو السكاني.

التغيرات المالية أيضًا أصبحت جزءًا من السياسات الإفريقية المعاصرة. دول مثل غانا وإثيوبيا بدأت في تبني سياسات مالية أكثر استقلالية بهدف تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي الداخلي. هذه السياسات تهدف إلى خلق بيئة مالية مستقرة تساهم في تعزيز الاستثمارات المحلية والخارجية.

كل هذه الجهود تعكس رغبة القادة الأفارقة في تشكيل مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا للقارة، رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي لا تزال تواجهها.

كذلك فإنه بعد انتهاء الحرب الباردة، اعتمدت العديد من الدول الإفريقية سياسات اقتصادية مستقلة تعتمد على تنويع علاقاتها مع القوى الكبرى، مثل روسيا وأمريكا. هذا التنوع سمح لها بتجنب الاعتماد الكلي على قوة واحدة في تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية. نيجيريا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا كانت من بين الدول التي استفادت من هذا النهج، حيث استطاعت من خلال التوازن في العلاقات بين روسيا وأمريكا تحقيق مكاسب اقتصادية كبرى. على سبيل المثال، استثمرت نيجيريا في بناء قطاعي النفط والغاز بالتعاون مع كل من روسيا والولايات المتحدة، مما ساعد على تحسين قدرتها الإنتاجية في هذه المجالات.

مع صعود قوى إقليمية أخرى مثل الصين، تحولت إفريقيا إلى ساحة للتنافس بين القوى الكبرى. دول مثل كينيا ورواندا عملت على تطوير علاقات استراتيجية متوازية مع روسيا وأمريكا، إلى جانب الصين، مما ساعدها على جذب استثمارات كبيرة في مجالات حيوية مثل الطاقة والبنية التحتية. هذه المنافسة بين القوى الكبرى أتاحت للدول الإفريقية مساحة

للتفاوض على شروط اقتصادية أكثر عدالة بما يتناسب مع احتياجاتها الوطنية.

تعتبر المعونات والمساعدات الإنسانية وسيلة أخرى لتعزيز النفوذ. قدمت كل من الولايات المتحدة وروسيا مساعدات إنسانية وغذائية للدول الإفريقية في أوقات الأزمات، سواء كانت مجاعات أو كوارث طبيعية. ساعد هذا على تعزيز نفوذ هاتين القوتين في القارة، إذ تمكّنت الدول الإفريقية من الاستفادة من هذه المساعدات لتحقيق استقرارها الداخلي وتحسين أوضاعها الاقتصادية.

كما تمكنت الدول الإفريقية من التأثير على الساحة الدولية باستخدام مكانتها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. من خلال توازن العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا، استطاعت العديد من الدول الإفريقية فرض أجنداتها الوطنية على المستوى العالمي، مما ساعدها على تعزيز مواقفها في القضايا الدولية.

مع عودة روسيا إلى الساحة الإفريقية بقوة بعد قمة سوتشي 2019 وزيادة استثماراتها في القارة، لم تقطع الدول الإفريقية علاقاتها مع الولايات المتحدة بل استمرت في التعاون معها في مجالات مثل الأمن ومكافحة

الإرهاب. تفاعل الدول الإفريقية مع هذا التنافس يتمثل في تعزيز التحالفات الاقتصادية والدبلوماسية مع الجانبين، دون الانحياز الكامل لأحدهما.

استراتيجية التنافس الحالية بين الولايات المتحدة وروسيا في إفريقيا تتسم بتعدد الأدوات واختلاف الأهداف. بينما تعزز الولايات المتحدة حضورها الاقتصادي والتجاري من خلال مبادرات مثل قانون النمو والفرص الإفريقي (AGOA) وبرامج المساعدات التنموية عبر USAID، تسعى روسيا إلى إعادة بناء علاقاتها التاريخية من خلال التعاون العسكري والاستثمار في الطاقة والتعدين. كل من البلدين يحاول استخدام أدواته لتعزيز نفوذه ومواجهة التأثير المتزايد للصين في القارة.

الولايات المتحدة ركزت على مبادرات اقتصادية تستهدف تعزيز التجارة والاستثمارات، مثل مبادرة ازدهار إفريقيا (Prosper Africa) التي أطلقتها في عام 2019 بهدف مضاعفة التجارة والاستثمار الأمريكي في القارة الإفريقية. هذه المبادرات تشمل دعم الشركات الأمريكية لدخول الأسواق الإفريقية وتوسيع نطاق صادرات المنتجات الإفريقية إلى الولايات المتحدة. على سبيل المثال، استفادت دول مثل كينيا وإثيوبيا من هذه المبادرات لتعزيز صادراتها الزراعية والسلعية إلى الولايات المتحدة، وهو ما ساهم في تعزيز علاقاتها مع واشنطن.

من الناحية العسكرية، استمرت الولايات المتحدة في تقديم الدعم الأمني والعسكري للدول الإفريقية من خلال مبادرات مثل برنامج مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وبرنامج الشراكة مع الدول الإفريقية الذي يهدف إلى تدريب الجيوش الإفريقية لمواجهة الإرهاب والنزاعات الداخلية. على سبيل المثال، في الصومال، قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية ولوجستية لمكافحة حركة الشباب الإرهابية، حيث شاركت القوات الأمريكية في عمليات تدريب وتقديم دعم استخباراتي للقوات الصومالية.

في المقابل، تركز روسيا على تعزيز تعاونها العسكري مع الدول الإفريقية، معتمدة على عقود تسليح وتقديم التدريب العسكري عبر شركات أمنية خاصة مثل مجموعة فاغنر. في جمهورية إفريقيا الوسطى، قدمت روسيا مستشارين عسكريين ودعماً للقوات المحلية في مواجهة التمرد، وساهمت في تدريب وتوفير الأسلحة للحكومة. كما أبرمت روسيا اتفاقيات دفاعية مع دول مثل الجزائر وأنغولا، حيث استفادت هذه الدول من المعدات العسكرية الروسية المتقدمة مثل طائرات ميغ ودبابات T-90.

من الناحية الاقتصادية، ركزت روسيا على الاستثمار في قطاعات الطاقة والتعدين. على سبيل المثال، تستثمر شركة غازبروم الروسية في مشاريع الغاز في نيجيريا وأنغولا، بينما تعمل شركة روسال على استخراج البوكسيت في غينيا، حيث تعد غينيا واحدة من أكبر منتجي البوكسيت في

العالم. هذه الاستثمارات تساعد روسيا في تعزيز وجودها الاقتصادي والاستراتيجي في القارة.

إضافة إلى ذلك، تسعى روسيا إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية، كما هو الحال في مصر، حيث تقوم شركة روس آتوم ببناء أول محطة للطاقة النووية في البلاد، وهو مشروع يعزز من نفوذ روسيا في المنطقة ويفتح الباب أمام شراكات طويلة الأمد في قطاع الطاقة.[37]

[37] Nicholas Westcott. "Africa and the World: Bilateral and Multilateral Diplomacy." I.B. Tauris, 2018

الفصل الثاني: الصين كقوة صاعدة في إفريقيا

تعد الصين أبرز القوى الصاعدة في القارة الإفريقية، حيث لعبت دورًا محوريًا في التحولات الاقتصادية والاستراتيجية في القارة خلال العقود الأخيرة. بدأت هذه العلاقة بالنمو بشكل ملحوظ في بداية القرن الحادي والعشرين مع مبادرات الحكومة الصينية لتعزيز التعاون مع إفريقيا من خلال "منتدى التعاون الصيني الإفريقي" (FOCAC) الذي تم إطلاقه عام 2000. كانت الاستثمارات الصينية في البنية التحتية، الطاقة، النقل، والتعدين من بين الأدوات الأساسية التي استخدمتها لتعزيز نفوذها في القارة.

هذا المنتدى أتاح للصين فرصة الاستثمار المكثف في البنية التحتية الإفريقية، بما في ذلك مشاريع إنشاء السكك الحديدية والطرق والجسور، وهو ما جعل الصين تحظى بتواجد قوي في معظم دول القارة. على سبيل المثال، ساهمت الصين بشكل كبير في مشروع سكة الحديد بين أديس أبابا وجيبوتي في إثيوبيا، حيث بلغت كلفة المشروع حوالي 4 مليارات دولار. هذا المشروع يعزز من قدرة إثيوبيا على الوصول إلى الموانئ العالمية ويحفز التبادل التجاري.

الصين تعتبر إفريقيا سوقًا مهمًا لتصدير منتجاتها والاستفادة من مواردها الطبيعية، مثل النفط والمعادن، التي تلعب دورًا حيويًا في دعم الاقتصاد الصيني المتسارع. كما أن المشروعات الكبرى التي تقودها الصين، مثل الطرق، الجسور، السكك الحديدية، والموانئ، جعلت من بكين شريكًا رئيسيًا في تنمية البنية التحتية الإفريقية، وهو ما يساعد في تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين الطرفين.

من جانب آخر، تأتي مبادرة "الحزام والطريق" كجزء من الجهود الصينية لتعزيز نفوذها في إفريقيا من خلال بناء شبكات تجارية واستثمارية تربط الصين بالعديد من الدول الإفريقية، ما يساهم في خلق ديناميات اقتصادية جديدة وتوسيع النفوذ الصيني بشكل أكبر في المنطقة.

قبل عام 1949، كانت العلاقات الصينية مع إفريقيا محدودة جدًا. الصين كانت تحت سيطرة الحكم الإمبراطوري، ثم الاحتلال الياباني، ولم يكن لها تواجد كبير أو تأثير في القارة الإفريقية.

مع قيام الثورة الصينية عام 1949 وتأسيس جمهورية الصين الشعبية، بدأت الصين في تعزيز علاقاتها مع الدول النامية، بما في ذلك دول إفريقيا.

كانت الفترة التي تلت ذلك فترة من النضال من أجل تعزيز الدعم الدولي للنظام الجديد، حيث نظرت الصين إلى إفريقيا كمنطقة استراتيجية لدعم سياستها الخارجية.

قبل عام 1949، لم يكن للصين تأثير كبير في إفريقيا. كانت الصين نفسها تعاني من الاحتلال الياباني والحكم الإمبراطوري، ولم تكن لديها موارد أو توجهات نحو القارة الإفريقية. لكن مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية بعد الثورة الشيوعية، بدأت الصين في النظر إلى إفريقيا كجزء مهم من سياستها الخارجية. القيادة الصينية في ذلك الوقت، رأت في إفريقيا فرصة لكسب دعم الدول النامية لتعزيز شرعيتها على الساحة الدولية. وبالفعل، بدأت الصين في تقديم المساعدات والدعم السياسي لحركات التحرر الوطني في إفريقيا، مما عزز من علاقاتها مع الدول المستقلة حديثًا.[38]

الاستراتيجية السياسية والاقتصادية الصينية

بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام 1949 وتأسيس جمهورية الصين الشعبية بقيادة ماو تسي تونغ، بدأت الصين تنظر إلى إفريقيا كجزء مهم من استراتيجيتها لتوسيع نفوذها العالمي ومواجهة القوى الغربية الرأسمالية. كانت هذه الفترة تميزت برغبة الصين في أن تصبح قوة قيادية في "العالم الثالث"، وهو مصطلح يشير إلى الدول النامية التي كانت

[38] **Taylor, Ian.** *"China's New Role in Africa."* Lynne Rienner .Publishers, 2009

معظمها مستعمرة سابقًا وتبحث عن مسار سياسي واقتصادي مستقل بعيدًا عن هيمنة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

مع بداية الخمسينيات، بدأ اهتمام الصين بإفريقيا يزداد تدريجيًا. كان الهدف الأساسي للصين في ذلك الوقت هو توسيع تحالفاتها السياسية والدبلوماسية، وكان مؤتمر باندونغ لعام 1955 نقطة تحول كبيرة في العلاقات الصينية-الإفريقية. في هذا المؤتمر، الذي جمع دولاً من إفريقيا وآسيا لمناقشة قضايا التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار، لعبت الصين دورًا بارزًا في تقديم الدعم السياسي لحركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية. كانت هذه الفترة تتسم بتركيز الصين على دعم النضال ضد الاستعمار في إفريقيا، وتقديم الدعم للحركات التحررية في الجزائر وكينيا وناميبيا، وغيرها من الدول التي كانت تكافح ضد القوى الاستعمارية الأوروبية.

في الستينيات، مع حصول العديد من الدول الإفريقية على استقلالها، بدأت الصين في تحويل استراتيجيتها من مجرد دعم حركات التحرر إلى بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع الدول المستقلة حديثًا. في هذه الفترة، قامت الصين بتوسيع شبكتها الدبلوماسية في القارة الإفريقية، وسعت إلى إقامة علاقات مع الدول التي كانت ترى في الصين شريكًا بديلًا عن القوى الاستعمارية السابقة أو القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

خلال تلك الفترة كانت غينيا من أولى الدول الإفريقية التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية. وقدمت الصين دعمًا كبيرًا لبنك غينيا، بما في ذلك المساعدة الفنية والبنية التحتية.

كانت الصين تسعى إلى توسيع نفوذها في إفريقيا ليس فقط من خلال التحالفات السياسية ولكن أيضًا من خلال المساعدات الاقتصادية. في أوائل السبعينيات، بدأت الصين بتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في إفريقيا كجزء من استراتيجيتها لتوسيع نفوذها. ومن أبرز هذه المشاريع كان مشروع سكة حديد تنزانيا-زامبيا (Tanzam Railway) الذي يعد من أكبر المشاريع التنموية التي نفذتها الصين في الخارج خلال تلك الفترة. هذا المشروع الذي بدأ تنفيذه في عام 1970 وافتتح في عام 1976 كان يهدف إلى تعزيز العلاقات بين الصين وإفريقيا من خلال تقديم نموذج للتعاون القائم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. قدمت الصين تمويلًا كاملاً لهذا المشروع، بالإضافة إلى إرسال آلاف المهندسين والعمال لتنفيذه، مما ساهم في تعزيز العلاقات بين الصين وتنزانيا وزامبيا.

في إثيوبيا وبعد انتهاء الحرب الأهلية هناك عام 1974، بدأ التعاون العسكري والتجاري مع الصين. قدمت الصين دعمًا اقتصاديًا وعسكريًا، بما في ذلك بناء العديد من المشاريع.

في الثمانينيات، استمرت الصين في تعزيز علاقاتها مع إفريقيا، لكن العلاقات خلال هذه الفترة كانت تتسم بتباطؤ نسبي مقارنة بفترة

السبعينيات. كانت الصين تواجه تحديات داخلية، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي بدأتها بعد وفاة ماو تسي تونغ. ومع ذلك، استمرت بكين في تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية لبعض الدول الإفريقية، مثل تقديم الدعم الزراعي والمشاريع البنية التحتية.

ومنذ التسعينيات عززت الصين من علاقاتها التجارية مع كينيا حيث قدمت مساعدات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك بناء البنية التحتية مثل الطرق والجسور. ومع الجزائر أيضاً استمرت العلاقات الاقتصادية والعسكرية، حيث استثمرت الصين في قطاع النفط والغاز الجزائري.[39]

في ظل التوسع الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين، باتت القارة الإفريقية هدفًا استراتيجيًا رئيسيًا لدعم احتياجات الصين المتزايدة من الموارد الطبيعية.

أصبحت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين جزءًا حيويًا من مشهد الاقتصاد العالمي. لا تقتصر هذه العلاقات على تبادل السلع والخدمات، بل تمتد إلى شراكة استراتيجية تشمل الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة المتجددة، واستهداف الموارد الطبيعية الإفريقية مثل النفط، المعادن، والغابات التي تعد أساسية لاقتصاد الصين المتنامي.

---

[39] Alden, Chris, *China in Africa: Partner, Competitor or Hegemon?* (London: Zed Books, 2007

في حين كانت الصين تسعى لتعزيز موقفها في المحافل الدولية من خلال بناء علاقات قوية مع الدول الإفريقية، وهو ما يعزز موقعها في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وكانت بكين تسعى لكسر العزلة التي فرضها عليها الغرب بعد الثورة الصينية من خلال تقوية علاقاتها مع دول العالم الثالث.

وقدمت الصين أيضاً الدعم العسكري والتدريبي للعديد من الدول الإفريقية. كان هذا جزءًا من استراتيجية تعزيز قوتها العسكرية والسياسية بشكل رئيسي في الساحة العالمية.

تلعب الاستثمارات الصينية في إفريقيا دورًا مركزيًا في تعزيز نفوذها على الساحة الدولية، خصوصًا في المؤسسات الكبرى مثل الأمم المتحدة. من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري للدول الإفريقية، تضمن الصين ولاء سياسيًا يتجاوز العلاقات الاقتصادية البحتة. فعلى سبيل المثال، في قضايا حقوق الإنسان وتغير المناخ، تعتمد الصين على دعم الدول الإفريقية في التصويت لصالح مواقفها أو الامتناع عن التصويت ضدها. هذه التحالفات أصبحت مهمة في مواجهة الضغوط الغربية التي تحاول فرض معايير حقوق الإنسان على الساحة الدولية.

في المحافل الدولية، تستغل الصين دعم الدول الإفريقية لضمان توازن قوى جديد يعيد توزيع النفوذ العالمي. في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كان لعدد من الدول الإفريقية دور حاسم في التصويت إلى جانب

الصين ضد القرارات التي تدين انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. هذا التأييد لا يقتصر على الأمم المتحدة، بل يمتد إلى العديد من المنظمات الدولية الأخرى التي تحتاج الصين فيها إلى دعم سياسي حيوي. هذه الاستراتيجية تمكّن الصين من تحدي الضغوط الدولية المفروضة عليها من الدول الغربية، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير وحقوق الأقليات.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الصين التعاون العسكري كأداة لتعزيز تحالفاتها السياسية. من خلال تدريب القوات الإفريقية وتزويدها بالأسلحة، تمكن الصين من ترسيخ علاقاتها مع هذه الدول، وهو ما يزيد من نفوذها في مناطق النزاعات الإقليمية، حيث تكون الحاجة إلى دعم عسكري واستقرار أمني أكبر. تعتمد العديد من الدول الإفريقية على هذا التعاون لمواجهة تهديدات أمنية متزايدة مثل الإرهاب والنزاعات المسلحة الداخلية. هذا التحالف العسكري يعزز من قدرة الصين على لعب دور محوري في حل النزاعات الإقليمية وإدارة التحديات الأمنية، مما يمنحها تأثيرًا سياسيًا أكبر في القارة.

إلى جانب التعاون العسكري، تلعب الدبلوماسية الثقافية والتعليمية دورًا أساسيًا في ترسيخ العلاقات الصينية الإفريقية، من خلال برامج التبادل الثقافي، يتم دعوة الطلاب الأفارقة للدراسة في الصين، حيث يتم تعليمهم اللغة الصينية والثقافة الصينية، إلى جانب تخصصاتهم الأكاديمية. هذا الجيل من القادة المستقبليين يعود إلى بلادهم بوجهة نظر إيجابية تجاه

الصين، مما يسهم في تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية على المدى الطويل. هذه الاستراتيجية تساعد الصين في بناء نفوذها السياسي عبر خلق شبكة من النخب الإفريقية المتعاطفة معها والتي تكون في مواقع قيادية مؤثرة.

من خلال الجمع بين الدبلوماسية السياسية والعسكرية والثقافية، تتمكن الصين من تعزيز حضورها السياسي في إفريقيا، مما يعزز من تأثيرها في المؤسسات الدولية ويمكنها من مواجهة الضغوط الغربية بفاعلية أكبر.

تعكس العلاقات الصينية الإفريقية رؤية استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز الحضور الصيني في القارة الإفريقية. ورغم التحديات التي تواجهها الصين، مثل الديون المتزايدة وتأثيرات المشاريع البيئية، تبقى إفريقيا شريكًا حيويًا في سعي الصين لتوسيع نفوذها الاقتصادي والجيوسياسي على الساحة الدولية.

بداية العلاقات الصينية الإفريقية كانت قائمة على الدعم السياسي والعسكري لحركات التحرر الوطني، لكنها تطورت فيما بعد لتشمل الاستثمارات الاقتصادية والتجارية، حيث أصبحت الصين لاعبًا رئيسيًا في تطوير البنية التحتية والاقتصاد في العديد من الدول الإفريقية.[40]

---

[40] **Shinn, David H., and Joshua Eisenman.** *"China and Africa: A Century of Engagement."* University of Pennsylvania Press, 2012.

برزت الصين كلاعب اقتصادي رئيسي في إفريقيا خلال العقدين الماضيين، استثمرت الصين بكثافة في مشاريع البنية التحتية والتعدين في القارة، وأصبحت أكبر شريك تجاري لإفريقيا.

تُعدّ الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا منذ عام 2009، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى 254.3 مليار دولار في عام 2021، بزيادة 35.3% عن العام السابق.

منذ انتهاء الحرب الباردة وتغير الديناميكيات العالمية، عادت الصين إلى تعزيز علاقاتها مع إفريقيا بوتيرة أسرع. بدأت بكين بتنفيذ سياسة "الخروج" التي شجعت الشركات الصينية على الاستثمار في الخارج، بما في ذلك إفريقيا. في هذه الفترة، بدأ يتضح أن الصين ترى في إفريقيا فرصة اقتصادية كبيرة، نظرًا لثرواتها الطبيعية وأسواقها الكبيرة. كما بدأت الصين في تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الإفريقي ودعمت جهود التكامل الإفريقي.

اتبعت الصين عدة استراتيجيات سياسية متكاملة خلال سعيها للوصول إلى القارة الإفريقية وتوسيع نفوذها فيها. بدأت هذه الاستراتيجيات بتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية عبر التركيز على شراكات متبادلة تقوم على التنمية الاقتصادية والتعاون دون التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وهو مبدأ كان محوريًا في السياسة الخارجية الصينية.

عقب تأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي (FOCAC) في عام 2000، وضعت الصين إطارًا مؤسسيًا لتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية. كان الهدف الرئيسي للصين في هذه المرحلة هو بناء تحالفات اقتصادية قوية مع الدول الإفريقية عبر تقديم قروض ميسرة، استثمارات ضخمة في البنية التحتية، واتفاقيات تجارية واسعة النطاق. ركزت بكين على تأمين الموارد الطبيعية اللازمة لدعم نموها الاقتصادي المتسارع، وأصبحت القارة الإفريقية واحدة من أهم الشركاء التجاريين للصين في العالم. كما استهدفت الصين تعزيز حضورها السياسي في الساحة الدولية من خلال بناء تحالفات مع الدول الإفريقية في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، حيث تشكل هذه الدول مجموعة قوية من الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. يضم المنتدى 53 دولة إفريقية، (يشمل جميع الدول الإفريقية باستثناء إيسواتيني، التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع تايوان) مما يجعله واحداً من أكبر التجمعات الإقليمية التي تشارك فيها الصين بشكل مباشر.

في نفس الوقت، حرصت الصين على تقديم نفسها كشريك يحترم سيادة الدول الإفريقية ولا يسعى للتدخل في شؤونها الداخلية، وهو ما كان جاذبًا بشكل خاص للحكومات الإفريقية التي ترغب في الابتعاد عن الضغوط السياسية الغربية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه السياسة جذبت دعمًا كبيرًا من الدول الإفريقية التي كانت تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية دون قيود سياسية، مما عزز العلاقات الصينية-الإفريقية بشكل ملحوظ.

في عام 2013، أطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق"، وهي خطة طموحة تهدف إلى تعزيز الربط التجاري والبنية التحتية على مستوى العالم. إفريقيا كانت جزءًا أساسيًا من هذه المبادرة، حيث رأت الصين في القارة فرصة لتعزيز النفوذ من خلال مشاريع البنية التحتية الكبرى. شملت هذه المشاريع بناء طرق وسكك حديدية وموانئ، مما حسن من الاتصال بين الدول الإفريقية والأسواق العالمية. لعبت هذه المشاريع دورًا كبيرًا في تعزيز الاعتماد المتبادل بين الصين والدول الإفريقية، حيث أصبحت الصين شريكًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية بالقارة، مما جعل الدول الإفريقية تعتمد على المساعدات والاستثمارات الصينية لتحقيق تقدم ملموس في مجالات البنية التحتية والتطوير الاقتصادي. استهدفت المبادرة جميع القارة الإفريقية تقريبًا، مع تركيز خاص على الدول التي تشهد نمواً اقتصادياً وتحتوي على بنى تحتية إستراتيجية مثل إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، مصر، وجيبوتي. على سبيل المثال، ساعدت الصين في بناء مشاريع كبيرة مثل السكك الحديدية بين أديس أبابا وجيبوتي، والموانئ في كينيا ومصر. مبادرة الحزام والطريق تهدف إلى تعزيز الاتصال التجاري والبنية التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في إفريقيا، وتشمل مشاريع تتعلق بالطرق، السكك الحديدية، الطاقة، والموانئ في العديد من الدول الإفريقية

إلى جانب مشاريع البنية التحتية، قدمت الصين مساعدات إنسانية وطبية كبيرة للدول الإفريقية. خلال أزمة وباء إيبولا التي اجتاحت غرب إفريقيا

بين عامي 2014 و2016. قدمت الصين دعماً كبيراً لدول غرب إفريقيا المتضررة بشكل رئيسي من الفيروس، خاصة سيراليون، ليبيريا، وغينيا.

كانت الصين من أوائل الدول التي قدمت دعمًا طبيًا كبيرًا، وقد تضمنت المساعدات الصينية إرسال فرق طبية متخصصة، وتوفير المستلزمات الطبية، وإنشاء مراكز علاج ميدانية. كان للصين دور كبير في دعم الجهود الدولية لمكافحة الوباء، مما عزز من العلاقات الدبلوماسية والإنسانية بين الصين وهذه الدول الإفريقية خلال تلك الفترة. هذه المبادرات الإنسانية ساهمت في تعزيز صورة الصين كشريك ملتزم بالتنمية الإنسانية والشعبية في إفريقيا، وخصوصًا من خلال برامج التعليم والتدريب التي قدمتها الصين للطلاب الأفارقة في الجامعات الصينية، مما عزز من الروابط الثقافية والتعليمية بين الجانبين.

في الوقت نفسه، عززت الصين من تعاونها مع المنظمات الإقليمية الإفريقية مثل الاتحاد الإفريقي، حيث سعت الصين إلى تقديم نفسها كداعم للتكامل الإقليمي الإفريقي. على سبيل المثال، قامت الصين بتمويل وبناء مقر الاتحاد الإفريقي الجديد في أديس أبابا، مما عكس التزامها بدعم المؤسسات الإفريقية. هذا التعاون الإقليمي ساهم في تعزيز نفوذ الصين في الساحة الإفريقية، حيث أصبحت الصين داعمًا رئيسيًا للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في القارة.

على الرغم من أن الصين تركز بشكل رئيسي على التنمية الاقتصادية في إفريقيا، إلا أنها لم تتجاهل البعد العسكري والأمني. في السنوات الأخيرة، بدأت الصين في تعزيز تعاونها العسكري مع بعض الدول الإفريقية من خلال تقديم التدريب العسكري، بيع الأسلحة، ودعم جهود حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي عام 2017، مما يعكس تزايد اهتمامها بالحفاظ على الاستقرار الإقليمي وحماية مصالحها الاقتصادية المتنامية في القارة الإفريقية.

رغم توسع النفوذ الصيني في إفريقيا، حرصت بكين على تجنب الصورة النمطية المرتبطة بالاستعمار الجديد، وقدمت نفسها كشريك في التنمية يعتمد على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. ومع ذلك، أثارت الانتقادات حول بعض السياسات الاقتصادية الصينية، حيث اعتبر البعض أن القروض الميسرة التي تقدمها الصين قد تؤدي إلى تحميل الدول الإفريقية ديوناً ثقيلة يصعب سدادها، مما قد يمنح الصين نفوذًا سياسيًا واقتصاديًا كبيرًا على تلك الدول. غير أن الصين دافعت عن نفسها بالقول إنها تقدم هذه القروض والمساعدات وفقًا لاحتياجات الدول الإفريقية، وأن جميع المشاريع تتم بالتعاون والاتفاق مع الحكومات المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الصين مساهمًا رئيسيًا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، حيث تعد الصين من أكبر المساهمين في قوات حفظ السلام العاملة في القارة. هذه المشاركة تعكس

التزام الصين بالسلام والاستقرار في إفريقيا، وتعزز من دورها كلاعب دولي مسؤول يسعى إلى دعم الاستقرار الإقليمي.[41]

من خلال هذه الاستراتيجيات، نجحت الصين في ترسيخ نفسها كشريك رئيسي للدول الإفريقية في القرن الحادي والعشرين، حيث تعتمد هذه الشراكة على الاقتصاد والتنمية والتعاون الدبلوماسي بعيدًا عن التدخل السياسي المباشر.

من جانب آخر فقد كانت سياسة "الخروج" الاقتصادية الصينية، التي بدأت في أوائل الألفية الجديدة، تهدف إلى تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار والتوسع في الأسواق الخارجية. هذه السياسة كان لها تأثير كبير على القارة الإفريقية من عدة جوانب، حيث شكلت إحدى الركائز الأساسية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول الإفريقية. انعكست هذه السياسة على إفريقيا بطرق متنوعة، شملت التنمية الاقتصادية، بناء البنية التحتية، التوظيف، ونقل التكنولوجيا.

أدى توسع الشركات الصينية في إفريقيا إلى زيادة ضخمة في الاستثمارات الصينية في القارة، خاصة في مجالات البنية التحتية والموارد الطبيعية. استفادت الدول الإفريقية من الاستثمارات الصينية في مشاريع البنية

---

[41] **China's Rise in the Global South: The Middle East, Africa, and Beijing's Alternative World Order"** by Dawn C. (Murphy (Stanford University Press, 2022

التحتية الكبرى مثل بناء الطرق، الجسور، محطات الطاقة، والموانئ. على سبيل المثال، مشروع سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي، الذي مولته ونفذته الشركات الصينية، ساعد على تحسين الاتصال التجاري بين الدولتين (إثيوبيا وجيبوتي)، وخفض تكاليف النقل وتعزيز النمو الاقتصادي في كلا البلدين. هذه المشاريع لعبت دورًا حاسمًا في تحسين البنية التحتية التي كانت تعاني من نقص كبير في التمويل والدعم. كذلك فإن هذا الخط يعتبر شريانًا حيويًا للتجارة، حيث ينقل معظم واردات وصادرات إثيوبيا التي تعتمد بشكل كبير على ميناء جيبوتي للوصول إلى الأسواق العالمية.

الاستثمارات الصينية في مشاريع البنية التحتية الكبرى في إفريقيا تُعد جزءًا أساسيًا من استراتيجية الصين لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع القارة الإفريقية، وهي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك النقل والطاقة والاتصالات. من أبرز هذه المشاريع التي شهدت توسعًا هائلًا في السنوات الأخيرة ما يلي:

أحد المشاريع البارزة هو مشروع سكة حديد نيروبي-مومباسا في كينيا، الذي يعتبر أحد أكبر الاستثمارات الصينية في قطاع النقل في إفريقيا. هذا المشروع الذي بلغت تكلفته نحو 3.6 مليار دولار أمريكي يربط العاصمة نيروبي بميناء مومباسا الحيوي، والذي يعتبر الشريان الرئيسي للتجارة ليس فقط لكينيا، بل لدول شرق ووسط إفريقيا مثل أوغندا ورواندا وجنوب السودان. تم بناء المشروع وفقًا لأحدث التقنيات الصينية، وهو جزء من

خطة أكبر لربط الدول الإفريقية بشبكة سكك حديدية حديثة تعزز التجارة الإقليمية والدولية. افتتاح السكة الحديدية في عام 2017 أحدث طفرة كبيرة في تحسين كفاءة النقل البري وخفض التكلفة والوقت المستغرق لنقل البضائع بين المناطق الداخلية وميناء مومباسا، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في كينيا ودول الجوار.

على مستوى الطاقة، ركزت الصين على الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يساعد دولًا إفريقية مثل كينيا وجنوب إفريقيا على تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. هذا النوع من الاستثمارات يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويضع الصين كشريك استراتيجي في التحول نحو الطاقة النظيفة.

في مجال الطاقة، تبرز الشركات الصينية كداعمة رئيسية لمشروع سد النهضة الإثيوبي، الذي يعد أكبر مشروع كهرومائي في إفريقيا. هذا السد العملاق الذي يبلغ ارتفاعه حوالي 145 مترًا وطوله 1.8 كيلومتر يُعد جزءًا من استراتيجية إثيوبيا لتوليد الطاقة الكهرومائية وزيادة إنتاج الكهرباء لتلبية احتياجاتها التنموية المتزايدة. الشركات الصينية لم تكتف فقط بتقديم التمويل والدعم الفني، بل شاركت أيضًا في بناء أجزاء رئيسية من السد. من المتوقع أن يوفر سد النهضة عند اكتماله ما يصل إلى 6,000 ميغاواط من الكهرباء، مما سيسهم في تحويل إثيوبيا إلى مصدر رئيسي للطاقة في المنطقة. بالإضافة إلى فوائده المحلية، فإن السد يُعد

جزءًا من استراتيجية إقليمية لتصدير الكهرباء إلى دول الجوار، مما يعزز من التكامل الإقليمي في شرق إفريقيا.

وفي قطاع الطاقة المتجددة، الصين كانت رائدة في بناء محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في عدة دول إفريقية. في جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، قامت الصين ببناء وتمويل العديد من مشاريع الطاقة الشمسية، بما في ذلك محطات طاقة شمسية ضخمة في مناطق مثل كالاهاري وأماكن أخرى ذات إمكانات عالية للطاقة الشمسية. هذه المشاريع تساعد جنوب إفريقيا في تحقيق أهدافها المتعلقة بالطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الفحم، الذي كان يشكل الجزء الأكبر من مزيج الطاقة في البلاد. علاوة على ذلك، في إثيوبيا، قامت الشركات الصينية ببناء مزارع رياح واسعة النطاق، مثل مشروع مزرعة الرياح في أدما، والذي يعتبر أحد أكبر مشاريع الرياح في إفريقيا. هذه المزارع تساهم في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وتعزز من مكانة الصين كشريك رئيسي في دفع عجلة التنمية المستدامة في القارة.

إلى جانب النقل والطاقة، استثمرت الصين أيضًا بشكل كبير في تطوير الموانئ الإفريقية، والتي تعد محورية لتعزيز التجارة البحرية. أحد الأمثلة البارزة هو مشروع توسيع ميناء ليكي في نيجيريا، وهو مشروع ضخم يهدف إلى تحويل الميناء إلى مركز تجاري إقليمي رئيسي. الصين قدمت التمويل والخبرة الهندسية لهذا المشروع الذي من المتوقع أن يعزز قدرة

نيجيريا على استقبال الحاويات والسفن العملاقة، مما يزيد من قدرتها التنافسية في السوق الدولية. كما أن ميناء باجامويو في تنزانيا يعد مشروعًا آخر ذا أهمية استراتيجية، حيث يهدف إلى تحويله إلى واحد من أكبر الموانئ في إفريقيا، قادر على التعامل مع أكثر من 20 مليون حاوية سنويًا عند اكتماله.[42]

ويُمثل بناء الموانئ الضخمة جزءًا من استراتيجية الصين لتعزيز وجودها الاقتصادي والجيوسياسي في إفريقيا. حيث يعد ميناء لامو في كينيا مثالًا واضحًا على ذلك، والذي يهدف إلى تحويل كينيا إلى مركز لوجستي رئيسي في شرق إفريقيا. يتم تنفيذ المشروع كجزء من ممر النقل لامو بورت-جنوب السودان-إثيوبيا (LAPSSET)، وهو مشروع طموح يربط كينيا بالدول المجاورة غير الساحلية مثل جنوب السودان وإثيوبيا. من خلال هذا المشروع، توفر الصين تمويلًا كبيرًا لتطوير البنية التحتية، بما في ذلك بناء أرصفة جديدة ومرافق حديثة قادرة على استقبال السفن العملاقة. هذه الاستثمارات لا تهدف فقط إلى تحسين القدرات اللوجستية لكينيا، بل أيضًا إلى تعزيز الروابط التجارية مع الدول الإفريقية الأخرى وتوسيع نطاق نفوذ الصين في المنطقة.

وفي تنزانيا، يعد ميناء باجامويو مشروعًا آخر يمثل أهمية كبيرة في استراتيجية الصين الاقتصادية في إفريقيا. تم تصميم الميناء ليكون واحدًا

---

[42] **"The Belt and Road Initiative and the Global Economy"** (by John Braddock (Cambridge University Press, 2020

من أكبر الموانئ في القارة، ويهدف إلى تخفيف الضغط على ميناء دار السلام الحالي وزيادة القدرة التجارية لتنزانيا. يشارك في تمويل هذا المشروع كل من الصين وسلطنة عُمان، ويعتبر جزءًا من رؤية أوسع تهدف إلى تعزيز الربط التجاري بين إفريقيا وآسيا.

إلى جانب هذه الاستثمارات في البنية التحتية، تسعى الصين إلى تأمين مواردها الطبيعية من خلال هذه المشاريع. يُعتبر ميناء لامو وميناء باجامويو بوابتين استراتيجيتين للحصول على الموارد الإفريقية مثل النفط والغاز والمعادن. يتم نقل هذه الموارد عبر شبكات التجارة البحرية التي ترتبط مباشرة بالأسواق الصينية، مما يقلل من اعتماد الصين على القنوات التجارية التقليدية التي تسيطر عليها القوى الغربية. هذا النهج يضع الصين في موقع استراتيجي للاستفادة من الموارد الطبيعية الإفريقية، ويعزز من قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي في مواجهة القوى العالمية الأخرى.

الصين لديها حضور اقتصادي واسع في إفريقيا يتجاوز مجرد مشاريع البنية التحتية، إذ أنها نشطة بشكل كبير في قطاعات متعددة مثل استخراج الموارد الطبيعية، التمويل، التكنولوجيا، والطاقة. من بين أكثر استثمارات الصين تأثيرًا هي تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية؛ حيث تعمل الشركات الصينية على استخراج النفط، الغاز، والمعادن في العديد من الدول الإفريقية. على سبيل المثال، تعد الصين واحدة من أكبر المستثمرين في

قطاع تعدين النحاس والكوبالت في زامبيا والكونغو الديمقراطية. هذه المعادن ضرورية لتصنيع التكنولوجيا المتقدمة مثل البطاريات للسيارات الكهربائية، مما يجعلها حيوية لنمو الاقتصاد الصيني.

أيضًا، يجب الإشارة إلى أن الصين لم تركز فقط على بناء بنية تحتية تقليدية مثل الطرق والموانئ، بل استثمرت في تطوير البنية التحتية الرقمية والاتصالات. من خلال شركات مثل هواوي وزد تي إي، قامت الصين بتركيب شبكات الألياف البصرية في دول مثل كينيا، أوغندا، وغانا، مما ساعد في تحسين خدمات الإنترنت والاتصالات بشكل كبير. هذه الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية تعتبر خطوة هامة نحو تمكين الدول الإفريقية من الاستفادة من الاقتصاد الرقمي، وتحسين فرص التعليم الإلكتروني، والرعاية الصحية عن بُعد، والتجارة الإلكترونية.[43]

يمكن القول إن الاستثمارات الصينية في إفريقيا قد تجاوزت مجرد بناء البنية التحتية المادية، إذ إنها تشمل أيضًا تطوير الموارد البشرية ونقل المعرفة. على سبيل المثال، شاركت الصين في إنشاء مراكز تدريب مهنية وتقنية في دول مثل زامبيا وغانا، حيث يتم تدريب العمالة المحلية على تقنيات جديدة في البناء والهندسة والزراعة. هذه المراكز تعزز من قدرة

---

[43] **China and Africa: Building Peace and Security Cooperation on the Continent"** by Chris Alden and Abiodun (Alao (Palgrave Macmillan, 2017

الدول الإفريقية على تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المجالات التقنية، وتساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

الصين استثمرت بشكل كبير في تطوير الموانئ في إفريقيا لتعزيز التجارة البحرية وربط القارة بالأسواق العالمية. على سبيل المثال، مشروع ميناء باجامويو في تنزانيا وميناء ليكي ديب سي بورت في نيجيريا هما من بين أهم المشاريع التي تلعب دورًا حاسمًا في دعم حركة التجارة وزيادة تدفق البضائع بين إفريقيا والعالم. مع تزايد التجارة بين الصين وإفريقيا، تعتبر هذه الموانئ البنية التحتية الأساسية التي تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي للقارة في الاقتصاد العالمي، حيث توفر مراكز لوجستية حديثة تمكن من تحسين الكفاءة وتقليل تكاليف النقل، مما يساعد دولًا مثل نيجيريا وتنزانيا على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وزيادة حجم صادراتها إلى الأسواق الدولية.

إلى جانب الموانئ، استثمرت الصين في مشاريع السكك الحديدية لتعزيز الربط الإقليمي بين الدول الإفريقية. هذه المشاريع أسهمت بشكل كبير في تحسين حركة النقل البري وتقليل الوقت والتكلفة لنقل البضائع عبر الحدود. على سبيل المثال، مشروع السكك الحديدية بين دار السلام وموانزا في تنزانيا يعد خطوة استراتيجية لتعزيز الاتصال بين شرق إفريقيا ودول أخرى داخل القارة، حيث يسهم هذا المشروع في تسهيل حركة التجارة الإقليمية ويعزز التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية.

في إطار البنية التحتية الداخلية، قامت الصين بتمويل بناء العديد من الطرق السريعة والجسور التي ساهمت في تحسين حركة المرور والتنقل بين المناطق المختلفة داخل الدول الإفريقية. من بين هذه المشاريع، يبرز الجسر الرابع على نهر نيجير في نيجيريا كواحد من المشاريع الرئيسية التي تدعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين الربط بين المدن والقرى وتسهيل حركة البضائع والأفراد. هذه الطرق والجسور تسهم في تقليل وقت التنقل وتحسين الوصول إلى الأسواق المحلية، مما يعزز التنمية الاقتصادية المحلية ويخلق فرصًا جديدة للعمل والتجارة.

في قطاع الطاقة، لم تقتصر استثمارات الصين على الطاقة المتجددة مثل محطات الطاقة الشمسية والرياح، بل امتدت لتشمل بناء محطات الطاقة الكهرومائية والحرارية. على سبيل المثال، سد "كاروما" في أوغندا يعد من المشاريع الضخمة التي تسهم في توفير الكهرباء لدعم النمو الصناعي والاقتصادي في المنطقة. وفي إثيوبيا، استثمرت الصين في مشاريع الطاقة الحرارية الأرضية، التي تعتبر من مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة. إضافة إلى ذلك، شاركت الشركات الصينية في بناء محطات الطاقة الحرارية ومحطات الغاز الطبيعي في دول مثل نيجيريا وأنغولا، مما ساعد في تلبية احتياجات الطاقة المتزايدة في هذه الدول ودعم قطاعها الصناعي.

كما أن قطاع الاتصالات لم يكن بعيدًا عن استثمارات الصين في إفريقيا، حيث ساهمت شركات مثل هواوي وزد تي إي في تركيب شبكات

الاتصالات المتقدمة، بما في ذلك شبكات الجيل الرابع والخامس في دول مثل جنوب إفريقيا، كينيا، وأنغولا. هذه الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية أدت إلى تحسين جودة الاتصال الرقمي وزيادة القدرة على الوصول إلى الإنترنت، مما أتاح فرصًا جديدة للنمو الاقتصادي في قطاعات مثل التعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والرعاية الصحية عن بُعد. هذه المشاريع الرقمية تساعد في تحويل الاقتصادات الإفريقية إلى اقتصادات قائمة على التكنولوجيا، وتساهم في تعزيز الابتكار وخلق بيئة ملائمة للنمو المستدام.

سياسة الخروج أسهمت في خلق فرص عمل جديدة في الدول الإفريقية. الشركات الصينية التي استثمرت في إفريقيا غالباً ما تعتمد على العمالة المحلية في مشاريعها، مما ساهم في خلق وظائف في قطاعات متعددة مثل البناء، التعدين، والطاقة. في بعض الدول، مثل إثيوبيا وكينيا، أسهمت الشركات الصينية في تدريب القوى العاملة المحلية وتطوير مهاراتهم من خلال البرامج التدريبية المرتبطة بالمشاريع التي تنفذها.

على المستوى الصناعي، سياسة الخروج الصينية أدت إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في إفريقيا، مثل المنطقة الاقتصادية في مصر والمنطقة الاقتصادية في إثيوبيا. هذه المناطق الصناعية ساعدت في تحفيز النمو الصناعي المحلي، وزيادة الصادرات الإفريقية من خلال جذب الشركات الصينية إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية.

المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية في القارة الإفريقية تعد جزءًا رئيسيًا من استراتيجية الصين لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الإفريقية. هذه المناطق تمثل محاور أساسية لتسريع التنمية الصناعية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة من الصين. الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المناطق هو تطوير بنية تحتية حديثة، وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة لجذب الشركات الصينية والشركات العالمية الأخرى للاستثمار في إفريقيا، وتحفيز النمو الاقتصادي في القطاعات الرئيسية مثل الصناعة، الزراعة، التجارة، والطاقة.[44]

حتى عام 2020، أنشأت الصين 25 منطقة اقتصادية وتجارية في 16 دولة إفريقية. هذه المناطق تنتشر في جميع أنحاء القارة، وتختلف في أهدافها وقطاعاتها المستهدفة بناءً على احتياجات الدول المضيفة. تسعى الصين من خلال هذه المناطق إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا على المدى الطويل، حيث تستثمر في قطاعات متنوعة تشمل التصنيع، استغلال الموارد الطبيعية، الزراعة، والطاقة.

في مصر، تقع واحدة من أبرز المناطق الاقتصادية الخاصة في منطقة قناة السويس. هذه المنطقة تمثل بوابة استراتيجية بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، مما يجعلها محورية للتجارة العالمية. تشمل المنطقة العديد من المشاريع

---

[44] **China-Africa and an Economic Transformation"** by Arkebe Oqubay and Justin Yifu Lin (Oxford University Press, (2019

الصناعية التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي في مصر وزيادة الصادرات. على سبيل المثال، تشمل المنطقة مصانع في قطاعات مثل صناعة الملابس، الإلكترونيات، والسيارات، وهي تجذب الشركات الصينية التي تبحث عن الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لقناة السويس. علاوة على ذلك، تسهم هذه المنطقة في تطوير البنية التحتية المحلية، بما في ذلك الطرق والموانئ، مما يسهم في تحسين الكفاءة التجارية وزيادة القدرة التنافسية لمصر على الصعيد العالمي.

في إثيوبيا، أسست الصين منطقة اقتصادية خاصة تُركز على الصناعات التحويلية، وخاصة صناعة الملابس والأحذية. هذه المنطقة تمثل جزءًا من الجهود الإثيوبية لتنويع اقتصادها بعيدًا عن الزراعة وزيادة قدراتها الصناعية. الشركات الصينية استثمرت بشكل كبير في بناء مصانع تستفيد من العمالة الإثيوبية المدربة بأسعار تنافسية. هذه المنطقة ساهمت في خلق آلاف فرص العمل، وزيادة الإنتاجية الصناعية في البلاد، ودعم الصادرات إلى الأسواق الدولية، خاصة إلى أوروبا وآسيا. تعتبر هذه المنطقة نموذجًا للتعاون الاقتصادي بين الصين وإثيوبيا، حيث تسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتقليل مستويات الفقر في المناطق المحيطة بها.

في نيجيريا، تم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تركز على قطاعي التصنيع والطاقة. نيجيريا، التي تعتبر واحدة من أكبر اقتصادات إفريقيا، استفادت من هذه المناطق في تطوير البنية التحتية الصناعية وتحفيز النمو في

القطاعات غير النفطية. على سبيل المثال، المنطقة الاقتصادية في نيجيريا تشمل مصانع في مجالات التصنيع الثقيلة والخفيفة، مثل الصناعات الكيماوية، الصلب، والبلاستيك. إضافة إلى ذلك، استثمرت الصين في قطاع الطاقة من خلال بناء محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي، مما يساعد في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في البلاد ويدعم النمو الاقتصادي المستدام. هذه المشاريع تساهم في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز التنوع الاقتصادي في نيجيريا.

في زامبيا، أنشأت الصين منطقة اقتصادية خاصة تركز على قطاع التعدين، الذي يعد من أكبر القطاعات الاقتصادية في البلاد. هذه المنطقة تهدف إلى تعزيز استغلال الموارد المعدنية مثل النحاس، الذي يمثل جزءًا كبيرًا من صادرات زامبيا. الشركات الصينية شاركت في تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم قطاع التعدين، بما في ذلك بناء طرق جديدة، خطوط سكك حديدية، ومرافق معالجة المعادن. هذه الاستثمارات تساعد في تحسين إنتاجية قطاع التعدين وتزيد من العائدات الاقتصادية للدولة، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويسهم في خلق فرص عمل جديدة.

في موريشيوس، تم تطوير منطقة اقتصادية خاصة تهدف إلى تعزيز التجارة والصناعات الخفيفة، وجذب الاستثمارات في قطاعات مثل السياحة، الخدمات المالية، والصناعات الغذائية. هذه المنطقة تستفيد من الموقع الاستراتيجي لموريشيوس كبوابة للتجارة بين إفريقيا وآسيا، مما

يعزز من فرص النمو الاقتصادي من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

الكونغو أيضاً استفادت من إنشاء مناطق اقتصادية صينية خاصة تركز على تطوير الصناعات التحويلية والبنية التحتية المتعلقة بالتعدين. هذه المناطق تمثل محاور للتنمية الصناعية وتهدف إلى تحسين استغلال الموارد الطبيعية الغنية في الكونغو مثل النحاس والكوبالت، وتوفير البنية التحتية اللازمة لزيادة الإنتاج وتصدير المواد الخام إلى الأسواق العالمية.

في مدغشقر، تم تأسيس منطقة اقتصادية خاصة تهدف إلى دعم الصناعات الزراعية والتجارية. مدغشقر تعد دولة زراعية تعتمد بشكل كبير على صادراتها من المنتجات الزراعية مثل الفانيليا والبن. المنطقة الاقتصادية الخاصة تساعد في تعزيز الصناعات المرتبطة بهذه المنتجات من خلال تطوير قدرات التصنيع المحلية وتحسين سلسلة الإمدادات، مما يزيد من القيمة المضافة للصادرات الزراعية ويدعم النمو الاقتصادي.

إلى جانب هذه الدول، توجد مناطق اقتصادية صينية أخرى في دول مثل أنغولا، الجزائر، غانا، وجنوب إفريقيا. هذه المناطق تستهدف قطاعات مثل الصناعات الثقيلة، الزراعة، الطاقة، والتكنولوجيا. تسهم هذه المناطق في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير البنية التحتية المتطورة، نقل التكنولوجيا، وتعزيز التجارة الإقليمية والدولية.

إجمالاً، تعكس المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية في إفريقيا التزام الصين بتعزيز الشراكة الاقتصادية والتنموية مع الدول الإفريقية. هذه المناطق توفر بيئة مواتية للاستثمارات، تسهم في تعزيز النمو الصناعي، وتطوير القطاعات الرئيسية، وتحسين البنية التحتية. علاوة على ذلك، تعمل هذه المناطق على خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة، مما يدعم التنمية المستدامة في القارة الإفريقية ويسهم في تحقيق رؤية مشتركة للتنمية والازدهار الاقتصادي.[45]

نقل التكنولوجيا والمعرفة كان أحد الجوانب الإيجابية لهذه السياسة. من خلال التعاون مع الشركات الصينية، حصلت الدول الإفريقية على فرص لاكتساب التكنولوجيا والخبرات الصينية، سواء في مجالات التكنولوجيا الفائقة أو الطاقة المتجددة. على سبيل المثال، المشاريع الصينية في مجالات الطاقة المتجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية والرياح في إفريقيا، قدمت خبرات جديدة وشجعت على تبني حلول طاقة نظيفة ومستدامة.

المشاريع الصينية في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى القارة الإفريقية تمثل جزءًا أساسيًا من استراتيجية الصين لتعزيز التعاون التكنولوجي مع إفريقيا وتطوير قدرات الدول الإفريقية في مجالات متنوعة. الصين تسعى من خلال هذه المشاريع إلى تقديم تكنولوجيا متقدمة وخبرات متخصصة

[45] China's Trade and Investment in Africa: The Case of the Special Economic Zones" by John Bray and Garth le Pere ((2019

لدعم التنمية المستدامة في إفريقيا، مع التركيز على تحسين الإنتاجية في الزراعة، تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير الكفاءات البشرية في مجالات التكنولوجيا والهندسة.

أحد أبرز مجالات نقل التكنولوجيا الصينية إلى إفريقيا هو القطاع الزراعي. قامت الصين بإنشاء العديد من مراكز الزراعة التجريبية في دول مثل زامبيا وغانا، بهدف تحسين الإنتاجية الزراعية ونقل التكنولوجيا الزراعية المتقدمة إلى المزارعين الأفارقة. هذه المراكز تعمل على توفير الخبرات الزراعية المتطورة مثل طرق الزراعة الحديثة، الري الذكي، وتقنيات زيادة المحاصيل. في زامبيا، على سبيل المثال، قدمت هذه المراكز دعمًا للمزارعين من خلال توفير التدريب على استخدام البذور المحسنة وأساليب الزراعة المستدامة، مما ساعد على تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وزيادة الغلات الزراعية. في غانا، ساعدت هذه المراكز في نشر استخدام التكنولوجيا الحيوية الزراعية والتقنيات الحديثة لتحسين التربة وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية. هذه المبادرات لم تكن مقتصرة على تدريب المزارعين فحسب، بل تضمنت أيضًا توفير المعدات الزراعية الحديثة مثل الجرارات والآلات الزراعية المتقدمة، مما سهل على المزارعين تحسين الإنتاج وتقليل الجهد البدني.

في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قامت الصين بتطوير مشاريع متعددة تهدف إلى تحسين البنية التحتية الرقمية في إفريقيا. في

كينيا وأوغندا، دعمت الصين بناء شبكات الألياف البصرية التي عززت من سرعة وكفاءة خدمات الإنترنت والاتصالات في تلك الدول. هذه المشاريع تشمل أيضًا إنشاء مراكز بيانات حديثة تدعم تخزين البيانات وتحليلها، مما يساعد الشركات والمؤسسات الحكومية في هذه الدول على تحسين أدائها من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة. في كينيا، على سبيل المثال، قامت الشركات الصينية بتثبيت شبكة واسعة من الألياف البصرية التي تعزز من قدرة الاتصال بين المدن وتوفر خدمات إنترنت أسرع وأكثر موثوقية.

بالإضافة إلى ذلك، دعمت الصين بناء قدرات محلية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير برامج تدريبية لمهندسي الاتصالات المحليين، وتعليمهم كيفية تصميم وصيانة شبكات الاتصالات المتطورة. في أوغندا، تم إنشاء مراكز تدريب تقنية بالتعاون مع الصين، تهدف إلى تدريب الفنيين والمهندسين على أحدث التقنيات في مجال البنية التحتية الرقمية، مما أسهم في خلق جيل جديد من المتخصصين الذين يستطيعون مواكبة التطورات السريعة في هذا القطاع.

أما فيما يتعلق بمجال التعليم والتدريب، فإن الصين قدمت العديد من المنح الدراسية وبرامج التدريب للطلاب الأفارقة، مما ساعد في نقل المعرفة والمهارات التقنية المتقدمة إلى القارة الإفريقية. آلاف الطلاب الأفارقة استفادوا من المنح الدراسية التي قدمتها الصين، حيث سافروا إلى

الجامعات الصينية لدراسة تخصصات في مجالات التكنولوجيا، الهندسة، العلوم البيئية، والطب. هذه البرامج لم تقتصر فقط على التعليم الأكاديمي، بل شملت أيضًا التدريب العملي في المصانع والشركات الصينية، مما أعطى الطلاب الفرصة لاكتساب مهارات عملية في تطبيق التكنولوجيا المتقدمة. على سبيل المثال، في مجالات الهندسة الكهربائية والميكانيكية، تلقى الطلاب تدريبًا على كيفية تصميم وصيانة الآلات الصناعية المتقدمة، مما أسهم في تعزيز القدرات الفنية للقوى العاملة في دولهم. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الصين برامج تدريبية قصيرة المدى في إفريقيا نفسها، حيث أرسلت فرقًا من الخبراء الصينيين إلى الدول الإفريقية لتقديم ورش عمل تدريبية متخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، البناء المستدام، وتكنولوجيا المعلومات.

الصين لم تكتفِ بتقديم المنح الدراسية فقط، بل أنشأت أيضًا مراكز تعليمية وتدريبية في عدة دول إفريقية بهدف تعزيز القدرات المحلية في التكنولوجيا والهندسة. في إثيوبيا، على سبيل المثال، ساعدت الصين في بناء مراكز تدريب تقنية تهدف إلى تدريب الفنيين المحليين على استخدام التقنيات الصناعية المتقدمة، مما أسهم في تطوير قطاع التصنيع في البلاد. هذه المراكز التعليمية تلعب دورًا حيويًا في نقل التكنولوجيا الصينية إلى إفريقيا، حيث يتم تقديم برامج تدريبية تشمل استخدام الأجهزة والآلات الحديثة، تحسين العمليات الإنتاجية، وتقنيات إدارة المشاريع الصناعية.

إضافة إلى ذلك، دعمت الصين مشاريع تكنولوجيا المعلومات من خلال إنشاء مدارس وبرامج تعليمية متخصصة في البرمجة والذكاء الاصطناعي. في جنوب إفريقيا، قامت الصين بتمويل برامج تدريبية تهدف إلى تعليم الطلاب مهارات البرمجة وتحليل البيانات، مما ساعد في تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات في البلاد وخلق فرص عمل جديدة للشباب.

تستثمر الصين بكثافة في التكنولوجيا والاتصالات في إفريقيا، حيث أصبحت شركات مثل Huawei وZTE لاعبين رئيسيين في تطوير البنية التحتية الرقمية في القارة. تعمل هذه الشركات على إنشاء شبكات اتصالات متقدمة في دول مثل جنوب إفريقيا وكينيا، مما يعزز من اعتماد القارة على التكنولوجيا الصينية ويساهم في تطوير البنية التحتية الرقمية. تقدم الصين تقنيات متقدمة للعديد من الدول، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس، وتقوم بتدريب الفنيين المحليين لضمان تشغيل هذه الشبكات بكفاءة. الصين تقدم أيضًا دعمًا فنيًا وتقنيًا كبيرًا في هذا المجال، مما يزيد من اعتماد القارة على التكنولوجيا الصينية.

كذلك قامت Huawei بتثبيت شبكات 5G في دول مثل جنوب إفريقيا وكينيا، مما يمكّن هذه الدول من تحسين خدمات الإنترنت عالي السرعة وتعزيز الاتصالات اللاسلكية. شبكات الجيل الخامس تعتبر أساسية لتطوير العديد من القطاعات الأخرى مثل التعليم الإلكتروني، الرعاية الصحية عن

بُعد، وحتى المدن الذكية. في الواقع، تعد الصين واحدة من القادة العالميين في تطوير هذه الشبكات، واستخدامها في إفريقيا يمنحها ميزة استراتيجية على منافسيها من الغرب.

إلى جانب تطوير شبكات الاتصالات، تركز الصين على تمكين التكنولوجيا المالية (FinTech) في إفريقيا. مع تزايد انتشار الهواتف الذكية والبنية التحتية للاتصالات، بدأت شركات صينية مثل Alibaba و Ant Financial في استهداف السوق الإفريقية عبر تقديم حلول للدفع الرقمي، مما يساهم في تسهيل المعاملات المالية في القارة. هذه الحلول تخدم قطاعات كبيرة من السكان التي لا تتعامل مع البنوك التقليدية، وتعمل على تعزيز الشمول المالي.

التعاون التكنولوجي الصيني في إفريقيا لا يقتصر فقط على الاتصالات والتمويل الرقمي، بل يمتد إلى مشاريع "المدن الذكية". على سبيل المثال، تعمل الصين على تطوير مشاريع بنية تحتية ذكية في دول مثل كينيا وإثيوبيا، حيث تقدم حلولاً لإدارة المدن من خلال أنظمة البيانات الكبيرة (Big Data) وإنترنت الأشياء (IoT). الهدف من هذه المشاريع هو تحسين الكفاءة الإدارية والقدرة على تقديم الخدمات العامة بشكل أفضل، ما يعزز من جاذبية المدن الإفريقية للاستثمار الأجنبي.

التكنولوجيا الصينية في إفريقيا تواجه أيضًا بعض الانتقادات والمخاوف، خصوصًا من الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي تعبر عن قلقها بشأن

مسألة الأمن السيبراني. يتمثل هذا القلق في أن التكنولوجيا الصينية، وخاصة المعدات المصنوعة من قبل شركات مثل Huawei، قد تستخدم لجمع البيانات أو التجسس، وهو ما نفته الصين مرارًا وتكرارًا. ورغم هذه الانتقادات، تستمر العديد من الدول الإفريقية في الاعتماد على التكنولوجيا الصينية نظرًا لتكاليفها المعقولة والكفاءة العالية التي تقدمها.

علاوة على ذلك، تقوم الصين بتقديم حلول تقنية لمواجهة التحديات المحلية في إفريقيا، مثل تعزيز الإنتاج الزراعي باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. تقوم الصين بتطوير أدوات تكنولوجية تساعد في مراقبة المحاصيل والطقس وتحسين الإنتاجية الزراعية. هذه الأدوات تعتبر ضرورية لدعم الاقتصادات الزراعية الكبيرة في إفريقيا التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل.

بشكل عام، تمثل المشاريع الصينية لنقل التكنولوجيا والمعرفة جزءًا محوريًا من الجهود التي تبذلها الصين لتعزيز التعاون مع إفريقيا في مجالات التنمية التكنولوجية والاقتصادية. هذه المشاريع تسهم في نقل المهارات والمعرفة، وتعزز من القدرة التنافسية للدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، تسهم هذه المشاريع في تحسين جودة الحياة في إفريقيا من خلال تعزيز البنية التحتية، تطوير القدرات البشرية،

وتمكين الدول الإفريقية من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.[46]

ومع ذلك، لم تكن سياسة الخروج بدون تحديات أو انتقادات. بعض الدول الإفريقية بدأت تعبر عن قلقها من الاعتماد المفرط على الصين، خاصة فيما يتعلق بالقروض الميسرة التي قدمتها بكين لتمويل مشاريع البنية التحتية. بعض النقاد يخشون أن يؤدي ذلك إلى تراكم الديون وصعوبات في السداد، مما قد يجعل هذه الدول أكثر عرضة للتأثيرات السياسية الصينية. كما أن بعض المشاريع التي تنفذها الشركات الصينية واجهت انتقادات تتعلق بممارسات التوظيف، حيث تم الإبلاغ في بعض الحالات عن تفضيل العمالة الصينية على المحلية، مما أدى إلى توترات محلية في بعض الأحيان.

ساهم التواجد الصيني في إفريقيا في تحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي، ورغم أن المساعدات الإنمائية الصينية ساعدت على تحسين حياة ملايين الأفارقة، إلا أن بعض مشاريع البنية التحتية الممولة من الصين تُثير مخاوف بشأن الاستدامة البيئية والديون، كما ينتقد بعض العمال الأفارقة ظروف العمل في الشركات الصينية، وتُثير قضايا الفساد والشفافية أيضًا مخاوف بشأن بعض الاستثمارات الصينية.

---

[46] **The Belt and Road Initiative in Africa: The Impact on Economic Growth and Development"** by David Dollar et al. ((2021

تستورد الصين من إفريقيا بشكل أساسي الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن، بينما تُصدّر إليها السلع المصنعة والمنتجات الإلكترونية. كما تُعدّ الصين أيضًا مستثمرًا رئيسيًا في إفريقيا، حيث بلغ الاستثمار المباشر الصيني في القارة 4.2 مليار دولار في عام 2020.

تعد الشركات الصينية الخاصة والحكومية جزءًا لا يتجزأ من الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا. وفقًا للتقديرات، يعمل أكثر من 10,000 شركة صينية في القارة، مما يجعل الصين واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في إفريقيا.

الشركات الصينية تعمل في مختلف القطاعات عبر الدول الإفريقية، وتتنوع أعمالها بين البنية التحتية، الاتصالات، الطاقة، التصنيع، والتعدين. شركة هواوي على سبيل المثال، تنشط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول مثل كينيا، جنوب إفريقيا، وأنغولا، حيث تقوم بتركيب شبكات الاتصالات المتقدمة مثل الجيل الرابع والخامس وتطوير البنية التحتية الرقمية. هواوي توفر أيضًا التدريب للمهندسين والفنيين المحليين لتحسين قدراتهم في مجال الاتصالات.

شركة زد تي إي تعمل كذلك في قطاع الاتصالات، وتتركز أعمالها في دول مثل أوغندا ونيجيريا، حيث تساهم في تركيب شبكات الألياف

البصرية وتطوير الأنظمة التكنولوجية المتعلقة بالاتصالات. هذه الشركة تساهم أيضًا في نقل المعرفة من خلال برامج تدريبية للمهندسين المحليين.

في قطاع الطاقة، تعمل شركة ساينوهايدرو في دول مثل إثيوبيا وأوغندا، حيث تنشط في بناء محطات الطاقة الكهرومائية مثل سد كاروما في أوغندا وسد النهضة في إثيوبيا. الشركة تلعب دورًا مهمًا في دعم مشاريع الطاقة المتجددة التي تسعى إلى تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في هذه الدول.

شركة سي إن بي إم تنشط في قطاع البناء والتشييد في دول مثل نيجيريا وزامبيا. تقوم ببناء مصانع للأسمنت والمساهمة في تطوير البنية التحتية الصناعية من خلال توفير مواد البناء. هذه المشاريع تساعد في تحسين القدرة الإنتاجية لقطاع البناء في الدول الإفريقية وتعزز التنمية الاقتصادية.

شركة تشاينا هاربور للهندسة تعمل في قطاع البنية التحتية للنقل، وتقوم ببناء موانئ وطرق في دول مثل كينيا وتنزانيا. من بين المشاريع التي تشارك فيها، مشروع توسعة ميناء مومباسا في كينيا، الذي يعد من أهم الموانئ التجارية في شرق إفريقيا.

في قطاع التعدين، تعمل شركة تشاينا نونفيروس ميتالز في دول مثل زامبيا والكونغو، حيث تشارك في استغلال الموارد المعدنية مثل النحاس والكوبالت. هذه الشركة تساهم في تطوير البنية التحتية اللازمة لتعدين وتصنيع المعادن وتصديرها إلى الأسواق العالمية.

شركة تشاينا ماشينري للهندسة تنشط في مجال بناء المصانع والبنية التحتية الصناعية في دول مثل إثيوبيا وغانا، حيث تقوم ببناء مصانع متخصصة في الصناعات التحويلية مثل صناعة الملابس والأغذية. هذه المشاريع تساهم في تعزيز القدرات التصنيعية المحلية وخلق فرص عمل جديدة.

من جهة أخرى، تعمل شركة بتروتشاينا في قطاع النفط والغاز في دول مثل أنغولا ونيجيريا، حيث تشارك في استخراج النفط وتطوير حقول الغاز الطبيعي. تسهم هذه الشركة في تطوير البنية التحتية النفطية وتوفير الطاقة اللازمة لتلبية احتياجات الدول المحلية وتعزيز صادراتها.

الشركات الصينية تعمل بشكل موسع في إفريقيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتسهم في تطوير البنية التحتية، تعزيز القدرات التصنيعية، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

شركة تشاينا ستيت كونستراكشن إنجنيرينغ تعمل في قطاع البناء والإنشاءات في دول مثل الجزائر ومصر، حيث شاركت في بناء مشاريع ضخمة مثل أبراج سكنية وتجارية في العاصمة الجزائرية والحي التجاري الجديد في العاصمة الإدارية في مصر. هذه الشركة تعتبر من أكبر شركات البناء في العالم وتلعب دورًا رئيسيًا في تطوير البنية التحتية السكنية والتجارية في إفريقيا.

شركة تشاينا ريلواي كونستراكشن كوربوريشن تعمل في قطاع النقل والبنية التحتية في دول مثل أنغولا وإثيوبيا. هذه الشركة متخصصة في بناء السكك الحديدية والطرق السريعة، وشاركت في مشاريع مثل سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي. تعمل الشركة أيضًا على تطوير الطرق السريعة التي تربط بين المدن الرئيسية في أنغولا.

في قطاع التعدين، شركة تشاينا مينمتالز كوربوريشن تعمل بشكل أساسي في دول مثل الكونغو وزيمبابوي، حيث تركز على استخراج وتصنيع المعادن مثل النحاس والذهب. هذه الشركة تلعب دورًا حيويًا في تطوير قطاع التعدين في إفريقيا وتساهم في نقل التكنولوجيا اللازمة لتحسين كفاءة استخراج وتصنيع المعادن.

شركة هواوي مارين تعمل في مجال البنية التحتية البحرية وتلعب دورًا كبيرًا في تركيب الكابلات البحرية في دول مثل غينيا ونيجيريا. هذه الكابلات تساهم في تحسين الاتصال الرقمي والإنترنت بين إفريقيا وأوروبا وآسيا، مما يعزز من البنية التحتية التكنولوجية للقارة.

شركة تشاينا جنرال نيكلير باور كوربوريشن (CGN) تعمل في قطاع الطاقة النووية، حيث تعمل مع دول مثل جنوب إفريقيا لتطوير مشاريع الطاقة النووية. تسعى هذه الشركة إلى تعزيز القدرة على توليد الطاقة

النووية في إفريقيا لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بطرق نظيفة ومستدامة.

في قطاع الزراعة، شركة تشاينا ماشينري للهندسة الزراعية تعمل في دول مثل غانا والسودان، حيث تساهم في تقديم تكنولوجيا الزراعة المتقدمة مثل أنظمة الري الحديثة والآلات الزراعية المتطورة. هذه الاستثمارات ساعدت في تحسين إنتاجية المحاصيل وزيادة الكفاءة الزراعية في هذه الدول.

شركة علي بابا تنشط أيضًا في إفريقيا من خلال تعزيز التجارة الإلكترونية في دول مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا. عبر منصتها، تسعى الشركة إلى ربط التجار الأفارقة بالأسواق الدولية، مما يسهم في تعزيز الصادرات الإفريقية ويعزز من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الزبائن العالميين.

شركة تشاينا كومينيكيشنز كونستراكشن تشارك في تطوير الموانئ والبنية التحتية البحرية في دول مثل جيبوتي وتنزانيا. هذه الشركة ساعدت في بناء وتوسيع الموانئ التي تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التجارة البحرية بين إفريقيا وآسيا وأوروبا.

شركة سينوك (China National Offshore Oil Corporation) تنشط في مجال استخراج النفط في الدول الساحلية مثل غينيا الاستوائية ونيجيريا. هذه الشركة تعمل على تطوير حقول النفط البحرية وتوفير التكنولوجيا اللازمة لزيادة الإنتاج والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة.[47]

الشركات الصينية في إفريقيا ليست مقتصرة على قطاع معين، بل تتنوع بين العامة والخاصة وتغطي قطاعات واسعة تشمل الطاقة، البنية التحتية، التكنولوجيا، الزراعة، والتعدين. هذه الشركات لا تعمل فقط على تحسين الاقتصادات المحلية بل أيضًا تسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة، مما يعزز التنمية المستدامة في الدول الإفريقية.

في قطاع البناء، تلعب الشركات الصينية دورًا محوريًا في تطوير البنية التحتية عبر القارة. شركات مثل China State Construction Engineering Corporation (CSCEC) وChina Railway Construction Corporation (CRCC) تنفذ مشاريع ضخمة تتضمن بناء الطرق، الجسور، السدود، والمجمعات السكنية. على سبيل المثال، شاركت الشركات الصينية في بناء العديد من ناطحات السحاب في

[47] Hackenesch, Christine. "The EU and China in African Authoritarian Regimes: Domestic Politics and Development Cooperation". Springer, 2018.

مدن إفريقية كبرى مثل نيروبي ولاغوس، بالإضافة إلى بناء مجمعات رياضية، مطارات حديثة، وطرق سريعة تربط العواصم الإفريقية بالمناطق النائية. تمثل هذه الشركات جزءًا كبيرًا من مشروعات "البناء مقابل الموارد"، حيث تقدم الصين تمويلًا للبنية التحتية مقابل الحصول على الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن.

في مجال التعدين، الشركات الصينية تنشط بشكل كبير في استخراج المعادن الثمينة والنادرة في إفريقيا. الصين تعتمد بشكل كبير على القارة للحصول على موارد مثل النحاس، الكوبالت، الذهب، والألماس. هذه الموارد ضرورية لدعم الصناعات التكنولوجية في الصين. شركات مثل (China National Offshore Oil Corporation (CNOOC وJinchuan Group تستثمر بشكل كبير في دول مثل الكونغو الديمقراطية وزامبيا، حيث تدير هذه الشركات عمليات التعدين والتنقيب. التعاون في مجال التعدين يمتد أيضًا إلى استثمارات في البنية التحتية الداعمة للعمليات مثل بناء الطرق والسكك الحديدية التي تربط مناطق التعدين بالموانئ الرئيسية.

في القطاع التصنيعي، استثمرت الشركات الصينية في إنشاء مصانع إنتاج في عدة دول إفريقية لتصنيع السلع التي تُباع في السوق المحلية وللتصدير. على سبيل المثال، تعمل الصين على تطوير صناعات النسيج والملابس في

إثيوبيا، حيث أصبحت إثيوبيا مركزًا لتصنيع الملابس الجاهزة التي تُصدر إلى أوروبا وأمريكا. هذه الصناعات تساهم في خلق فرص عمل محلية وتحسين الوضع الاقتصادي في تلك الدول.[48]

الوجود الصيني في الزراعة يشمل استثمارات في استصلاح الأراضي وتحسين تقنيات الزراعة. تعمل الشركات الصينية على تقديم تقنيات زراعية حديثة لزيادة الإنتاجية في الدول الإفريقية التي تعتمد على الزراعة كأحد مصادر الدخل الرئيسية. على سبيل المثال، في تنزانيا وأوغندا، قامت الشركات الصينية بتطوير مزارع تجريبية وتعليم المزارعين المحليين استخدام التقنيات الزراعية المتقدمة مثل الري بالتنقيط والميكنة الزراعية. هذه الجهود تسهم في تحسين الأمن الغذائي وزيادة إنتاج المحاصيل.

في أنغولا، الصين تلعب دورًا كبيرًا في قطاع النفط. أنغولا تعتبر من أكبر مصدري النفط إلى الصين، حيث تقوم الشركات الصينية مثل Sinopec وCNPC (China National Petroleum Corporation) بتطوير حقول النفط وتوقيع عقود طويلة الأجل مع الحكومة الأنغولية لضمان استمرارية الإمدادات النفطية.

---

[48] Mohan, Giles, and Lampert, Ben. "China in Africa: Impact and Prospects for the Future". Oxford University Press, 2022.

في جنوب إفريقيا، تستثمر الصين في قطاع البلاتين والفحم. الصين وشركاتها الكبرى، مثل Jinchuan Group، لديها حصص في مشاريع التعدين التي تركز على المعادن النادرة مثل البلاتين، المستخدم بشكل أساسي في صناعة السيارات والتكنولوجيا الحديثة.

في غينيا، تقوم الشركات الصينية بتطوير مناجم البوكسيت. غينيا تمتلك أكبر احتياطي للبوكسيت في العالم، وهو المعدن الأساسي لإنتاج الألومنيوم. الصين من خلال شركات مثل Aluminum Corporation of China (Chalco) تستثمر بشكل كبير في هذا القطاع لتأمين إمداداتها من البوكسيت.

في السودان، الصين تستثمر في قطاع الذهب والنفط. شركات صينية مثل CNPC كانت من أوائل الشركات الأجنبية التي دخلت السودان بعد اكتشاف النفط في التسعينيات. كما تعمل الشركات الصينية في مجال تعدين الذهب وتستحوذ على حصص في مناجم رئيسية.[49]

مع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات كبيرة. من بين هذه التحديات المخاوف المتزايدة بشأن الاعتماد الإفريقي المتزايد على القروض الصينية، حيث أن دولًا مثل كينيا وتنزانيا تجد نفسها مثقلة بالديون التي قد

[49] Brautigam, Deborah. "The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa". Oxford University Press, 2020.

تؤثر على سيادتها الاقتصادية على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، تواجه هذه المشاريع انتقادات متزايدة بسبب التأثيرات البيئية السلبية التي قد تترتب على بناء موانئ ضخمة في مناطق حساسة بيئيًا. هذه التأثيرات تشمل تدمير الموائل الطبيعية، والتلوث، وزيادة الاستغلال غير المستدام للموارد.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه بعض مشاريع البنية التحتية التي تمولها الصين مشكلات في التنفيذ والصيانة، مما يفاقم من عبء الديون على الدول الإفريقية. كما أن هناك مخاوف بشأن التأثير البيئي لهذه المشاريع الكبرى التي قد تؤدي إلى استغلال غير مستدام للموارد الطبيعية.

الصين تقدم قروضًا ميسرة ومنحًا للدول الإفريقية كجزء من استراتيجيتها للتمويل. هذه القروض توجه بشكل أساسي لمشاريع الطاقة والاتصالات، وتدعم العديد من الحكومات الإفريقية في تنفيذ مشاريع استراتيجية.

هذه القروض موجهة بشكل أساسي لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة مثل السكك الحديدية والمطارات، بالإضافة إلى مشاريع الطاقة المتجددة والاتصالات. إثيوبيا، على سبيل المثال، استفادت من قرض ميسر لتمويل مشروع سكك حديدية يربط أديس أبابا بميناء جيبوتي، وهو مشروع كلفته نحو 4 مليارات دولار وتم تمويله بشكل كبير من قبل الصين عبر بنك

التصدير والاستيراد الصيني. كما قدمت الصين قروضًا لدعم بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي يعد واحدًا من أكبر مشاريع الطاقة الكهرومائية في إفريقيا.

كينيا أيضًا تلقت قروضًا ميسرة لتمويل مشاريع حيوية مثل بناء سكة حديد مومباسا-نيروبي، وهو مشروع بلغت قيمته 3.2 مليار دولار. هذه القروض تستهدف تعزيز القدرات اللوجستية للبلاد وتطوير البنية التحتية للنقل. بالإضافة إلى ذلك، مولت الصين مشاريع للطاقة الشمسية في كينيا تهدف إلى توفير الكهرباء في المناطق الريفية، ما يعزز التنمية المستدامة.

زامبيا كانت من الدول التي استفادت بشكل كبير من القروض الصينية، حيث تم توجيهها لتمويل مشاريع مثل بناء محطات توليد الكهرباء وتوسيع مطار كينيث كاوندا الدولي في لوساكا. هذه القروض ساهمت في تطوير البنية التحتية المحلية وضمان استمرار التدفق الاستثماري في القطاعات الحيوية مثل التعدين والنقل.

في أنغولا، قدمت الصين مليارات الدولارات من القروض الميسرة منذ بداية الألفية الجديدة، تركزت هذه القروض بشكل أساسي على إعادة بناء البنية التحتية بعد الحرب الأهلية. أنغولا استخدمت جزءًا من عائدات النفط

كضمان لتلك القروض، مما جعل العلاقة الاقتصادية بين البلدين تعتمد بشكل أساسي على النفط مقابل التمويل.

في السودان وجنوب السودان، قدمت الصين قروضًا ميسرة لدعم تطوير البنية التحتية النفطية، رغم النزاعات المسلحة. هذه القروض ساهمت في استمرار إنتاج وتصدير النفط إلى الصين، مما يعزز الشراكة الاستراتيجية بين هذه الدول والصين.

الديون الصينية على الدول الإفريقية تمثل جزءًا كبيرًا من العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الصين والقارة. هذه الديون تتنوع في طبيعتها ما بين قروض ميسرة لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى والقروض التجارية لتمويل استثمارات في قطاعات مثل الطاقة والتعدين والاتصالات. على مدار العقدين الماضيين، قامت الصين بتقديم تمويلات ضخمة للعديد من الدول الإفريقية بهدف دعم النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، لكن هذه القروض أدت في بعض الحالات إلى تراكم ديون كبيرة على الدول الإفريقية.

في أنغولا، الصين قدمت قروضًا كبيرة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتمويل مشاريع في قطاع النفط والبنية التحتية. بحلول عام 2018، كانت أنغولا مدينة للصين بأكثر من 25 مليار دولار، وهو

ما جعل الصين أكبر دائن لأنغولا. تمثل هذه الديون تمويلًا لمشاريع تشمل بناء الطرق، الجسور، ومحطات الطاقة. الصفقات الصينية مع أنغولا غالبًا ما كانت تعتمد على اتفاقيات "النفط مقابل القروض"، حيث تستخدم أنغولا عائدات صادرات النفط لسداد الديون الصينية. ومع تقلب أسعار النفط العالمية، أصبحت أنغولا تواجه صعوبة في سداد ديونها، مما أدى إلى إعادة جدولة بعض هذه الديون وتمديد فترات السداد.

في إثيوبيا، تراكمت الديون الصينية على مدى السنوات الماضية، حيث اقترضت الحكومة الإثيوبية ما يقرب من 13 مليار دولار من الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي وسد النهضة الإثيوبي. هذه المشاريع كانت تهدف إلى دعم الاقتصاد الإثيوبي وتحسين النقل وتوفير الطاقة. ومع ذلك، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وتفاقم التحديات السياسية الداخلية، وجدت إثيوبيا صعوبة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الصين. في بعض الحالات، وافقت الصين على إعادة هيكلة الديون وتمديد فترات السداد لتجنب عجز إثيوبيا عن السداد.

زامبيا هي إحدى الدول التي أصبحت مثقلة بالديون الصينية، حيث كانت مدينة للصين بحوالي 6.6 مليار دولار بحلول عام 2020. هذه الديون تراكمت نتيجة لتمويل مشاريع ضخمة في قطاعات التعدين والبنية التحتية مثل بناء الطرق ومحطات الكهرباء. ومع انهيار أسعار النحاس، الذي يمثل

جزءًا كبيرًا من صادرات زامبيا، وجدت الحكومة نفسها في وضع مالي صعب. نتيجة لذلك، لجأت زامبيا إلى التفاوض مع الصين لإعادة جدولة ديونها أو تقديم إعفاءات جزئية لتخفيف الضغط على ميزانيتها.

في كينيا، اقترضت الحكومة الكينية ما يقرب من 5 مليارات دولار من الصين لتمويل بناء سكة حديد نيروبي-مومباسا، وهو مشروع يعتبر من أكبر الاستثمارات الصينية في شرق إفريقيا. تم تمويل هذا المشروع من خلال قروض ميسرة من البنوك الصينية، بما في ذلك بنك التصدير والاستيراد الصيني. مع مرور الوقت، أصبحت كينيا تواجه تحديات في سداد هذه الديون نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الإيرادات الحكومية. وقد أثار هذا مخاوف بشأن استدامة الديون الصينية وتأثيرها على الاقتصاد الكيني، حيث كان هناك نقاشات حول إمكانية إعادة هيكلة الديون وتخفيف الأعباء المالية على البلاد.

في جيبوتي، تلقت الحكومة قروضًا كبيرة من الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية مثل توسيع ميناء جيبوتي وبناء السكك الحديدية. بلغت ديون جيبوتي للصين حوالي 1.4 مليار دولار بحلول عام 2019، مما يمثل جزءًا كبيرًا من ناتجها المحلي الإجمالي. جيبوتي تعتمد بشكل كبير على التمويلات الصينية لتطوير بنيتها التحتية، ولكن مع تباطؤ النمو الاقتصادي، أصبحت تواجه تحديات في سداد ديونها.

في السودان، تلقت البلاد قروضًا من الصين بقيمة تزيد عن 2.5 مليار دولار لتمويل مشاريع في قطاعات النفط والزراعة والبنية التحتية. ومع تغير الأوضاع السياسية في السودان والاضطرابات الاقتصادية، أصبح من الصعب على الحكومة السودانية الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الصين. السودان واجه مشاكل في سداد ديونه بعد الانقسام بين شمال وجنوب السودان في عام 2011، مما أثر على تدفق عائدات النفط التي كانت تعتمد عليها الحكومة لسداد القروض.

غانا أيضاً تلقت قروضاً من الصين بقيمة تجاوزت 3 مليارات دولار لتمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية. كان من بين هذه المشاريع بناء سدود ومحطات كهرباء لتحسين قدرة البلاد على تلبية احتياجاتها من الطاقة. ومع ذلك، تجد غانا نفسها تحت ضغط ديون متزايد، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على صادرات الذهب والكاكاو، والتي شهدت تقلبات في الأسعار العالمية.

في جنوب إفريقيا، تلقت الحكومة قروضاً من الصين لدعم تطوير مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية للنقل. بلغت ديون جنوب إفريقيا للصين حوالي 5 مليارات دولار بحلول عام 2020. هذه الديون مولت مشاريع ضخمة مثل بناء محطات الطاقة الشمسية ومشاريع الطرق والجسور. رغم

أن جنوب إفريقيا تمتلك اقتصاداً أكثر تنوعاً من بعض الدول الإفريقية الأخرى، إلا أن الديون الصينية لا تزال تشكل تحدياً، خاصة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة البطالة.[50]

الديون الصينية على الدول الإفريقية تمثل جزءًا كبيرًا من العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الصين والقارة. هذه الديون تتنوع في طبيعتها ما بين قروض ميسرة لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى والقروض التجارية لتمويل استثمارات في قطاعات مثل الطاقة والتعدين والاتصالات. على مدار العقدين الماضيين، قامت الصين بتقديم تمويلات ضخمة للعديد من الدول الإفريقية بهدف دعم النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية، لكن هذه القروض أدت في بعض الحالات إلى تراكم ديون كبيرة على الدول الإفريقية.

في أنغولا، الصين قدمت قروضًا كبيرة منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتمويل مشاريع في قطاع النفط والبنية التحتية. بحلول عام 2018، كانت أنغولا مدينة للصين بأكثر من 25 مليار دولار، وهو ما جعل الصين أكبر دائن لأنغولا. تمثل هذه الديون تمويلًا لمشاريع تشمل بناء الطرق، الجسور، ومحطات الطاقة. الصفقات الصينية مع أنغولا غالبًا

[50] Sun, Irene Yuan. "Africa's Debt to China: Economic Dependency or Strategic Partnership?". Council on Foreign Relations, 2020

ما كانت تعتمد على اتفاقيات "النفط مقابل القروض"، حيث تستخدم أنغولا عائدات صادرات النفط لسداد الديون الصينية. ومع تقلب أسعار النفط العالمية، أصبحت أنغولا تواجه صعوبة في سداد ديونها، مما أدى إلى إعادة جدولة بعض هذه الديون وتمديد فترات السداد.

في إثيوبيا، تراكمت الديون الصينية على مدى السنوات الماضية، حيث اقترضت الحكومة الإثيوبية ما يقرب من 13 مليار دولار من الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية الحيوية مثل سكة حديد أديس أبابا-جيبوتي وسد النهضة الإثيوبي. هذه المشاريع كانت تهدف إلى دعم الاقتصاد الإثيوبي وتحسين النقل وتوفير الطاقة. ومع ذلك، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وتفاقم التحديات السياسية الداخلية، وجدت إثيوبيا صعوبة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الصين. في بعض الحالات، وافقت الصين على إعادة هيكلة الديون وتمديد فترات السداد لتجنب عجز إثيوبيا عن السداد.

زامبيا هي إحدى الدول التي أصبحت مثقلة بالديون الصينية، حيث كانت مدينة للصين بحوالي 6.6 مليار دولار بحلول عام 2020. هذه الديون تراكمت نتيجة لتمويل مشاريع ضخمة في قطاعات التعدين والبنية التحتية مثل بناء الطرق ومحطات الكهرباء. ومع انهيار أسعار النحاس، الذي يمثل جزءًا كبيرًا من صادرات زامبيا، وجدت الحكومة نفسها في وضع مالي

صعب. نتيجة لذلك، لجأت زامبيا إلى التفاوض مع الصين لإعادة جدولة ديونها أو تقديم إعفاءات جزئية لتخفيف الضغط على ميزانيتها.

في كينيا، اقترضت الحكومة الكينية ما يقرب من 5 مليارات دولار من الصين لتمويل بناء سكة حديد نيروبي-مومباسا، وهو مشروع يعتبر من أكبر الاستثمارات الصينية في شرق إفريقيا. تم تمويل هذا المشروع من خلال قروض ميسرة من البنوك الصينية، بما في ذلك بنك التصدير والاستيراد الصيني. مع مرور الوقت، أصبحت كينيا تواجه تحديات في سداد هذه الديون نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الإيرادات الحكومية. وقد أثار هذا مخاوف بشأن استدامة الديون الصينية وتأثيرها على الاقتصاد الكيني، حيث كان هناك نقاشات حول إمكانية إعادة هيكلة الديون وتخفيف الأعباء المالية على البلاد.

في جيبوتي، تلقت الحكومة قروضًا كبيرة من الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية مثل توسيع ميناء جيبوتي وبناء السكك الحديدية. بلغت ديون جيبوتي للصين حوالي 1.4 مليار دولار بحلول عام 2019، مما يمثل جزءًا كبيرًا من ناتجها المحلي الإجمالي. جيبوتي تعتمد بشكل كبير على التمويلات الصينية لتطوير بنيتها التحتية، ولكن مع تباطؤ النمو الاقتصادي، أصبحت تواجه تحديات في سداد ديونها.

في السودان، تلقت البلاد قروضًا من الصين بقيمة تزيد عن 2.5 مليار دولار لتمويل مشاريع في قطاعات النفط والزراعة والبنية التحتية. ومع تغير الأوضاع السياسية في السودان والاضطرابات الاقتصادية، أصبح من الصعب على الحكومة السودانية الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الصين. السودان واجه مشاكل في سداد ديونه بعد الانقسام بين شمال وجنوب السودان في عام 2011، مما أثر على تدفق عائدات النفط التي كانت تعتمد عليها الحكومة لسداد القروض.

غانا أيضاً تلقت قروضاً من الصين بقيمة تجاوزت 3 مليارات دولار لتمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية. كان من بين هذه المشاريع بناء سدود ومحطات كهرباء لتحسين قدرة البلاد على تلبية احتياجاتها من الطاقة. ومع ذلك، تجد غانا نفسها تحت ضغط ديون متزايد، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على صادرات الذهب والكاكاو، والتي شهدت تقلبات في الأسعار العالمية.

في جنوب إفريقيا، تلقت الحكومة قروضاً من الصين لدعم تطوير مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية للنقل. بلغت ديون جنوب إفريقيا للصين حوالي 5 مليارات دولار بحلول عام 2020. هذه الديون مولت مشاريع ضخمة مثل بناء محطات الطاقة الشمسية ومشاريع الطرق والجسور. رغم أن جنوب إفريقيا تمتلك اقتصاداً أكثر تنوعاً من بعض الدول الإفريقية

الأخرى، إلا أن الديون الصينية لا تزال تشكل تحدياً، خاصة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة البطالة.

أحد الجوانب الهامة في قضية الديون الصينية هو تركيز الصين على تقديم قروض ميسرة لدول إفريقية عديدة من خلال مؤسسات مالية مثل بنك التصدير والاستيراد الصيني وبنك التنمية الصيني. هذه القروض غالباً ما تكون بفوائد منخفضة وفترات سداد طويلة، مما يجعلها جذابة للدول التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لمشاريع البنية التحتية ولكن لا تستطيع الوصول إلى التمويلات التقليدية من الأسواق المالية أو البنوك الدولية.

كما أن هناك جوانب تتعلق بسياسة الصين في إعادة هيكلة الديون لبعض الدول الإفريقية التي تواجه صعوبة في السداد. على سبيل المثال، في عام 2018، قررت الصين إلغاء جزء من ديون الكاميرون التي كانت تقدّر بحوالي 78 مليون دولار، وذلك في إطار الجهود الصينية لدعم الدول الإفريقية وتخفيف الأعباء المالية عن كاهلها. مثل هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإفريقيا، ولكنها أيضًا تعكس حجم التحديات التي تواجهها بعض الدول الإفريقية في إدارة ديونها بشكل مستدام.

من الأمثلة الأخرى البارزة، جيبوتي، التي تلعب دورًا استراتيجيًا بسبب موقعها الجغرافي الهام على البحر الأحمر. ديون جيبوتي للصين أصبحت محورية في العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة مع استثمارات الصين في البنية التحتية البحرية ومشروع قاعدة عسكرية. بلغت الديون نسبة عالية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للبلاد، مما أثار تساؤلات حول المخاطر المتعلقة بسيادة الدولة وقدرتها على الحفاظ على استقلالها الاقتصادي.

في كينيا، أحد التحديات البارزة هو أن بعض المشاريع الممولة بالقروض الصينية لم تحقق العائدات المتوقعة. على سبيل المثال، سكة حديد نيروبي-مومباسا، على الرغم من كونها مشروعًا طموحًا، واجهت تحديات في تحقيق الأرباح المطلوبة لسداد القروض الصينية. هذا يثير قضايا تتعلق بجدوى بعض المشاريع الكبرى ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني في المدى البعيد.[51]

في سيراليون، كانت هناك مفاوضات مكثفة بين الحكومة والصين بشأن ديون تجاوزت قيمتها مليار دولار. هذه الديون ترتبط بمشاريع مختلفة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية، وكانت الحكومة تسعى إلى إعادة التفاوض بشأن شروط السداد لتجنب الضغط المالي الشديد على ميزانية الدولة.

---

[51] Deloitte. "China's Belt and Road Initiative: Debt Sustainability and Infrastructure Finance in Africa". Deloitte Insights, 2021.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي واحدة من أغنى الدول بالموارد الطبيعية في إفريقيا، استدانت بشكل كبير من الصين لتمويل مشاريع التعدين والبنية التحتية. الحكومة وجدت نفسها في موقف حرج بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالديون نتيجة لتحديات داخلية مثل الفساد وضعف الإدارة، مما أدى إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية في البلاد.

الصين أيضًا قدمت قروضًا كبيرة لدول مثل الموزمبيق والسودان الجنوبي، وكلا البلدين يعتمدان بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط لتسديد ديونهما. في موزمبيق، تم استخدام القروض الصينية لتطوير حقول الغاز الطبيعي والبنية التحتية البحرية، بينما في السودان الجنوبي، تم توجيه الأموال نحو إعادة الإعمار بعد سنوات من الصراع.

إن الديون الصينية على الدول الإفريقية تمثل سلاحًا ذو حدين. من جهة، قدمت الصين تمويلات كبيرة ساهمت في تطوير البنية التحتية وتحقيق بعض النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، خلقت هذه الديون تحديات كبيرة في إدارة الموارد المالية لهذه الدول. بينما تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في إفريقيا، تواجه الدول الإفريقية تحديات في

إدارة هذه الديون وضمان استدامة التنمية الاقتصادية دون الوقوع في فخ الديون الثقيلة والمشاكل المالية.

تراكم الديون الصينية في إفريقيا يأتي نتيجة لسياسات الصين التوسعية في تقديم التمويلات والقروض للدول الإفريقية بهدف دعم البنية التحتية والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه الديون تثير تساؤلات حول قدرة الدول الإفريقية على سدادها في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية.

الحضور الصيني العسكري والأمني

الوجود العسكري الصيني في القارة الإفريقية أخذ أشكالًا متعددة على مدار السنوات الأخيرة، ويتنوع بين المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تقديم التدريب العسكري، بيع الأسلحة، وأخيرًا، إنشاء قواعد عسكرية دائمة.

أحد الأوجه الأكثر وضوحًا للوجود العسكري الصيني في إفريقيا هو المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. الصين أصبحت من أكبر المساهمين في هذه العمليات في إفريقيا، حيث أرسلت آلاف الجنود للمشاركة في مهام حفظ السلام في دول مثل السودان (دارفور)،

جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. هذه المهام تشمل حماية المدنيين، مراقبة وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدات الإنسانية. الصين تحرص على دعم الاستقرار في المناطق المضطربة من إفريقيا كجزء من دورها العالمي كقوة رئيسية، وتعزز بذلك سمعتها الدولية والتزامها بالأمن والسلم الدوليين.

على مدار السنوات، أصبحت الصين واحدة من أكبر المساهمين في قوات حفظ السلام، وخاصة في إفريقيا، حيث تعزز هذا الدور كجزء من استراتيجيتها لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية. الصين قامت بإرسال قوات حفظ السلام إلى عدد من الدول الإفريقية التي تعاني من الصراعات والاضطرابات، وقد لعبت هذه القوات دورًا هامًا في تقديم الدعم اللوجستي، الطبي، والهندسي، إلى جانب حماية المدنيين والمرافق الحيوية.

في السودان، وتحديدًا في منطقة دارفور، بدأت الصين مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي منذ عام 2007. هذه المهمة كانت تهدف إلى حماية المدنيين وتوفير بيئة آمنة للمساعدات الإنسانية في منطقة شهدت صراعات عنيفة بين الحكومة والجماعات المسلحة. القوات الصينية التي تم إرسالها إلى دارفور كانت تتكون من وحدات هندسية وطبية، وكانت مسؤولة عن بناء الطرق والجسور والمرافق الطبية في المناطق

المتضررة. هذه الجهود لم تساهم فقط في تحسين الوصول إلى المناطق الريفية والنائية، ولكنها أيضًا ساعدت في تسهيل توزيع المساعدات الإنسانية وتخفيف آثار الصراع على المدنيين. مشاركة الصين في هذه البعثة لم تكن مقتصرة على الدعم اللوجستي فقط، بل شملت أيضًا جهودًا دبلوماسية تهدف إلى دعم الحوار بين الأطراف المتنازعة في دارفور.

في جنوب السودان، كانت مشاركة الصين في بعثة الأمم المتحدة هناك واضحة منذ استقلال البلاد في عام 2011. الصين أرسلت قوات لحماية المدنيين والمرافق الحيوية، بما في ذلك حقول النفط التي تعتمد عليها البلاد بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الصين دعمًا طبيًا وهندسيًا للمساعدة في إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها سنوات من الحرب الأهلية. في عام 2014، اتخذت الصين خطوة إضافية بإرسال كتيبة مشاة إلى جنوب السودان، وهي المرة الأولى التي تشارك فيها الصين بهذا الشكل المباشر في عمليات حفظ السلام في إفريقيا. هذه الكتيبة كانت مسؤولة عن حماية المنشآت الحيوية مثل حقول النفط، التي تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة للصين نظرًا لاستثماراتها الكبيرة في قطاع الطاقة بجنوب السودان. كما قامت القوات الصينية بتقديم الرعاية الطبية للجنود والمدنيين على حد سواء، مما ساهم في تحسين الوضع الصحي في المناطق المتضررة.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شاركت الصين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار منذ عام 2003. تركزت مشاركتها على تقديم الدعم الطبي والهندسي، حيث قامت القوات الصينية ببناء المستشفيات والطرق في المناطق التي تعاني من الصراع. كما ساهمت القوات الصينية في عمليات إزالة الألغام، وهي مشكلة كبيرة في بعض مناطق الكونغو التي شهدت نزاعات طويلة الأمد. هذا الدور ساعد في تأمين المناطق التي كانت ملوثة بالألغام، مما سمح بعودة المدنيين إلى منازلهم وأراضيهم الزراعية بأمان. إضافة إلى ذلك، قامت الصين بتدريب الفرق المحلية على التعامل مع المتفجرات، مما زاد من قدرات الكونغو على مواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بالصراعات المسلحة.

في مالي، جاءت مشاركة الصين في بعثة الأمم المتحدة بعد التدخل العسكري الفرنسي في عام 2013. الصراع في مالي كان مرتبطًا بالجماعات المسلحة المتطرفة التي تهدد استقرار البلاد. الصين قدمت وحدات طبية وهندسية لدعم الجهود الدولية في إعادة بناء البنية التحتية وتقديم الرعاية الصحية في المناطق المتأثرة. القوات الصينية شاركت أيضًا في تقديم الدعم اللوجستي لحماية المرافق الحيوية في العاصمة باماكو وبعض المناطق الريفية. هذا الدور عزز من قدرة بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ مهامها في دعم الحكومة المالية وتعزيز الأمن والاستقرار.

مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام في إفريقيا لم تكن تقتصر على تقديم الدعم اللوجستي والطبي فقط، بل امتدت لتشمل حماية المصالح الاقتصادية الصينية في تلك الدول. في جنوب السودان، على سبيل المثال، تحرص الصين على حماية استثماراتها الكبيرة في قطاع النفط، وهو ما يعكس تداخل المصالح الاقتصادية والعسكرية في استراتيجيتها. على الرغم من أن الصين تقدم نفسها كلاعب مسؤول في الساحة الدولية، يسعى لتعزيز السلام والاستقرار، إلا أن وجودها العسكري في إفريقيا يعزز أيضًا من قدرتها على حماية مصالحها الاقتصادية المتنامية في القارة.

في المجمل، مشاركة الصين في قوات حفظ السلام في إفريقيا تعتبر جزءًا من استراتيجيتها لتعزيز دورها كلاعب دولي مسؤول، مع تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية. من خلال هذه المشاركات، تعمل الصين على تحسين صورتها الدولية وتقديم نفسها كقوة داعمة للاستقرار والتنمية في القارة. في الوقت نفسه، تستفيد الصين من هذه العمليات في حماية مصالحها الاقتصادية في المناطق التي تستثمر فيها بشكل كبير.[52]

[52] Scobell, Andrew, Burke, Edmund J., Cooper, Alireza Nader. "China's Grand Strategy in Africa and Its Military Presence". RAND Corporation, 2020.

في جيبوتي، أنشأت الصين أول قاعدة عسكرية دائمة لها في الخارج في عام 2017. هذه القاعدة العسكرية تقع بالقرب من الميناء الرئيسي لجيبوتي، وتُعدّ خطوة هامة في توسع النفوذ العسكري الصيني في القارة الإفريقية. تقع القاعدة بالقرب من قواعد عسكرية أخرى تابعة للولايات المتحدة وفرنسا ودول أخرى، وتستخدم لدعم العمليات الصينية في المنطقة، بما في ذلك عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن، وتأمين خطوط التجارة البحرية بين آسيا وأوروبا. كما تُستخدم القاعدة لدعم اللوجستيات لعمليات حفظ السلام الصينية، وتوفير الحماية للمصالح الصينية في المنطقة.

جيبوتي تمثل موقعًا استراتيجيًا للصين بسبب قربها من مضيق باب المندب، وهو ممر حيوي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ويعتبر من أهم نقاط التجارة العالمية. وجود القاعدة في جيبوتي يساعد الصين على تأمين طرق التجارة البحرية الحيوية بين آسيا وأوروبا، كما يعزز من قدرتها على دعم عمليات الإنقاذ وحماية مواطنيها العاملين في إفريقيا، وهو ما تم التعرف على أهميته خلال عمليات الإجلاء الصينية من ليبيا في عام 2011.

على الرغم من التكهنات حول إمكانية إقامة قواعد صينية إضافية في إفريقيا، لم يتم حتى الآن إنشاء قواعد عسكرية أخرى مؤكدة. ومع ذلك،

هناك توقعات بوجود خطط محتملة لإقامة قاعدة عسكرية ثانية. بعض التقارير تشير إلى أن الصين قد تكون مهتمة بإقامة منشأة عسكرية جديدة في منطقة غرب إفريقيا، وربما في دول مثل غينيا الاستوائية أو أنغولا، حيث تعتبر الصين هذه المواقع هامة لتوسيع نفوذها العسكري وحماية مصالحها الاستراتيجية المتنامية في المنطقة.

الخطط المستقبلية للصين في إقامة قواعد جديدة تظل غير مؤكدة وتعتمد على العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول الإفريقية، حيث أن العديد من الحكومات الإفريقية توازن بين علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وتفضل عدم الانحياز الكامل إلى طرف على حساب الآخر.

الصين أيضًا نشطة في تقديم التدريب العسكري للعديد من الدول الإفريقية. الصين توفر تدريبات متنوعة للقوات المسلحة الإفريقية، تشمل التدريب على تكتيكات الحرب، استخدام الأسلحة، وإدارة العمليات العسكرية. هذه التدريبات تُعقد في الصين نفسها أو في الدول الإفريقية بمساعدة خبراء عسكريين صينيين. مثلًا، في تنزانيا وزمبابوي، قدمت الصين تدريبًا مكثفًا للقوات المسلحة المحلية لتعزيز قدراتها القتالية. هذا النوع من الدعم العسكري يُعزز العلاقات العسكرية بين الصين والدول الإفريقية ويمكّن الصين من توسيع نفوذها في القارة.

مع توسع نفوذ الصين في القارة، ازدادت أهمية تقديم التدريب العسكري كجزء من استراتيجية بناء القدرات الدفاعية للدول الإفريقية. الصين تقدم برامج تدريب متنوعة تشمل التدريب على المهارات القتالية، التكنولوجيا العسكرية، إدارة العمليات اللوجستية، واستخدام المعدات المتطورة. هذه البرامج تساهم في تعزيز العلاقات العسكرية بين الجانبين وتعميق التعاون الاستراتيجي.

أحد أبرز أشكال التدريب العسكري الذي تقدمه الصين هو استقبال الضباط الأفارقة في الأكاديميات العسكرية الصينية. على سبيل المثال، تقوم الصين بدعوة ضباط من دول مثل أنغولا، زيمبابوي، وناميبيا إلى الكليات العسكرية الصينية لتلقي التدريب على استراتيجيات القيادة وإدارة العمليات العسكرية. هذه البرامج تمتد لفترات طويلة وتشمل دروسًا في العقيدة العسكرية الصينية، تكتيكات الحرب، وإدارة الأزمات. هذا النوع من التدريب يعزز العلاقات بين القوات المسلحة الصينية ونظيراتها الإفريقية، ويخلق شبكة من الضباط الأفارقة الذين تدربوا في الصين ويحتفظون بعلاقات قوية مع بكين.

الصين تقدم أيضًا تدريبات ميدانية مباشرة في الدول الإفريقية. على سبيل المثال، في تنزانيا، قامت الصين بتدريب وحدات من الجيش التنزاني على

استخدام الأسلحة المتطورة وتقنيات مكافحة التمرد. هذا التدريب يساعد في تحسين كفاءة القوات المسلحة المحلية في مواجهة التحديات الأمنية، خاصة في المناطق التي تشهد اضطرابات أو تهديدات إرهابية. التدريب الميداني يشمل أيضًا التدريب على الاستجابة السريعة والعمليات القتالية في بيئات معقدة، مما يعزز قدرة الجيوش الإفريقية على التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية.

في زمبابوي، قامت الصين بتدريب قوات خاصة على تكتيكات الحرب غير النظامية، بما في ذلك التدريب على العمليات السرية، جمع المعلومات الاستخبارية، وعمليات الاستطلاع. هذه التدريبات تهدف إلى تحسين قدرات القوات الزمبابوية في التعامل مع التهديدات الأمنية المحلية، وخاصة في المناطق الحدودية التي تشهد تهريبًا وعصابات مسلحة.

الصين أيضًا توفر تدريبات تقنية متخصصة في مجال التكنولوجيا العسكرية. في الجزائر ومصر، قدمت الصين تدريبات متقدمة على استخدام المعدات التكنولوجية الحديثة مثل أنظمة الدفاع الجوي والطائرات بدون طيار. هذه التدريبات تساعد الجيوش الإفريقية على استيعاب واستخدام التكنولوجيا الصينية المتقدمة بكفاءة، مما يساهم في تعزيز قدرتها على الدفاع عن أراضيها.

في إطار التعاون العسكري، تقوم الصين أيضًا بتنظيم مناورات عسكرية مشتركة مع بعض الدول الإفريقية. على سبيل المثال، في جنوب إفريقيا، شاركت القوات الصينية في مناورات بحرية مشتركة، تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري ومكافحة القرصنة. هذه التدريبات تزيد من قدرة الجيوش الإفريقية على التنسيق مع القوات الصينية في عمليات متعددة الجنسيات، كما تعزز من قدرة الصين على تقديم الدعم اللوجستي في المواقف الطارئة.

هذه المناورات تسهم في تعزيز القدرات العسكرية المشتركة وتطوير علاقات دفاعية أعمق بين الصين وعدد من الدول الإفريقية. وقد أظهرت الصين اهتمامًا متزايدًا بتنظيم هذه المناورات كجزء من استراتيجيتها لتعزيز وجودها العسكري ودعم الشراكات الدفاعية.

من أبرز الأمثلة على هذه المناورات، كان التدريب البحري المشترك بين الصين وجنوب إفريقيا وروسيا الذي جرى في نوفمبر 2019. هذه المناورات البحرية تم إجراؤها في المحيط الهندي واستهدفت تعزيز التعاون في مجالات الأمن البحري ومكافحة القرصنة. كانت هذه المرة الأولى التي تشارك فيها الصين في مناورات بحرية مشتركة مع جنوب إفريقيا، وقد أظهرت هذه التدريبات استعداد الصين لتعزيز قدراتها في مجال حماية خطوط الملاحة البحرية وتأمين المصالح البحرية المشتركة. التدريبات شملت عمليات إطلاق النار، العمليات البرمائية، وتبادل الخبرات

في مجالات الأمن البحري والاستجابة للأزمات. مثل هذه المناورات تساعد على تحسين التنسيق بين القوات المسلحة للدول المشاركة وتعزز من قدرتها على العمل المشترك في بيئات معقدة.

في مجال مكافحة الإرهاب والتمرد، أجرت الصين مناورات عسكرية مشتركة مع عدة دول إفريقية في إطار تعزيز قدرات هذه الدول في مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية. على سبيل المثال، شاركت القوات الصينية في تدريبات مع تنزانيا وناميبيا، حيث ركزت هذه التدريبات على تحسين مهارات الجنود في العمليات الخاصة، بما في ذلك الهجمات السريعة، الاستطلاع، والإجلاء. هذه التدريبات كانت تهدف إلى تعزيز جاهزية القوات الإفريقية للتعامل مع التهديدات الأمنية المتزايدة من الجماعات المسلحة والإرهابية التي تنشط في بعض المناطق.[53]

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الصين بتنظيم تدريبات متعددة الأطراف تشمل مشاركة دول أخرى من خارج إفريقيا. في إطار هذه التدريبات، يتم تبادل الخبرات بين القوات المسلحة الصينية والإفريقية، بالإضافة إلى تحسين القدرات على التعاون في حالات الطوارئ والأزمات الدولية. هذه التدريبات تساعد القوات الإفريقية على الاستفادة من الخبرات الصينية

---

[53] Fung, Courtney J. "China's Troop Contributions to UN Peacekeeping". International Peacekeeping, 2021.

المتقدمة في مجالات الحرب الإلكترونية، العمليات اللوجستية، والاستخبارات العسكرية.

من ناحية أخرى، المناورات البرية المشتركة بين الصين والدول الإفريقية أصبحت جزءًا من جهود الصين لدعم القدرات الدفاعية لهذه الدول في مواجهة التحديات البرية. في زيمبابوي، أجرت الصين مناورات مشتركة مع القوات الزمبابوية تركزت على التدريب على العمليات القتالية التقليدية وحرب العصابات. مثل هذه التدريبات تهدف إلى تعزيز قدرات الجيش الزمبابوي في مواجهة التهديدات الأمنية المحلية والتمردات المسلحة.

تساهم هذه المناورات العسكرية في تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الصين والدول الإفريقية، حيث تسعى الصين من خلالها إلى بناء شراكات دفاعية قوية تستند إلى التعاون العسكري المتبادل. هذه المناورات ليست فقط وسيلة لتعزيز القدرات القتالية، بل هي أيضًا وسيلة لتبادل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة بين الصين والدول الإفريقية، مما يعزز من قدرة القوات الإفريقية على استخدام المعدات الصينية بكفاءة عالية.

التدريب العسكري الصيني في إفريقيا يشمل أيضًا برامج بناء القدرات اللوجستية. في دول مثل نيجيريا وكينيا، تقدم الصين تدريبات على إدارة الإمدادات العسكرية، بما في ذلك النقل والتخزين وتوزيع المعدات

والذخائر. هذه التدريبات ضرورية لتحسين الكفاءة التشغيلية للجيوش الإفريقية، خاصة في الظروف التي تتطلب استجابة سريعة ومنظمة للأزمات.

علاوة على ذلك، تعمل الصين على تعزيز القدرات الطبية العسكرية من خلال تقديم تدريبات على الطب الميداني والإجلاء الطبي. في جنوب السودان والكونغو الديمقراطية، قدمت الصين تدريبات للوحدات الطبية العسكرية لتحسين قدرتها على التعامل مع الإصابات في ساحة المعركة وتقديم الرعاية الصحية في المناطق النائية. هذه التدريبات تساهم في تحسين البنية التحتية الصحية العسكرية وتوفير الرعاية للجنود والمدنيين المتأثرين بالصراعات.[54]

بشكل عام، التدريب العسكري الذي تقدمه الصين للدول الإفريقية يعكس التزامها بتعزيز قدرات الجيوش الإفريقية في مواجهة التحديات الأمنية. من خلال تقديم التدريب على المهارات القتالية والتكنولوجية، وإدارة العمليات اللوجستية والطبية، تعمل الصين على بناء جيوش إفريقية قادرة على مواجهة التحديات المعقدة في بيئاتها المحلية، وتعزيز التعاون العسكري بين الجانبين بما يخدم المصالح المشتركة.

---

[54] Shinn, David H. "China's Military and Security Engagement in Africa". The Jamestown Foundation, 2018.

علاوة على ذلك، تعد الصين واحدة من كبار مصدري الأسلحة إلى إفريقيا. على مدار العقد الماضي، قامت الصين بتزويد العديد من الدول الإفريقية بالأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة بأسعار تنافسية. على سبيل المثال، زودت الصين دولًا مثل نيجيريا وأنغولا والجزائر بأنظمة صواريخ وطائرات بدون طيار وأسلحة خفيفة وثقيلة. توفر الصين هذه الأسلحة غالبًا دون شروط سياسية صارمة، مما يجعلها بديلاً جذابًا عن بعض الموردين الغربيين الذين يفرضون قيودًا على استخدام الأسلحة. هذه الصادرات تسهم في تعزيز القدرات العسكرية للدول الإفريقية وتزيد من اعتماد هذه الدول على المعدات الصينية.

على مدار العقدين الماضيين، أصبحت الصين أحد أبرز موردي الأسلحة إلى إفريقيا، متجاوزة العديد من القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة وروسيا في بعض الأسواق الإفريقية. يتميز تصدير الأسلحة الصينية إلى إفريقيا بأسعارها التنافسية، وتنوعها من حيث الأنواع والاستخدامات، وكذلك بغياب الشروط السياسية الصارمة التي عادةً ما تصاحب مبيعات الأسلحة من الدول الغربية.

الصين تقدم مجموعة واسعة من المعدات العسكرية التي تشمل الأسلحة الخفيفة، العربات المدرعة، المدفعية، الطائرات المقاتلة، السفن الحربية، وطائرات الدرون المسلحة. هذا التنوع في المنتجات يسمح للدول الإفريقية

بشراء ما تحتاجه من معدات عسكرية متقدمة بأسعار معقولة، وغالبًا دون الحاجة إلى الامتثال للمعايير السياسية أو حقوق الإنسان التي تفرضها بعض الدول الغربية على مشتريات الأسلحة.

إحدى أبرز الدول التي تعتمد على الأسلحة الصينية هي الجزائر، التي استوردت طائرات بدون طيار مسلحة من طراز "CH-4" الصينية. هذه الطائرات تتميز بقدرتها على تنفيذ ضربات دقيقة ضد الأهداف الأرضية، مما يجعلها خيارًا مفضلاً للعديد من الدول الإفريقية التي تواجه تهديدات إرهابية أو تمردات داخلية. الجزائر أيضًا اشترت فرقاطات بحرية صينية لدعم قدراتها البحرية، ما يعكس توسع العلاقة العسكرية بين البلدين.

في نيجيريا، التي تعد من أكبر الاقتصادات الإفريقية وتواجه تهديدات إرهابية من جماعة بوكو حرام، اشترت الحكومة النيجيرية مركبات مدرعة وطائرات بدون طيار صينية لتعزيز قدراتها العسكرية. كما أن الصين زودت نيجيريا بسفن حربية صغيرة لمواجهة التهديدات البحرية في خليج غينيا، الذي يعد من أهم مناطق تجارة النفط والغاز.

أنغولا، التي تشهد استثمارات كبيرة من الصين في قطاع النفط، استفادت أيضًا من تصدير الأسلحة الصينية. الجيش الأنغولي اشترى معدات عسكرية متنوعة من الصين، بما في ذلك العربات المدرعة والطائرات

التدريبية والطائرات بدون طيار. هذه الأسلحة تساعد الحكومة الأنغولية في الحفاظ على الأمن الداخلي وحماية المنشآت النفطية الحيوية.

مصر، التي تعد من أكبر مستوردي الأسلحة في إفريقيا، تعززت علاقتها مع الصين في المجال العسكري بشكل كبير. القاهرة اشترت أنظمة صواريخ متقدمة وطائرات بدون طيار من الصين، لتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية. من بين هذه المعدات طائرات "Wing Loong"، التي تعتبر من أكثر الطائرات بدون طيار تقدمًا والتي تستخدمها مصر في عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء.

الدول الإفريقية الأخرى مثل كينيا، تنزانيا، زامبيا وجنوب السودان استفادت أيضًا من الصادرات العسكرية الصينية. هذه الدول اشترت أسلحة خفيفة وعربات مدرعة ومدفعية لدعم قواتها المسلحة في مواجهة التحديات الأمنية المحلية.

على الرغم من أن الأسلحة الصينية قد تكون أقل تطورًا من نظيراتها الغربية من حيث التكنولوجيا، إلا أن الصين تقدم خيارات تنافسية للدول الإفريقية التي تبحث عن معدات عسكرية بتكلفة أقل ولكن فعالة من حيث الأداء. هذا بالإضافة إلى أن الصين لا تفرض شروطًا سياسية صارمة،

مثل المطالب المتعلقة بحقوق الإنسان أو الديمقراطية، مما يجعلها شريكًا مفضلاً لبعض الحكومات الإفريقية.

الصين لا تقدم فقط الأسلحة، بل توفر أيضًا الدعم الفني والتدريب للمستخدمين في الدول الإفريقية. الشركات الصينية غالبًا ما تفتح مراكز تدريبية في الدول المستوردة للأسلحة، لتدريب الجنود على كيفية استخدام وصيانة المعدات. هذا النوع من التعاون يعزز العلاقات بين الصين والدول الإفريقية في المجال العسكري، ويزيد من اعتماد تلك الدول على التكنولوجيا والخبرة الصينية.

تجارة الأسلحة مع إفريقيا تعتبر جزءًا من استراتيجية الصين الأوسع لتعزيز وجودها العسكري والاقتصادي في القارة. من خلال تقديم أسلحة متقدمة بتكلفة أقل ودعم لوجستي وفني، تساهم الصين في تعزيز القدرات الدفاعية للدول الإفريقية، وفي نفس الوقت تعزز علاقاتها مع هذه الدول بشكل يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في القارة.

في السنوات الأخيرة، بدأت الصين في توسيع نطاق مناوراتها العسكرية المشتركة مع الدول الإفريقية. على سبيل المثال، عقدت الصين تدريبات بحرية مشتركة مع جنوب إفريقيا وروسيا في عام 2019، حيث جرت هذه التدريبات في المحيط الهندي لتعزيز التعاون في مجال الأمن البحري.

مثل هذه المناورات العسكرية تساهم في تحسين التنسيق بين القوات المسلحة الصينية والإفريقية وتُظهر التزام الصين بدعم الأمن الإقليمي.

بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى الوجود العسكري الصيني في إفريقيا على أنه جزء من استراتيجيتها لحماية مصالحها الاقتصادية المتزايدة في القارة. الصين لديها استثمارات كبيرة في البنية التحتية، التعدين، والطاقة في العديد من الدول الإفريقية، ولذلك يُعتبر الحفاظ على الاستقرار والأمن في هذه المناطق أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لها. الوجود العسكري يساعد الصين في حماية هذه الاستثمارات ومواصلة توسيع نفوذها الاقتصادي في القارة.[55]

الصين تسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين القوة العسكرية والدبلوماسية في إفريقيا. بينما تسعى إلى توسيع نفوذها العسكري، فإنها تعتمد بشكل كبير على القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز وجودها في القارة. بكين تستخدم الوجود العسكري لدعم استثماراتها الاقتصادية الضخمة في القارة وحماية طرق التجارة البحرية الهامة، وخاصة عبر قاعدة جيبوتي.

التوسع اللوجستي هو أحد الأهداف غير المباشرة للوجود العسكري الصيني في إفريقيا. القاعدة العسكرية في جيبوتي ليست فقط لدعم عمليات

[55] Wezeman, Pieter D., and Siemon T. Wezeman. "Trends in International Arms Transfers, 2020". SIPRI, 2021.

حفظ السلام أو مكافحة القرصنة، بل تمثل أيضًا نقطة ارتكاز لعمليات لوجستية تمتد عبر القارة. من خلال القاعدة، تستطيع الصين توفير الدعم العسكري الطارئ لموظفيها ومواطنيها الذين يعملون في مشاريع البنية التحتية في مناطق غير مستقرة.

الصين أيضًا تراقب بعناية التحديات الأمنية المتزايدة في إفريقيا، مثل الإرهاب في منطقة الساحل والقرصنة في خليج غينيا. لذا، فإن وجودها العسكري يُنظر إليه كجزء من استراتيجيتها الطويلة الأمد لدعم الاستقرار الإقليمي، حيث تسعى إلى منع أي اضطرابات قد تؤثر على استثماراتها أو علاقاتها الدبلوماسية.

بالنسبة لبيع الأسلحة، فإن الصين توسع نطاق صادراتها لتشمل تكنولوجيا أكثر تقدمًا. فإلى جانب الأسلحة التقليدية، بدأت الصين في بيع طائرات بدون طيار مسلحة وأنظمة دفاع جوي إلى دول مثل مصر والجزائر، مما يعكس تحولاً نحو تقديم تقنيات عسكرية متطورة.[56]

في بعض الحالات، تُستخدم القروض والمساعدات الصينية لدعم صفقات الأسلحة، مما يزيد من تداخل التعاون العسكري مع التعاون الاقتصادي. على سبيل المثال، العديد من الدول الإفريقية تحصل على تمويلات صينية

[56] Howard W. French: China's Second Continent: How a (Million Migrants Are Building a New Empire in Africa (2014

لإنشاء مشاريع بنية تحتية عسكرية، مثل بناء قواعد بحرية ومطارات عسكرية. هذا يربط هذه الدول بشكل أكبر بالصين ويجعلها أكثر اعتمادًا على الدعم الصيني في المستقبل.

المهام التدريبية التي تقوم بها الصين تتجاوز التدريب التكتيكي لتشمل التعليم العسكري. الصين تستقبل عددًا متزايدًا من الضباط العسكريين الأفارقة في أكاديمياتها العسكرية، حيث يتم تدريبهم على العقيدة العسكرية الصينية وأساليب الحرب الحديثة. هذا التدريب يعزز من الروابط بين الجيوش الإفريقية والصينية، ويخلق شبكة من القادة العسكريين الذين تلقوا تدريبهم في الصين، مما يعزز النفوذ الصيني على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، التعاون الاستخباراتي بدأ يظهر كجزء من العلاقة العسكرية بين الصين وإفريقيا. في ظل التهديدات الإرهابية والإجرامية المتزايدة في بعض المناطق الإفريقية، توفر الصين دعمًا استخباراتيًا وتكنولوجيا مراقبة للدول الإفريقية. هذا التعاون يشمل تقديم تقنيات متطورة في مجالات المراقبة والاتصالات لتلك الدول لمساعدتها في مواجهة التهديدات الأمنية الداخلية.

الصين أيضًا تبني شبكة واسعة من العلاقات العسكرية الثنائية مع الدول الإفريقية. فإلى جانب مشاركتها في المهام متعددة الأطراف، مثل حفظ

السلام، تقوم الصين بعقد اتفاقيات دفاعية مباشرة مع دول مثل جنوب إفريقيا، مصر، نيجيريا، وأنغولا. هذه الاتفاقيات غالبًا ما تتضمن توفير المعدات العسكرية، التدريب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ما يعزز من التعاون العسكري الثنائي ويسهم في توسيع نفوذ الصين في المجالات الأمنية المختلفة.

من الجوانب التي يمكن أن تكون مثيرة للاهتمام هي السيطرة على التكنولوجيا العسكرية. الصين تركز بشكل متزايد على تصدير تكنولوجيا دفاعية متقدمة إلى الدول الإفريقية، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في مجال الابتكار العسكري في القارة. الأسلحة التي تصدرها الصين ليست فقط متاحة بأسعار تنافسية، ولكنها أيضًا تتميز بتكنولوجيا متقدمة تتناسب مع الاحتياجات الأمنية المتطورة للدول الإفريقية.

إن الوجود العسكري الصيني في إفريقيا لا يقتصر على القواعد العسكرية أو بيع الأسلحة فحسب، بل يشمل أيضًا تقديم الدعم اللوجستي، التدريب، التعاون الاستخباراتي، وتوفير التكنولوجيا المتقدمة. هذا النهج المتعدد الجوانب يعكس التزام الصين بتعزيز نفوذها في القارة وتأمين مصالحها الاستراتيجية في ظل المنافسة الدولية المتزايدة على إفريقيا.

إلى جانب الحضور العسكري الرسمي للصين في إفريقيا من خلال القوات المسلحة، هناك أيضًا شركات عسكرية وأمنية خاصة صينية تعمل في القارة. هذه الشركات تقدم خدمات أمنية واسعة النطاق تشمل حماية المنشآت والبنية التحتية، تأمين الأفراد، وتوفير التدريب الأمني للقوات المحلية. وجود هذه الشركات يمثل جزءًا من توسع الصين في إفريقيا، حيث تسعى إلى حماية استثماراتها ومشاريعها الضخمة، خاصة في المناطق غير المستقرة أمنيًا.

إحدى أبرز هذه الشركات هي "ديكين سكيوريتي" (Deqing Security)، التي توفر خدمات الأمن والحماية لعدد من المشاريع الصينية في إفريقيا. تعمل هذه الشركة في دول مثل جنوب السودان، نيجيريا، وأنغولا، حيث تقوم بتأمين المنشآت الحيوية مثل حقول النفط والموانئ التي تمولها الصين. تقدم الشركة خدمات حماية للمواطنين الصينيين الذين يعملون في مشاريع البنية التحتية والطاقة، مما يسهم في تأمين بيئة آمنة لاستمرار المشاريع الصينية في المناطق التي تعاني من اضطرابات أمنية.

شركة أخرى هي "هايتاي سكيوريتي" (Hai Tai Security)، التي تنشط في عدد من الدول الإفريقية، وخاصة في كينيا وغانا. تقدم هذه الشركة خدمات أمنية متكاملة تشمل الحماية الشخصية، تأمين الشركات،

وتوفير تدريب للقوات الأمنية المحلية. تتمثل مهمتها في تأمين المشاريع الصينية الكبرى التي تشهد استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعدين، حيث تسعى إلى حماية هذه الاستثمارات من التهديدات الأمنية المتعددة مثل الإرهاب والسرقات.

أيضا هناك شركة دي وي للأمن، التي تم تأسيسها في عام 2011، تُعد واحدة من أبرز الشركات الصينية الخاصة التي تقدم خدمات أمنية على المستوى الدولي. هذه الشركة تركز على حماية مشاريع البنية التحتية الصينية الكبرى في إفريقيا، مثل مشاريع النفط والغاز، وتوفير التدريب الأمني للقوات المحلية والموظفين الصينيين العاملين في تلك المناطق. تعمل شركة دي وي في دول إفريقية متعددة، بما في ذلك جنوب السودان، إثيوبيا، وكينيا، حيث تقدم خدمات واسعة النطاق تتضمن حماية المنشآت والمشاريع الهامة بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي.[57]

في إثيوبيا، على سبيل المثال، تتولى شركة دي وي حماية مشروع الغاز الطبيعي الضخم الذي تصل قيمته إلى 4 مليارات دولار، مما يجعله أكبر مشروع أمني تولته شركة صينية خارج الصين. كما تقدم الشركة تدريبًا للحراس المحليين الذين يعملون على تأمين مشاريع مثل سكة الحديد

---

[57]: Anna Ahronheim - China's Security Contractors in Africa: (The New Frontier for Private Military Companies (2022

القياسية في كينيا، التي تربط بين مومباسا ونيروبي. هذا التدريب يشمل تزويد الحراس بمهارات الحماية اللازمة لضمان سلامة المشاريع الحيوية.

في جنوب السودان، تلعب شركة دي وي دورًا كبيرًا في تأمين حقول النفط والبنية التحتية المتعلقة بها. أثناء اندلاع القتال في جوبا عام 2016، ساعدت الشركة في إجلاء أكثر من 330 عاملًا صينيًا كانوا محاصرين في مواقع مختلفة بسبب الصراع المسلح. على الرغم من أن موظفي شركة دي وي غالبًا ما يكونون غير مسلحين بسبب القيود القانونية الصينية، إلا أنها تتعاون مع القوات المحلية لضمان توفير الحماية الكافية.

بالإضافة إلى حماية المنشآت، تقدم دي وي تدريبات أمنية وتقنية للشركاء المحليين، حيث أجرت منذ تأسيسها آلاف الدورات التدريبية لتحسين قدرات القوات المحلية وضمان استجابة فعالة للأزمات.

هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تلعب دورًا مهمًا في حماية الاستثمارات الصينية الكبرى في إفريقيا، وخاصة في ظل تزايد التهديدات الأمنية في بعض الدول التي تستثمر فيها الصين بكثافة. وجود هذه الشركات يعتبر ضروريًا لضمان استمرارية العمل في مشاريع البنية التحتية الكبيرة مثل السكك الحديدية، الطرق، والموانئ، وكذلك حماية

حقول النفط والغاز التي تمثل جزءًا كبيرًا من الاستثمارات الصينية في إفريقيا.

إضافة إلى ذلك، توفر هذه الشركات تدريبات أمنية للقوات المحلية في بعض الدول الإفريقية. هذه التدريبات تهدف إلى تعزيز القدرات الأمنية للدول المضيفة من خلال تقديم التدريب على تكتيكات الحماية، مكافحة التهديدات الإرهابية، وإدارة الأزمات الأمنية. يتم ذلك غالبًا بالتعاون مع الحكومات المحلية لضمان أن القوات الأمنية قادرة على حماية المنشآت والمصالح الصينية في المناطق الحساسة.

تأثير وجود الصين على التنافس بين روسيا وأمريكا

الوجود الصيني المتزايد في إفريقيا له تأثير كبير على التنافس بين روسيا والولايات المتحدة على النفوذ في القارة. مع توسع الصين في إفريقيا عبر الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والطاقة والموارد الطبيعية، أدى ذلك إلى إعادة تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية في القارة، ما جعل التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا أكثر تعقيدًا.

الصين تعتبر منافسًا اقتصاديًا كبيرًا لكل من روسيا وأمريكا في إفريقيا، حيث قامت باستثمارات ضخمة في مشاريع مثل الطرق، السكك الحديدية،

والموانئ عبر مبادرة "الحزام والطريق". بينما تركّز الولايات المتحدة وروسيا بشكل أساسي على التعاون العسكري والاقتصادي التقليدي، فإن الصين تعتمد على "القوة الناعمة" وتبني العلاقات من خلال المشاريع الاقتصادية والتنموية.

تأثير الصين يتجاوز الاقتصاد ليشمل السياسة أيضًا. العديد من الدول الإفريقية تنظر إلى الصين كشريك اقتصادي أكثر تفضيلًا بسبب عدم ارتباط الاستثمارات الصينية بالشروط السياسية مثل تلك التي تأتي مع المساعدات الغربية. على الجانب الآخر، تركز روسيا على تقديم الدعم العسكري، بيع الأسلحة، وتقديم التعاون الدفاعي، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في الأمن الإفريقي.

الولايات المتحدة كانت تقليديًا تعتمد على النفوذ العسكري والاقتصادي في القارة من خلال برامج مثل المساعدات الإنمائية والتعاون العسكري عبر القيادة الإفريقية (AFRICOM). مع تزايد نفوذ الصين، تجد الولايات المتحدة نفسها في موقف يتطلب إعادة تقييم استراتيجيتها، مع تركيز أكبر على المنافسة الاقتصادية بدلاً من مجرد التعاون العسكري.

روسيا، التي تسعى إلى استعادة نفوذها في إفريقيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ترى في الصين شريكًا محتملاً وفي الوقت نفسه منافسًا. روسيا

تستغل الفضاء الذي قد تتركه الصين في القطاعات العسكرية والأمنية. ومع ذلك، تظل الصين مسيطرة على العديد من الجوانب الاقتصادية، ما يجعل التنافس مع روسيا أكثر وضوحًا في المجال الأمني وليس الاقتصادي.

الوجود الصيني أدى إلى إعادة توجيه التنافس بين روسيا وأمريكا في إفريقيا نحو استراتيجية تعتمد على كسب دعم الحكومات الإفريقية عبر التحالفات السياسية والأمنية، مع تركيز أقل على التنمية الاقتصادية المباشرة مقارنة بالصين.

من جهة أخرى، فإن مبادرة الحزام والطريق الصينية تؤثر بشكل كبير على النفوذ الأمريكي والروسي في إفريقيا من خلال تعزيز تواجد الصين كقوة اقتصادية وجيوسياسية رئيسية في القارة. تاريخيًا، كانت الولايات المتحدة تتمتع بنفوذ قوي في إفريقيا من خلال هيمنتها الاقتصادية والتأثير عبر المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. مع مبادرة الحزام والطريق، أصبحت الصين تقدم استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتنمية دون الشروط السياسية التي عادة ما تصاحب المساعدات الأمريكية والغربية. هذا التوجه من جانب الصين يؤدي إلى تقليل اعتماد

الدول الإفريقية على المساعدات الأمريكية، مما يضعف التأثير الاقتصادي لواشنطن في المنطقة.[58]

الولايات المتحدة تعتمد أيضًا على القوة الناعمة، مثل التعليم والمساعدات الإنسانية، لتعزيز نفوذها في إفريقيا. من خلال تقديم استثمارات مباشرة في البنية التحتية وتحقيق النمو الاقتصادي، تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الناعم، مما يقلل من النفوذ الأمريكي التقليدي في القارة. علاوة على ذلك، النفوذ السياسي والدبلوماسي للولايات المتحدة يتآكل ببطء، حيث تكسب الصين تأثيرًا متزايدًا في المنظمات الدولية بفضل دعم الدول الإفريقية التي تستفيد من استثماراتها، مما يحد من قدرة الولايات المتحدة على التأثير في القرارات الدولية ذات الصلة بإفريقيا.

من جهة أخرى، روسيا تسعى أيضًا إلى تعزيز نفوذها في إفريقيا من خلال وسائل مثل تقديم الدعم العسكري والتكنولوجي. مع ذلك، استثمارات الصين الهائلة في البنية التحتية والتكنولوجيا توفر بديلاً قوياً للدعم الروسي، مما يقلل من قدرة روسيا على تعزيز نفوذها الجيوسياسي في القارة. روسيا تعتمد على مصالحها في قطاعات الطاقة والمعادن في إفريقيا، ولكن مع دخول الصين كلاعب رئيسي في هذه القطاعات، تتزايد

---

[58] Stuenkel, Oliver - Post-Western World: How Emerging Powers Are Remaking Global Order (2021)

المنافسة على الموارد الإفريقية، مما يحد من نفوذ روسيا في تلك المجالات.

الصين تقدم بدائل اقتصادية قوية عبر شراكات طويلة الأجل في قطاعات متعددة، مما يؤدي إلى تغيير طبيعة التحالفات الإفريقية التقليدية. بينما تميل روسيا إلى بناء تحالفات قائمة على الدعم العسكري والسياسي، تركز الصين على الشراكات الاقتصادية المستدامة، مما يدفع الدول الإفريقية إلى إعادة تقييم علاقاتها بناءً على المصالح الاقتصادية التي تقدمها الصين.

بشكل عام، تسهم مبادرة الحزام والطريق في تقليص النفوذ الأمريكي والروسي في إفريقيا بشكل كبير. الصين تعتمد على استثمارات اقتصادية ضخمة وشراكات طويلة الأجل، مما يعيد تشكيل التوازن الجيوسياسي في القارة ويجعل من الصعب على الولايات المتحدة وروسيا الحفاظ على نفوذهما التقليدي.

تلعب الدبلوماسية دورًا محوريًا في إدارة التنافس بين الصين، روسيا، وأمريكا في إفريقيا، حيث تتخذ الدول الثلاث استراتيجيات دبلوماسية متنوعة لتعزيز نفوذها والتأثير على السياسات المحلية والإقليمية.

الدبلوماسية الصينية تركز بشكل كبير على تعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية من خلال مبادرة الحزام والطريق. تقدم الصين نفسها كشريك غير تدخلي، مما يعني أنها نادرًا ما تفرض شروطًا سياسية على استثماراتها، مما يجعلها شريكًا مفضلًا للعديد من الدول الإفريقية. الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تسعى إلى كسب الولاءات عبر الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الحيوية مثل الموانئ، الطرق، والطاقة. هذه الاستراتيجية تعزز النفوذ الصيني بشكل كبير، مع الحفاظ على صورة الصين كقوة ناعمة تقدم الدعم دون التدخل في الشؤون الداخلية.

أما روسيا، فتتبنى دبلوماسية قائمة على القوة الصلبة، حيث تعتمد بشكل كبير على الشراكات العسكرية وبيع الأسلحة، بالإضافة إلى تقديم الدعم في مجالات الأمن والتدريب العسكري. روسيا تسعى إلى بناء تحالفات استراتيجية مع الدول التي تحتاج إلى تعزيز قدراتها الدفاعية أو التي تواجه صراعات داخلية. من خلال هذه الدبلوماسية، تسعى موسكو إلى تعميق نفوذها الجيوسياسي في إفريقيا وإيجاد موطئ قدم في القارة من خلال العلاقات العسكرية.

الدبلوماسية الأمريكية تعتمد بشكل رئيسي على القوة الناعمة والسياسات القائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان. الولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على نفوذها عبر برامج المساعدات التنموية والإنسانية، بالإضافة

إلى الدعم الدبلوماسي والسياسي للدول التي تتبنى القيم الديمقراطية. واشنطن تعتمد أيضًا على المؤسسات متعددة الأطراف لتعزيز نفوذها، حيث تسعى إلى التأثير في السياسات الإفريقية من خلال دعم الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه هذه الاستراتيجية تحديات نتيجة لتراجع الانخراط الأمريكي مقارنة بالصعود الصيني والروسي في المنطقة.

الصين، على الرغم من نهجها الاقتصادي الصريح، بدأت أيضًا في تطوير دور دبلوماسي جديد في إفريقيا يتمثل في الوساطة في النزاعات الإقليمية، مثل دورها في تسهيل الحوار بين إثيوبيا وإريتريا. هذا يضيف بُعدًا سياسيًا جديدًا إلى الدبلوماسية الصينية في إفريقيا، حيث تسعى إلى تعزيز دورها كقوة استقرار، وليس مجرد شريك اقتصادي. الصين تعتمد أيضًا على دعمها لمشاريع الصحة العامة والتعليم، مما يعزز صورتها كقوة ناعمة تهدف إلى دعم التنمية الاجتماعية بجانب الاقتصادية.

بالنسبة لروسيا، في السنوات الأخيرة، بدأت موسكو في توسيع نفوذها من خلال توجيه شركات أمنية خاصة، مثل مجموعة "فاغنر"، إلى بعض الدول الإفريقية التي تعاني من نزاعات داخلية وعدم استقرار. هذا التحرك يوفر لروسيا نفوذًا غير رسمي ولكنه قوي، حيث تستطيع التأثير على الوضع السياسي والأمني في تلك الدول من خلال تقديم حلول أمنية. كما

أن روسيا تعمل على تعزيز نفوذها في مجالات التعدين والطاقة النووية، مستفيدة من القدرات التقنية العالية التي تقدمها في هذه القطاعات.

الولايات المتحدة تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على نفوذها بسبب تقليل اهتمامها بالقارة الإفريقية في السنوات الأخيرة. مع ذلك، تعمل واشنطن حاليًا على إعادة تركيز استراتيجيتها من خلال تعميق الشراكات الأمنية في مجالات مكافحة الإرهاب، وكذلك دعم الاستقرار الإقليمي في مناطق النزاع مثل منطقة الساحل. هذا بالإضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية عبر الاتفاقيات الحرة التي تمنح المنتجات الإفريقية وصولاً أكبر إلى الأسواق الأمريكية، ما يخلق نوعًا من التكامل الاقتصادي الذي يخدم المصالح الأمريكية في القارة.

الصراع الدبلوماسي بين هذه القوى الثلاث يتمحور حول جذب ولاء الدول الإفريقية وتأمين مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية. تلجأ هذه القوى إلى استخدام دبلوماسية متعددة الأبعاد تشمل الأدوات الاقتصادية، العسكرية، والإنسانية. في حين أن الصين تعتمد على القوة الاقتصادية، تعتمد روسيا على القوة العسكرية، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها من خلال دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.[59]

[59] Shinn, David H., and Joshua Eisenman. China and Africa: A Century of Engagement. University of Pennsylvania Press, 2012.

تتعامل كل من روسيا وأمريكا مع النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا بطرق تعكس مصالحهما الاستراتيجية المختلفة، حيث تسعى كل دولة إلى حماية نفوذها وتحقيق أهدافها الجيوسياسية والاقتصادية في القارة.

الولايات المتحدة تتعامل مع النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا من خلال مزيج من السياسات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية. واشنطن تنظر إلى التوسع الصيني في إفريقيا على أنه تحدٍ رئيسي لمصالحها الاقتصادية والأمنية، خاصة فيما يتعلق بالتأثير الصيني المتزايد في البنية التحتية الحيوية مثل الموانئ والطرق السريعة، وكذلك في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والاتصالات. في هذا السياق، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية عبر مبادرات مثل "Prosper Africa" التي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار الأمريكي في القارة. واشنطن أيضًا تركز على تقديم بدائل اقتصادية للصين من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات الخاصة وتشجيع الشركات الأمريكية على التوسع في إفريقيا. من الناحية الأمنية، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز شراكاتها العسكرية مع الدول الإفريقية من خلال التدريب العسكري وتقديم المساعدات الأمنية لمكافحة الإرهاب والتهديدات الأخرى، مما يعزز حضورها العسكري ويواجه النفوذ الصيني غير العسكري.

على الصعيد الدبلوماسي، تحاول الولايات المتحدة تسليط الضوء على الفرق بين النموذج الصيني والأمريكي في الشراكات مع إفريقيا، مشددة على دعمها للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. تحاول واشنطن تقديم نفسها كشريك مستدام وطويل الأمد يدعم التنمية الشاملة والحوكمة الرشيدة، مقارنة بالنموذج الصيني الذي يركز بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية والبنية التحتية دون التركيز على الشروط السياسية.

روسيا تتعامل مع النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا بمرونة، نظرًا لأن الصين وروسيا ليستا في حالة تنافس مباشر وصريح مثل الصين والولايات المتحدة. العلاقات بين روسيا والصين تتسم بالتعاون في بعض المجالات، خاصة في مواجهة النفوذ الغربي، لكن في إفريقيا، هناك منافسة ضمنية على النفوذ والموارد. روسيا تركّز على تعزيز نفوذها من خلال القوة الصلبة، بما في ذلك بيع الأسلحة، تقديم الدعم العسكري، وتوقيع اتفاقيات تعاون أمني مع العديد من الدول الإفريقية. تستغل روسيا هذه الشراكات لتعزيز تواجدها العسكري والسياسي في القارة، خاصة في مناطق النزاعات أو الدول التي تسعى إلى دعم عسكري دون شروط سياسية كبيرة.

من الناحية الاقتصادية، تدرك روسيا أن قدراتها الاستثمارية لا تضاهي الصين، لذلك تسعى إلى التركيز على المجالات التي تستطيع فيها تقديم

مزايا فريدة، مثل قطاع الطاقة (النفط والغاز) والموارد الطبيعية (المعادن). روسيا تستخدم نفوذها في هذه القطاعات لتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية التي تسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الشركاء التقليديين مثل الولايات المتحدة أو أوروبا.

على الصعيد الدبلوماسي، تميل روسيا إلى تجنب المواجهة المباشرة مع الصين في إفريقيا، بل تحاول أحيانًا الاستفادة من الوجود الصيني الكبير لتعزيز مواقفها، مع التركيز على بناء علاقات استراتيجية مع الدول الإفريقية التي ترغب في تنويع شركائها الدوليين دون الاعتماد الكامل على أي قوة عظمى واحدة.

الولايات المتحدة تحاول مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا من خلال تعزيز علاقاتها مع المؤسسات متعددة الأطراف مثل الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية والأمم المتحدة، مشجعة الدول الإفريقية على التعاون مع هذه المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة بشكل يقلل من اعتمادها على الشراكات الثنائية مع الصين. هذه الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز صورة الولايات المتحدة كداعم للتنمية الشاملة وبناء القدرات المحلية في القارة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل واشنطن على تطوير مبادرات "القوة الاقتصادية الذكية" التي تركز على دعم الابتكار التكنولوجي

والتعليم والتدريب المهني، مما يوفر بدائل اقتصادية تتجاوز مشاريع البنية التحتية التي تقدمها الصين.

في المجال الرقمي، تحاول الولايات المتحدة التنافس مع الصين، التي تهيمن على قطاع الاتصالات في العديد من الدول الإفريقية، من خلال تقديم بدائل تقنية تراعي قضايا الخصوصية والأمن السيبراني. تحاول واشنطن تقديم هذه البدائل بطريقة شفافة لتعزيز الثقة مع الدول الإفريقية التي تعاني من مخاوف تتعلق بالتكنولوجيا الصينية.

على الجانب الآخر، تسعى روسيا إلى تعزيز تحالفاتها في إفريقيا، خاصة في شمال القارة مع دول مثل مصر والجزائر، من خلال توسيع نطاق التعاون العسكري والسياسي. موسكو تركّز على التحالفات التي يمكن أن توفر لها نقاط نفوذ استراتيجية طويلة الأمد في المنطقة، مما يساعدها على مواجهة النفوذ الصيني في مناطق معينة.

في الوقت نفسه، تستفيد الولايات المتحدة وروسيا من بعض التوترات التي بدأت تظهر بين الصين والدول الإفريقية، حيث تعبر بعض هذه الدول عن قلقها من الديون المتزايدة وشروط القروض الصينية. تقوم واشنطن

وموسكو بمحاولات لاستغلال هذه التوترات عبر تقديم بدائل أقل تقييدًا وشراكات تُعد أكثر فائدة على المدى الطويل.[60]

التنافس الثلاثي

في السنوات الأخيرة، أصبحت القارة الإفريقية ساحةً رئيسية للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى: الصين، روسيا، والولايات المتحدة. هذا التنافس لا يتعلق فقط بالهيمنة الاقتصادية، بل يمتد ليشمل المجالات السياسية، العسكرية، والدبلوماسية. لكل من هذه القوى استراتيجية مختلفة تهدف إلى تعزيز نفوذها وتأمين مصالحها في قارة غنية بالموارد الطبيعية والأسواق الواعدة. الصين تسعى لتعزيز حضورها من خلال مبادرة الحزام والطريق واستثمارات ضخمة في البنية التحتية، بينما تركز روسيا على تعزيز علاقاتها العسكرية وتقديم الدعم الأمني للدول التي تواجه نزاعات داخلية. في المقابل، تعتمد الولايات المتحدة على أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية، موازنة بين المصالح الاقتصادية ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا التنافس الثلاثي يخلق بيئة معقدة تتفاعل فيها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بطرق قد تعيد تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في إفريقيا لعقود قادمة.

---

[60] Brautigam, Deborah - The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa (2020).

الأمريكي الصيني

التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية يتمحور حول الهيمنة الاقتصادية والسياسية في ظل اختلاف استراتيجيات كل من الولايات المتحدة والصين. الصين تستثمر بشكل كبير في البنية التحتية الإفريقية من خلال مبادرة الحزام والطريق، حيث تقوم بتمويل مشاريع ضخمة في مجالات مثل الطرق والموانئ والاتصالات والطاقة، ما يجعلها الشريك الاقتصادي الأهم للعديد من الدول الإفريقية. تقدم الصين قروضًا ميسرة وشراكات طويلة الأجل تركز على تطوير البنية التحتية دون فرض شروط سياسية واضحة، مما يجعلها شريكًا مرغوبًا لدى العديد من الحكومات الإفريقية.

من ناحية أخرى، تعتمد الولايات المتحدة على القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية، حيث تسعى إلى تعزيز التجارة والاستثمار من خلال برامج مثل "أغوا" (قانون النمو والفرص في إفريقيا) التي تمنح المنتجات الإفريقية وصولًا إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم جمركية. بالإضافة إلى ذلك، الولايات المتحدة تركز على تقديم المساعدات التنموية والإنسانية، مع دعم الجهود لتعزيز الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في القارة، وهي نقطة تمثل اختلافًا جوهريًا عن النموذج الصيني الذي يميل إلى التركيز على التنمية الاقتصادية فقط.

الولايات المتحدة ترى في النفوذ الصيني المتزايد تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية في إفريقيا، خصوصًا في ظل توسع الصين في مجالات مثل التكنولوجيا والاتصالات والطاقة المتجددة. لذلك، تحاول واشنطن تعزيز وجودها من خلال مبادرات جديدة تركز على تعزيز التعاون الاقتصادي والابتكار التكنولوجي، بالإضافة إلى الشراكات الأمنية التي تسعى لمواجهة التهديدات الإرهابية والإجرامية في القارة. في هذا السياق، تعمل الولايات المتحدة على تطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال تقديم بدائل للتأثير الصيني، مع التركيز على بناء قدرات محلية وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

في الوقت نفسه، التنافس السياسي والدبلوماسي بين البلدين يتزايد، حيث تسعى الصين إلى كسب دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية، ما يعزز من موقفها في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. الولايات المتحدة، من جانبها، تعمل على تقديم نفسها كحليف أكثر شفافية وملتزمًا بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتسعى لتعزيز مكانتها عبر المبادرات التي تدعم الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة.[61]

[61] **Corkin, Lucy.** "Chinese Infrastructure Investment in Africa: The Role of the Belt and Road Initiative." *International Affairs Journal*, Vol. 96, no. 3, 2020, pp. 645-662

الروسي الصيني

التنافس الروسي الصيني في القارة الإفريقية يتخذ طابعًا معقدًا، حيث تسعى كل من روسيا والصين إلى تعزيز نفوذها بطرق مختلفة وأحيانًا متكاملة. رغم التعاون بين البلدين على الساحة الدولية، إلا أنهما يتنافسان على النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي في إفريقيا. الصين هي القوة الاقتصادية الأكبر في إفريقيا، حيث تعد أكبر مستثمر في مشاريع البنية التحتية والتطوير الاقتصادي من خلال مبادرة الحزام والطريق. تقدم الصين قروضًا ميسرة واستثمارات ضخمة في الطرق والموانئ ومحطات الطاقة، مما يعزز موقعها كأكبر شريك تجاري للقارة. في المقابل، تركز روسيا على قطاعات الطاقة والتعدين، حيث تستغل الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن. تسعى روسيا لتعزيز وجودها من خلال الشركات الروسية الكبرى التي تطور مشاريع في دول إفريقية عدة، ورغم أن استثماراتها لا تصل لحجم الاستثمارات الصينية، فإنها تركز على القطاعات التي تمتلك فيها خبرة وتقنية قوية.

في المجال العسكري، تعتمد روسيا على صفقات الأسلحة والتدريبات العسكرية والخدمات الأمنية من خلال شركات مثل مجموعة "فاغنر"، مما يعزز علاقاتها مع حكومات تسعى للدعم العسكري مثل السودان ومالي. الصين، من جهتها، تركز على التعاون الأمني من خلال مساهماتها في

قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبناء قاعدة عسكرية في جيبوتي لتعزيز تواجدها في المنطقة.

على الصعيد السياسي، تتبع الصين سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، مما يجعلها شريكًا مفضلًا للعديد من الحكومات التي ترغب في تحقيق التنمية دون ضغوط سياسية. تقدم الصين دعمًا دبلوماسيًا قويًا للدول الإفريقية في المحافل الدولية، وتوفر مساعدات اقتصادية بدون شروط سياسية صارمة. في المقابل، تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها السياسي من خلال بناء علاقات مباشرة مع الحكومات التي تحتاج إلى دعم سياسي وعسكري، خصوصًا تلك التي تواجه عقوبات أو اضطرابات داخلية.[62]

الروسي الأمريكي

اتخذ التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في إفريقيا عدة أبعاد، مع تطور استراتيجيات كل منهما لتعزيز نفوذها في القارة ضمن سياق عالمي متغير.

روسيا تبنت مقاربة جديدة لتعزيز وجودها في إفريقيا بعد فترة من التراجع في النفوذ خلال التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. أحد العناصر

---

[62] **Miller, Judith.** *China, Russia, and the Scramble for Africa.* Council on Foreign Relations, 2021.

الرئيسية في الاستراتيجية الروسية كان تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية. قدمت روسيا صفقات أسلحة وتدريبات عسكرية للعديد من الدول الإفريقية مثل السودان، الجزائر، وأنغولا. كما اعتمدت موسكو على شركات الأمن الخاصة، مثل مجموعة "فاغنر"، لتعزيز نفوذها في البلدان التي تعاني من نزاعات، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي، حيث ساعدت في تدريب القوات المحلية وتأمين الاستقرار السياسي بما يخدم المصالح الروسية.

بالإضافة إلى ذلك، ركزت روسيا على تطوير التعاون في مجال الطاقة والتعدين، مستفيدة من قدراتها في مجالات استخراج النفط، الغاز، والموارد الطبيعية. الشركات الروسية، بما في ذلك شركة "روسنفت" و"لوك أويل"، دخلت في شراكات مع حكومات إفريقية لاستخراج موارد الطاقة، مما عزز النفوذ الاقتصادي الروسي في القارة. روسيا أيضًا عززت تعاونها في مجال الطاقة النووية، حيث قدمت عروضًا لتطوير محطات نووية لتوليد الكهرباء في دول مثل مصر ونيجيريا، مما جعلها لاعبًا مهمًا في قطاع الطاقة الإفريقي.

على الجانب الآخر، الولايات المتحدة اتبعت استراتيجية مختلفة، مركزة بشكل رئيسي على استخدام "القوة الناعمة" والدبلوماسية الاقتصادية لدعم نفوذها في إفريقيا. برنامج "أغوا" (قانون النمو والفرص في إفريقيا)، الذي

يسمح للدول الإفريقية بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة بدون رسوم جمركية، كان أحد الأدوات الاقتصادية الرئيسية لتعزيز العلاقات الأمريكية الإفريقية. واشنطن سعت أيضًا إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في القارة من خلال مبادرات مثل "Power Africa"، التي تهدف إلى توفير الطاقة الكهربائية للملايين في الدول الإفريقية من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص.

إلى جانب الدعم الاقتصادي، الولايات المتحدة ركزت على تعزيز الشراكات الأمنية في إفريقيا، خاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والإرهاب. واشنطن دعمت العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب في مناطق مثل الصومال ومنطقة الساحل من خلال برامج تدريبية وتوفير الدعم العسكري للقوات المحلية. التحالفات الأمنية الأمريكية، مثل القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM)، سعت إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية المصالح الأمريكية من خلال دعم الدول الإفريقية في مكافحة الجماعات الإرهابية المتطرفة.

مع ذلك، تراجع اهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا في بعض الفترات نتيجة لتحولات سياسية داخلية واهتمام أكبر بمناطق أخرى مثل الشرق الأوسط

وآسيا. هذا الفتور أتاح لروسيا فرصة لتوسيع نفوذها، خاصة في الدول التي تبحث عن شراكات جديدة بعيدة عن الغرب.[63]

الفصل الثالث: التحولات السياسية في إفريقيا

مع اشتداد التنافس الدولي في القرن الحادي والعشرين، باتت إفريقيا مسرحًا لتغيرات جيوسياسية عميقة تعيد صياغة ملامح القارة سياسياً واقتصادياً. وسط هذا التنافس، تصطدم ثلاث قوى عالمية—روسيا، الصين، والولايات المتحدة—في سباق للهيمنة والنفوذ، ليس فقط على موارد القارة الطبيعية الهائلة، بل على مستقبلها السياسي وموقعها الاستراتيجي في النظام العالمي.

[63] Ploch, Lauren. U.S. Engagement in Africa: Advancing Security and Prosperity. Congressional Research Service, 2020

تحولات السياسة في إفريقيا لا يمكن فصلها عن الحراك الدولي الذي تفرضه هذه القوى العظمى. فمنذ نهاية الحرب الباردة، وجد العالم نفسه أمام نظام عالمي متعدد الأقطاب تتنافس فيه القوى الكبرى على النفوذ بأساليب متباينة، كل وفق مصالحه واستراتيجياته الخاصة. روسيا، التي تسعى لإعادة بناء نفوذها العالمي، وجدت في إفريقيا فرصة لاستعادة توازن القوى في مواجهة الهيمنة الغربية، من خلال التحالف مع أنظمة مناوئة للمصالح الأمريكية والغربية عامة. من جهة أخرى، تنظر الصين إلى القارة بوصفها امتدادًا لمبادرة "الحزام والطريق"، تسعى من خلاله إلى تعزيز قوتها الاقتصادية وتوسيع نطاق نفوذها السياسي من خلال أدوات القوة الناعمة والاستثمار المكثف في البنية التحتية والتنمية.

أما الولايات المتحدة، التي كانت على مدى عقود القوة المهيمنة في السياسة الإفريقية عبر سياسات المساعدات والتدخلات العسكرية، تجد نفسها اليوم أمام تحدٍ كبير في مواجهة صعود هذه القوى. تراجعت سيطرتها النسبية مع ازدياد النفوذ الصيني والروسي، وهي الآن تحاول إعادة صياغة استراتيجيتها بما يتماشى مع الواقع الجديد، عبر مزيج من القوة الصلبة والتحالفات الأمنية مع بعض الدول الإفريقية.

تكمن أهمية دراسة التحولات السياسية في إفريقيا في فهم مدى تعقيد هذه الديناميات وما تعنيه للقارة في المستقبل. لا يمكن النظر إلى التنافس بين

هذه القوى الكبرى على أنه مجرد صراع على النفوذ الاقتصادي، بل هو صراع على إعادة تشكيل النظام السياسي في القارة، وعلى من سيحدد ملامح هذا النظام. كيف ستؤثر هذه المنافسة على الديمقراطية، الحكم الرشيد، والاستقرار السياسي في القارة؟ وهل يمكن للقوى الإفريقية المحلية أن تجد مساحة للمناورة وسط هذا الصراع الدولي؟

تأثير التنافس الدولي على الأنظمة السياسية الإفريقية

التنافس الثلاثي بين روسيا، الولايات المتحدة، والصين في إفريقيا له تأثيرات متناقضة على الديمقراطية في القارة. كل من هذه القوى تعتمد استراتيجيات مختلفة لتحقيق مصالحها، وتتباين نتائج تدخلاتها على مسار الديمقراطية حسب الأولويات السياسية والاقتصادية لكل قوة.

من جانبها، تسعى روسيا منذ نهاية الحرب الباردة إلى تعزيز نفوذها في إفريقيا من خلال دعم الأنظمة السياسية غير الديمقراطية التي تجد في موسكو حليفًا غير ملتزم بمبادئ حقوق الإنسان أو الحريات السياسية. تسعى موسكو إلى التحالف مع الأنظمة السلطوية التي ترى فيها وسيلة للحفاظ على الاستقرار السياسي في ظل تراجع النفوذ الغربي. تعتمد على تقديم الدعم العسكري وتوريد الأسلحة وحتى استخدام مرتزقة مثل مجموعة "فاغنر" لتعزيز هذه الأنظمة. في هذا السياق، فإن تدخلات

روسيا غالبًا ما تؤدي إلى تقويض مسار الديمقراطية. فالدول التي تحظى بالدعم الروسي، مثل السودان، جمهورية إفريقيا الوسطى، وليبيا، استفادت من هذا الدعم لقمع المعارضة السياسية والحفاظ على السلطة دون الحاجة إلى إجراء انتخابات حرة أو تعزيز الحوكمة الديمقراطية.

على الجانب الآخر، تتبع الصين نهجًا مختلفًا يعتمد على البراغماتية الاقتصادية. بكين تستثمر في البنية التحتية والمشاريع الكبرى دون التدخل المباشر في الشؤون السياسية للدول التي تتعامل معها. الصين تعتمد على مبدأ "عدم التدخل" في السياسات الداخلية، ما يعني أنها لا تضغط على الحكومات الإفريقية لتعزيز الديمقراطية أو حقوق الإنسان. بالنسبة للحكومات الإفريقية، هذا النهج يسمح لها بالحصول على دعم اقتصادي ضخم دون الحاجة إلى تقديم تنازلات سياسية أو تعزيز المؤسسات الديمقراطية. رغم أن هذا قد يخلق بيئة مستقرة اقتصاديًا، إلا أنه في بعض الحالات يشجع الأنظمة على تجنب الإصلاحات السياسية التي قد تؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي.

من جانبها، كانت الولايات المتحدة على مدى عقود تروج للديمقراطية وحقوق الإنسان كجزء من استراتيجيتها الخارجية في إفريقيا. من خلال المساعدات التنموية والتحالفات العسكرية، تحاول واشنطن تعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية. ومع ذلك، فإن السياسة الأمريكية في

إفريقيا ليست خالية من التناقضات. ففي بعض الأحيان، دعمت الولايات المتحدة أنظمة غير ديمقراطية إذا كانت تلك الأنظمة تحقق مصالحها الاستراتيجية أو تساعد في مكافحة الإرهاب. هذا النهج المتباين أدى إلى تشويش الرسالة الأمريكية بشأن الديمقراطية، حيث قد تجد بعض الدول الإفريقية دعمًا من واشنطن رغم أنها لم تلتزم بإجراء إصلاحات ديمقراطية جوهرية.

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد حاولت تعزيز الديمقراطية في بعض الدول، فإن التنافس الدولي من القوى الكبرى، بما في ذلك روسيا والصين، غالبًا ما أدى إلى تعزيز الأنظمة السلطوية في إفريقيا بدلاً من تقويضها. البلدان التي تتلقى دعمًا اقتصاديًا أو عسكريًا من هذه القوى العظمى غالبًا ما تجد نفسها غير مضطرة لإجراء الإصلاحات الديمقراطية التي تطلبها شعوبها أو المنظمات الدولية، بل تستمر في تعزيز سلطاتها بفضل هذا الدعم.

يظهر أن تأثير التنافس الثلاثي على الديمقراطية في إفريقيا معقد ومتباين. في الوقت الذي تحاول فيه بعض القوى الكبرى تعزيز الديمقراطية من خلال دعم الحكم الرشيد والمؤسسات، تسعى قوى أخرى إلى تحقيق مصالحها من خلال دعم الأنظمة القائمة دون اعتبار لإصلاحات سياسية أو حقوق إنسان. وفي هذا السياق، تبدو الديمقراطية في إفريقيا عالقة بين

رؤى متناقضة تتأرجح بين التمكين والتقويض، ما يخلق بيئة سياسية غير مستقرة وغير متوازنة في القارة.[64]

التنافس بين القوى الكبرى في إفريقيا كان له تأثيرات كبيرة على الأنظمة والدول الإفريقية، وتباينت نتائجه من دولة لأخرى فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية أو تقويضها. القوى الإفريقية، التي تقع في قلب هذا التنافس، لم تكن مجرد ضحايا أو متلقية للتأثيرات الخارجية فحسب، بل اتخذت مواقف استباقية لتحقيق مصالحها، مما أثر بدوره على مسار الديمقراطية في هذه الدول.

في بعض الدول الإفريقية، أدى التنافس الدولي إلى تقويض الديمقراطية بشكل واضح. هذه الدول غالبًا ما تكون ذات أنظمة سياسية ضعيفة أو سلطوية، استفادت من الدعم الخارجي لتعزيز قبضتها على السلطة. على سبيل المثال، في دول مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، السودان، وزيمبابوي، أدى التنافس الدولي إلى دعم الأنظمة التي تعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية للبقاء في السلطة. هذه الأنظمة استفادت من التنافس الثلاثي من خلال تلقي الدعم العسكري أو الاقتصادي من دول خارجية، مما قلل من حاجتها إلى الالتزام بإصلاحات ديمقراطية. نتيجة لذلك، شهدت هذه الدول قمعًا للمعارضة وتزايدًا في الحكم السلطوي، مع تجاهل

[64] Martinez, Javier. Africa's Great Power Game: Competing for Influence in a Fragmented Continent. Routledge, 2020.

مطالب الشعوب بالديمقراطية وحقوق الإنسان. الدعم الخارجي وفر للأنظمة مساحة للتنصل من الضغط الداخلي والدولي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، مما أدى إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية.

في جمهورية إفريقيا الوسطى، كانت التدخلات الدولية جزءًا أساسيًا من التنافس الجيوسياسي الذي أدى إلى تقويض الديمقراطية في البلاد. منذ سقوط نظام الرئيس فرانسوا بوزيزي عام 2013، دخلت جمهورية إفريقيا الوسطى في دوامة من العنف الداخلي بين الميليشيات المسيحية والمسلمة، مما دفع العديد من القوى الدولية إلى التدخل، من بينها فرنسا، روسيا، والأمم المتحدة.

روسيا، على وجه الخصوص، لعبت دورًا كبيرًا في تعزيز الأنظمة السلطوية داخل البلاد من خلال تدخلها العسكري. فقد أرسلت مرتزقة من مجموعة "فاغنر" لدعم حكومة الرئيس فاوستين أرشانج توادیرا. توادیرا، الذي واجه تحديات أمنية كبيرة من الجماعات المسلحة، اعتمد بشكل كبير على هذا الدعم العسكري للبقاء في السلطة. بدلاً من تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإجراء إصلاحات سياسية، اعتمدت الحكومة على القوة العسكرية والدعم الروسي لقمع التمردات الداخلية. هذا الدعم لم يكن مشروطًا بتشجيع الحوكمة الرشيدة أو تعزيز حقوق الإنسان، بل كان مرتبطًا بمصالح روسيا الاستراتيجية في المنطقة، بما في ذلك الوصول إلى

الموارد الطبيعية واستغلال الاضطرابات لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

وبهذا، أصبح نظام توادیرا أكثر استبدادية، مستفيدًا من دعم روسيا العسكري واللوجستي، مما قلل من الضغوط الداخلية والخارجية لإجراء انتخابات حرة أو تعزيز الديمقراطية. عوضًا عن ذلك، أصبح التنافس الدولي في البلاد وسيلة للحفاظ على السلطة عن طريق القوة، وليس من خلال الإصلاح السياسي أو التمثيل الديمقراطي.

يمكن أن نرى أن جمهورية إفريقيا الوسطى قد عانت من تدخلات خارجية متعاقبة على مر العقود، مما جعل الدولة تعتمد بشكل مفرط على القوى الخارجية لحفظ النظام وتثبيت السلطة. أحد الأسباب الرئيسية وراء ضعف المؤسسات الديمقراطية في البلاد هو الانقسام الطائفي العميق الذي تفاقم مع تدخل القوى الدولية. على سبيل المثال، في عام 2013 عندما اندلعت الحرب الأهلية بين مليشيات السيليكا (ذات الغالبية المسلمة) والمناهضين (ذات الغالبية المسيحية)، تدخلت القوات الفرنسية والأمم المتحدة لفرض نوع من الاستقرار، ولكن سرعان ما تبين أن الحل العسكري لم يكن مستدامًا.

التدخل الروسي منذ عام 2018 أعطى النظام في بانغي القدرة على مقاومة أي ضغوط خارجية لفتح المجال السياسي أو تعزيز الديمقراطية. قوات "فاغنر" الروسية ليست فقط قوة عسكرية، ولكنها أيضًا قوة سياسية واقتصادية، حيث قامت بتأمين المناجم الغنية بالذهب والماس، مما عزز من تأثير روسيا في القرار السياسي للدولة. النظام في جمهورية إفريقيا الوسطى أصبح يعتمد أكثر على هذه الموارد الاقتصادية التي توفرها روسيا مقابل قمع المعارضة ومنع أي محاولة حقيقية لإجراء انتخابات حرة وشفافة. وبالتالي، نجد أن الحالة السياسية في البلاد تعززت بالتحالفات الخارجية التي رسخت منطق القوة على حساب بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة.

في السودان، كان التنافس الدولي بين القوى الكبرى له تأثير عميق على مسار الديمقراطية في البلاد، وغالبًا ما أدى إلى تقويضها بدلاً من تعزيزها. خلال فترة حكم عمر البشير، كان السودان ساحة للتنافس بين الغرب من جهة، والقوى المناهضة للغرب مثل الصين وروسيا من جهة أخرى. البشير، الذي حكم السودان بقبضة من حديد لأكثر من ثلاثة عقود، استطاع الاستفادة من هذا التنافس لتعزيز سلطته، حيث تحالف مع الصين للحصول على دعم اقتصادي واستثماري ضخم دون الحاجة إلى تقديم تنازلات سياسية أو تعزيز الديمقراطية.

الصين استثمرت بشكل كبير في قطاع النفط والبنية التحتية السودانية، بينما دعمت روسيا نظام البشير دبلوماسيًا وعسكريًا، بما في ذلك عبر صفقات أسلحة ودعم استراتيجي. هذا التنافس الدولي مكّن البشير من البقاء في السلطة لفترة أطول، حيث وفر له الدعم الخارجي القدرة على مقاومة الضغوط الداخلية والدولية لإجراء إصلاحات ديمقراطية. التنافس على النفوذ في السودان أدى إلى تكريس الاستبداد في البلاد، حيث كان البشير قادرًا على تحييد أي دعوات للتحول الديمقراطي من خلال الاعتماد على الدعم الاقتصادي والعسكري من هذه القوى.

حتى بعد الإطاحة بالبشير في عام 2019، لم ينتهِ تأثير التنافس الدولي. المرحلة الانتقالية التي تلت سقوط البشير شهدت تدخلات دولية متباينة من أجل التأثير على مسار السودان السياسي. القوى العسكرية والسياسية السودانية ما زالت متأثرة بهذا التنافس، مما يعقد عملية الانتقال إلى نظام ديمقراطي مستقر. التدخلات الخارجية المستمرة تجعل من الصعب على السودان تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي.

يمكن النظر إلى العلاقة بين النظام السوداني والتغيرات الإقليمية والدولية في العقدين الأخيرين، وخاصة في مرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011. الانفصال جاء كنتيجة لضغوط دولية طويلة الأمد، ولكن بعد ذلك دخل السودان في دوامة من الأزمات الاقتصادية والسياسية.

الصين وروسيا كانتا شريكين رئيسيين للسودان، وخصوصًا في قطاع النفط الذي كان مصدرًا رئيسيًا لعائدات الدولة حتى فقدت الخرطوم السيطرة على معظم حقول النفط بعد الانفصال.

استفاد البشير من هذه العلاقات ليظل في السلطة حتى مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة الضغوط الداخلية والدولية. بالنسبة للصين، السودان كان حجر الزاوية في استراتيجيتها في شرق إفريقيا، حيث لم يكن مطلوبًا من السودان أي تحسينات ديمقراطية مقابل الاستثمارات الصينية، بل كان التركيز منصبًا على تأمين المصالح الاقتصادية. هذه العلاقة سمحت للنظام السوداني بقمع الاحتجاجات الشعبية المتكررة، واستمرار سيطرة الجيش على مفاصل الدولة. وحتى بعد الثورة التي أطاحت بالبشير، كان للجيش الذي تربطه علاقات وثيقة بروسيا والصين دور كبير في السيطرة على المرحلة الانتقالية، مما قوض فرص التحول الديمقراطي الكامل.

في زيمبابوي، كان التنافس الدولي أيضًا عاملًا رئيسيًا في تقويض الديمقراطية وتعزيز الاستبداد. خلال حكم روبرت موغابي، الذي استمر لأكثر من ثلاثة عقود، اعتمد النظام الزيمبابوي على الدعم من قوى خارجية، وخاصة الصين، للحفاظ على السلطة ومواجهة الضغوط الغربية.[65]

[65] Chazan, Naomi. Politics and Society in Contemporary Africa. Lynne Rienner Publishers, 2019.

الصين كانت شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا لزيمبابوي خلال حكم موغابي، حيث قدمت الدعم الاقتصادي والاستثماري دون أي مطالب بالتغيير السياسي أو الإصلاح الديمقراطي. هذا الدعم سمح لموغابي بالبقاء في السلطة رغم التدهور الاقتصادي الحاد والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. الاعتماد على الصين كان وسيلة لموغابي لتجنب العقوبات الغربية التي فرضت عليه بسبب قمع المعارضة وتزوير الانتخابات. بدلاً من تحسين الوضع السياسي أو الاستجابة لمطالب الديمقراطية، لجأ موغابي إلى الصين كحليف استراتيجي، مما سمح له بتكريس حكمه الاستبدادي.

حتى بعد إزاحة موغابي في عام 2017، لم تنتهِ تأثيرات التنافس الدولي على زيمبابوي. النظام الجديد بقيادة إيمرسون منانغاغوا واصل الاعتماد على الدعم الصيني ورفض تقديم تنازلات سياسية جوهرية. الانتخابات التي أجريت بعد إزاحة موغابي شهدت اتهامات واسعة بالتزوير والقمع، مما يدل على أن النظام السياسي في زيمبابوي لم يتغير كثيرًا رغم تغيير القيادة.

إن العلاقات بين النظام السياسي في زيمبابوي والصين تعود إلى فترة الكفاح ضد الاستعمار البريطاني. كانت الصين داعمًا رئيسيًا لحركة زانو-بي إف بقيادة روبرت موغابي في السبعينيات، وقد تطورت هذه

العلاقات لتصبح محورًا رئيسيًا لبقاء نظام موغابي في السلطة. بعد الاستقلال، اتخذ موغابي من الصين حليفًا استراتيجيًا، ليس فقط اقتصاديًا ولكن أيضًا سياسيًا، حيث استخدم المساعدات الصينية في مشاريعه الزراعية ومبادراته لإعادة توزيع الأراضي التي أدت إلى تدمير الاقتصاد الزراعي في البلاد.

أثناء العقوبات الغربية المفروضة على نظام موغابي بسبب انتهاكاته لحقوق الإنسان، لعبت الصين دورًا كبيرًا في توفير الدعم المالي والمعدات العسكرية. هذا الدعم سمح لموغابي بتفادي الضغوط الغربية والإبقاء على سيطرة حزبه على السلطة. ولكن في الوقت ذاته، تركت سياسات موغابي الاقتصادية البلاد في حالة من الركود الاقتصادي الشديد، مما أدى إلى ارتفاع التضخم وتدهور مستوى المعيشة.

بعد إزاحة موغابي في 2017، كانت هناك آمال بأن يعيد النظام الجديد بناء مؤسسات الدولة ويدفع نحو انتخابات نزيهة وإصلاحات ديمقراطية. ومع ذلك، استمر النفوذ الصيني، حيث واصلت الحكومة الجديدة بقيادة إيمرسون منانغاوا السير على نهج موغابي في الاعتماد على الصين كمصدر رئيسي للاستثمار والدعم العسكري. هذا الاستمرار في السياسة السابقة حال دون تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، حيث بقيت الانتخابات

مشوبة بالتزوير والتدخلات العسكرية، واستمر النظام في السيطرة على البلاد من خلال استخدام القوة والتحالفات الاقتصادية مع الصين.[66]

على النقيض من ذلك، هناك دول أخرى في إفريقيا حاولت استغلال هذا التنافس لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. بعض الدول، مثل غانا، السنغال، وبوتسوانا، اتخذت مسارًا مغايرًا عبر الاستفادة من المنافسة الدولية لتطوير مؤسساتها الديمقراطية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد. هذه الدول اعتمدت على تنويع علاقاتها الدولية للحصول على الدعم التنموي والاقتصادي، مع الحفاظ على استقلالية قراراتها السياسية. في هذا السياق، ساهم التنافس الدولي في تعزيز الديمقراطية، حيث استفادت هذه الدول من المساعدات والاستثمارات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مما أدى بدوره إلى تعزيز الاستقرار السياسي ودعم المؤسسات الديمقراطية. تلك الدول أدركت أهمية الحكم الرشيد كعنصر أساسي لاستمرار الدعم الخارجي، وسعت إلى تعزيز الديمقراطية من خلال إصلاحات سياسية حقيقية وتنظيم انتخابات شفافة.

غانا تعد واحدة من الدول الإفريقية التي نجحت في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال استغلال التنافس الدولي لصالحها. بعد فترة من

---

[66] Ching Kwan Lee. The Specter of Global China: Politics, Labor, and Foreign Investment in Africa. University of Chicago Press, 2017.

الحكم العسكري، بدأت غانا في التحول نحو الديمقراطية في أوائل التسعينيات. انتخابات 1992 كانت نقطة تحول في تاريخ البلاد، حيث انتقلت السلطة بطريقة سلمية بين الأحزاب السياسية المتنافسة. منذ ذلك الحين، أصبحت غانا مثالاً يحتذى به في استقرار العملية الديمقراطية في إفريقيا، حيث أُجريت عدة انتخابات شفافة ونزيهة.

غانا استغلت التنافس الدولي لصالحها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات التنموية من قوى متعددة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. الغربيون قدموا مساعدات مرتبطة بتعزيز الحكم الرشيد، مكافحة الفساد، ودعم الشفافية في العملية السياسية. وفي الوقت نفسه، استفادت غانا من الاستثمارات الصينية في قطاعات مثل البنية التحتية والتعدين، مع الحفاظ على استقلالية قراراتها السياسية. القيادة الغانية أدركت أهمية التنويع في العلاقات الدولية لضمان تدفق الاستثمارات دون الاعتماد المفرط على جهة واحدة، وهو ما ساعد على حماية الديمقراطية من التأثيرات الخارجية السلبية.

على الرغم من التدخلات الخارجية، تمكنت غانا من تطوير مؤسسات سياسية قوية وفعالة. هيئة الانتخابات المستقلة في البلاد لعبت دورًا حاسمًا في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، مما عزز من ثقة الشعب في النظام السياسي. بالإضافة إلى ذلك، سمح النمو الاقتصادي المستدام الذي تم

تحقيقه بفضل الاستثمارات الأجنبية والسياسات الداخلية المستقرة بتقليل الفقر، مما ساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

من المهم الإشارة إلى دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية في غانا. منذ التسعينيات، نشأ في غانا مجتمع مدني قوي يضم منظمات غير حكومية، ووسائل إعلام حرة ومستقلة، وأحزاب سياسية نشطة. هذه المؤسسات لعبت دورًا حيويًا في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية. وسائل الإعلام، على وجه الخصوص، كانت عاملًا مهمًا في الكشف عن الفساد والضغط على الحكومة لتحقيق إصلاحات سياسية. المنظمات غير الحكومية، بدعم من المجتمع الدولي، ساعدت في نشر الوعي بأهمية حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي. هذا السياق سمح للمواطنين بأن يكونوا أكثر مشاركة في العملية السياسية، مما جعل من الصعب على الحكومات تجاهل مطالب الإصلاح والشفافية.

على الصعيد الدولي، تمكنت غانا من تعزيز موقعها كدولة ديمقراطية من خلال التحالفات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). هذه الشراكات ساعدت غانا على الاستفادة من الدعم الاقتصادي والسياسي، وفي نفس الوقت الحفاظ على استقلالها الديمقراطي، حيث قامت بتطبيق سياسات محلية ملائمة لاحتياجات مواطنيها.

السنغال هي واحدة من أكثر الدول استقرارًا وديمقراطية في غرب إفريقيا. منذ استقلالها عن فرنسا في عام 1960، حافظت السنغال على تقاليد ديمقراطية راسخة، وكانت واحدة من الدول الإفريقية القليلة التي لم تشهد انقلابات عسكرية أو أزمات سياسية حادة. الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2000 والتي أفضت إلى انتقال سلمي للسلطة من الحزب الاشتراكي الحاكم إلى المعارضة بزعامة عبد الله واد كانت لحظة فارقة في تاريخ البلاد.

السنغال تمكنت من الاستفادة من التنافس الدولي لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. على الرغم من أنها تلقت مساعدات كبيرة من الدول الغربية، لا سيما فرنسا والولايات المتحدة، إلا أنها حافظت على استقلالية قراراتها السياسية وحاولت تنويع علاقاتها الدولية. استثمارات الصين في البنية التحتية والنقل عززت من الاقتصاد دون أن تؤثر سلبًا على المؤسسات الديمقراطية.

السنغال اتبعت نهجًا يركز على تعزيز المؤسسات السياسية، بما في ذلك البرلمان، القضاء، والهيئات المستقلة، مما جعلها دولة قادرة على إدارة انتخابات نزيهة ومستدامة. بفضل هذا الاستقرار السياسي، أصبحت السنغال وجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية، حيث استفادت من العولمة

والتنافس بين القوى الكبرى لتعزيز اقتصادها وتعزيز حكم القانون. التركيز على الحكم الرشيد والمساءلة العامة ساعد على تقليل الفساد، وهو عامل أساسي في استدامة الديمقراطية في البلاد.

في حالة السنغال، يمكن توسيع النقاش ليشمل دور الثقافة الإسلامية الصوفية في تشكيل الطابع الديمقراطي للبلاد. السنغال تعتبر إحدى الدول الإفريقية التي تتسم بتدين شعبها، حيث ينتمي معظم السكان إلى الطرق الصوفية الإسلامية. إلا أن هذه الطرق الصوفية لعبت دورًا إيجابيًا في تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطي. على عكس التيارات الإسلامية المتشددة التي ظهرت في مناطق أخرى من إفريقيا، اتسمت الطرق الصوفية في السنغال بالتسامح الديني، مما ساعد على تقبل التعددية السياسية وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف الفئات.

أيضًا، يمكن تسليط الضوء على دور المرأة في العملية السياسية في السنغال. خلال السنوات الأخيرة، شهدت السنغال زيادة في مشاركة النساء في الحياة السياسية، حيث تم إدخال تشريعات تهدف إلى تعزيز التمثيل النسائي في البرلمان والحكومة. هذا التوجه نحو الشمولية وتعزيز حقوق المرأة يُظهر كيف أن السنغال ليست فقط متقدمة ديمقراطيًا ولكنها أيضًا تسعى لتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.

بوتسوانا تعتبر قصة نجاح استثنائية في إفريقيا، حيث استطاعت أن تبني دولة مستقرة وديمقراطية مع اقتصاد قوي يعتمد بشكل كبير على الثروات الطبيعية، وخاصة الألماس. منذ استقلالها عن بريطانيا في عام 1966، تمكنت بوتسوانا من تحقيق استقرار سياسي استثنائي، حيث أُجريت انتخابات ديمقراطية منتظمة وكان هناك انتقال سلمي للسلطة. بوتسوانا كانت مثالًا نادرًا في إفريقيا للاستقرار السياسي والاقتصادي.

اعتمدت بوتسوانا على التنافس الدولي لجذب الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، ولكنها حافظت على درجة عالية من الشفافية والحكم الرشيد. النمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد كان بفضل استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام، مع توفير فرص التعليم والرعاية الصحية لسكانها. بوتسوانا أدركت مبكرًا أن الحكم الرشيد والشفافية في الإدارة العامة أمران أساسيان للحفاظ على استقرارها السياسي وجذب الاستثمارات الدولية.

بوتسوانا نجحت في تطوير نظام قضائي مستقل وصحافة حرة، مما ساهم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية. رغم التدخلات الخارجية، استطاعت بوتسوانا أن تظل مستقلة في اتخاذ قراراتها السياسية، وتجنبت الوقوع في فخ الاعتماد المفرط على قوة خارجية واحدة. دور بوتسوانا كدولة نموذجية في الحكم الرشيد والاستقرار السياسي جعلها وجهة مفضلة للدول الغربية

في شراكاتها في إفريقيا، بينما استمرت في الحفاظ على علاقاتها المتوازنة مع الصين وغيرها من القوى العالمية.

منذ استقلالها، استثمرت بوتسوانا بكثافة في نظام التعليم، مما أدى إلى بناء جيل من المواطنين المثقفين والمطلعين على حقوقهم السياسية. التعليم كان أداة قوية لتثقيف الشعب حول أهمية الديمقراطية والحكم الرشيد، مما أدى إلى بناء مجتمع أكثر وعيًا واستعدادًا للدفاع عن حقوقه السياسية.

علاوة على ذلك، يُمكن تحليل دور الفسيفساء العرقية في بوتسوانا. على الرغم من أن بوتسوانا تتألف من مجموعات عرقية متعددة، إلا أنها استطاعت أن تجنب النزاعات العرقية الكبيرة التي عصفت بدول إفريقية أخرى. هذا الاستقرار العرقي كان نتيجة لسياسات حكومية متسامحة وشاملة، حيث تم تشجيع الهوية الوطنية الموحدة على حساب الهويات العرقية الضيقة. القادة السياسيون في بوتسوانا عملوا بجد للحفاظ على الوحدة الوطنية من خلال توزيع عادل للثروات، والاستثمار في المناطق المهمشة.

أيضًا، يجب الإشارة إلى دور الثروات الطبيعية، وخاصة الألماس، في تعزيز الديمقراطية والاستقرار. بوتسوانا استطاعت إدارة مواردها الطبيعية بحكمة من خلال شركة الألماس الوطنية "ديبزوانا"، وهي شراكة

بين الحكومة وشركة "دي بيرز". هذه الشراكة ساعدت على توجيه العائدات إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما قلل من الفساد وساعد على تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد.[67]

في الوقت نفسه، هناك دول إفريقية أخرى وجدت نفسها في منطقة رمادية، حيث أدى التنافس الدولي إلى خلق تحديات وفرص متساوية للديمقراطية. في دول مثل إثيوبيا وكينيا، كان التنافس الدولي محوريًا في تحديد مسار الديمقراطية، حيث تم استخدام الدعم الخارجي لتسريع التنمية الاقتصادية وتحقيق مكاسب سياسية، ولكن في الوقت نفسه، قد تؤدي تدخلات القوى الكبرى إلى تعقيد المشهد السياسي وزيادة الضغوط الداخلية. هذه الدول تجد نفسها مجبرة على الموازنة بين الحاجة إلى الدعم الخارجي وبين المطالب الشعبية بالديمقراطية والإصلاح.

إثيوبيا تمثل حالة فريدة ومعقدة في المشهد الإفريقي، حيث التنافس الدولي على النفوذ كان له تأثيرات متباينة على مسار الديمقراطية في البلاد. منذ تولي رئيس الوزراء آبي أحمد السلطة في عام 2018، شهدت إثيوبيا تحولات كبيرة، لا سيما مع إصلاحاته السياسية التي هدفت إلى فتح المجال السياسي وتخفيف القيود على الحريات. إصلاحاته لاقت دعمًا دوليًا واسعًا،

---

[67] Whitfield, Lindsay, and Lars Buur. The Politics of Aid: African Strategies for Dealing with Donors. Oxford: Oxford University Press, 2014.

خاصة من الغرب، حيث حصل آبي أحمد على جائزة نوبل للسلام في عام 2019 بفضل جهوده لإنهاء النزاع الطويل الأمد مع إريتريا.

ومع ذلك، فإن التنافس الدولي بين القوى الكبرى في إثيوبيا كان سيفًا ذا حدين. من ناحية، ساهم الدعم الخارجي في تحقيق تقدم اقتصادي كبير، حيث جذبت إثيوبيا استثمارات هائلة من الصين في البنية التحتية والمشاريع الصناعية، مثل مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي يعد محوريًا لتنمية الاقتصاد الإثيوبي. الصين تعتبر شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا لإثيوبيا، حيث قامت بتمويل العديد من مشاريع التنمية والبنية التحتية دون فرض شروط سياسية تتعلق بالديمقراطية.

لكن هذا الدعم الخارجي، وخاصة من الصين، كان له تأثيرات سلبية أيضًا على مسار الديمقراطية. بينما عززت الصين من نفوذ الحكومة الإثيوبية اقتصاديًا، فإن غياب الضغوط الدولية لإجراء إصلاحات سياسية حقيقية سمح للنظام بالتراجع عن بعض المكاسب الديمقراطية. في ظل التوترات العرقية المتصاعدة داخل البلاد، وخاصة في إقليم تيغراي، أدى الدعم الدولي غير المشروط إلى تقوية موقف الحكومة الإثيوبية في مواجهة المعارضة الداخلية، مما ساهم في تأجيج الصراع بدلاً من حله ديمقراطيًا.

وفي هذا السياق، نجد أن إثيوبيا قد وقعت في "المنطقة الرمادية" بين التنمية الاقتصادية وتعقيد المشهد السياسي. تدخلات القوى الكبرى، وخاصة من الصين وروسيا، عززت الاستقرار الاقتصادي ولكنها في الوقت نفسه عقّدت المشهد السياسي وأدت إلى تفاقم الصراعات الداخلية، مما جعل التقدم نحو الديمقراطية أكثر صعوبة.

بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية، يجدر الانتباه إلى أهمية التوترات العرقية الداخلية في إثيوبيا وكيفية تأثيرها على الديناميات الديمقراطية. إثيوبيا تُعتبر دولة متعددة الأعراق، وتتكون من أكثر من 80 مجموعة عرقية. هذا التنوع العرقي يشكل تحديًا كبيرًا للنظام السياسي، خاصة في ظل المحاولات لبناء نظام سياسي ديمقراطي شامل للجميع. التوترات العرقية في البلاد كانت تاريخيًا أحد العوامل التي استغلتها الأنظمة السلطوية للبقاء في السلطة. الحكومة الحالية تحت قيادة آبي أحمد حاولت معالجة هذا التوتر من خلال بعض الإصلاحات، إلا أن هذه الإصلاحات قوبلت بمعارضة شديدة من بعض المناطق، مثل إقليم تيغراي، مما أدى إلى تصاعد الصراع.

هذا الصراع العرقي الداخلي أتاح للقوى الخارجية، مثل الصين وروسيا، فرصة للتدخل بما يتناسب مع مصالحها دون فرض شروط سياسية متعلقة بحقوق الإنسان أو الديمقراطية. الدعم العسكري من هذه الدول للحكومة

الإثيوبية يعزز قبضتها على السلطة، لكنه في نفس الوقت يُعقد الجهود المبذولة لبناء نظام سياسي ديمقراطي قادر على التعامل مع التعددية العرقية.

العلاقات الإقليمية لإثيوبيا تلعب أيضًا دورًا كبيرًا في التأثير على مسار الديمقراطية. إثيوبيا تمثل قوة إقليمية كبرى في منطقة القرن الإفريقي، وتتمتع بتأثير كبير على دول مثل الصومال وجيبوتي وإريتريا. هذا الدور الإقليمي يجعلها هدفًا أساسيًا للتنافس الدولي، حيث تسعى القوى الكبرى لضمان تحالفاتها مع إثيوبيا لضمان نفوذها في المنطقة. التنافس الدولي على النفوذ في منطقة القرن الإفريقي يعني أن القوى الكبرى قد تتجاهل أو تقلل من الضغط على الحكومة الإثيوبية فيما يتعلق بالإصلاحات الديمقراطية، لصالح تعزيز مصالحها الأمنية والاقتصادية الإقليمية.
كينيا، من ناحية أخرى، تعتبر مثالًا على دولة إفريقية حاولت الاستفادة من التنافس الدولي لتعزيز التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه تحقيق بعض المكاسب الديمقراطية. كينيا شهدت منذ التسعينيات تحولات سياسية مهمة نحو الديمقراطية، حيث أجرت عدة انتخابات تعددية وحققت تقدمًا ملحوظًا في بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة نسبيًا مقارنة بدول إفريقية أخرى.

في إطار التنافس الدولي، استفادت كينيا من علاقاتها مع الغرب في الحصول على دعم مالي وتقني لإجراء إصلاحات ديمقراطية، مثل تعزيز

الشفافية في الانتخابات وتقوية القضاء المستقل. في الوقت نفسه، قامت كينيا بتطوير علاقات قوية مع الصين التي قدمت استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك السكك الحديدية والموانئ.

هذه الازدواجية في العلاقات الخارجية جعلت كينيا توازن بين الحفاظ على علاقاتها التقليدية مع الغرب والديمقراطية وبين استغلال الاستثمارات الصينية لتنمية اقتصادها. رغم هذا، لم تكن العملية الديمقراطية خالية من التحديات. على سبيل المثال، شهدت الانتخابات الرئاسية في 2007 و2017 اضطرابات سياسية كبيرة، حيث تم الطعن في نتائج الانتخابات واندلاع أعمال عنف نتيجة التوترات العرقية والسياسية.

الدور الذي لعبته القوى الكبرى في كينيا، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، ساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لكنه أيضًا أثر على استقرار العملية الديمقراطية. الغرب كان حريصًا على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما كانت الصين مهتمة بالاستثمار والتنمية الاقتصادية دون التدخل في الشؤون السياسية. هذا المزيج من الدعم الاقتصادي والديمقراطي ساعد كينيا في بعض الأحيان على تحقيق الاستقرار، ولكنه أيضًا خلق ضغوطًا داخلية عندما تباينت المصالح بين هذه القوى الدولية.

على الرغم من هذا، نجد أن كينيا استطاعت أن تحافظ على مسارها الديمقراطي بشكل نسبي من خلال تحقيق توازن بين الضغوط الخارجية والمطالب الداخلية للإصلاح. لقد أصبحت كينيا نموذجًا لدولة أفريقية تحاول التوفيق بين المصالح المتضاربة للقوى الدولية بينما تحافظ على حد أدنى من الاستقرار السياسي والديمقراطي.

في حالة كينيا، يجدر التعمق أكثر في تحليل تأثير القوى المحلية والاجتماعية على التفاعل مع التنافس الدولي، ومدى نجاح كينيا في استثمار هذا التنافس لتحقيق استقرار سياسي نسبي. من الجوانب التي تستحق الاهتمام هو الدور المتزايد الذي تلعبه النخب السياسية الكينية في تشكيل مسار الديمقراطية. هذه النخب، التي تجمع بين المصالح الاقتصادية والسياسية، أصبحت أكثر مهارة في التفاوض مع القوى الخارجية للحصول على المكاسب الاقتصادية والسياسية دون التنازل عن السيطرة المحلية. هذه القدرة على التفاوض مع القوى الدولية، سواء الغربية أو الصينية، جعلت كينيا دولة قادرة على توجيه التنافس الدولي نحو تحقيق مكاسب اقتصادية، مع الحفاظ على الاستقرار النسبي.

ومن ناحية أخرى، فإن التوترات الاجتماعية والعرقية في كينيا لها تأثير كبير على العملية الديمقراطية. على الرغم من التقدم الذي تم تحقيقه منذ التسعينيات في تنظيم انتخابات تعددية، إلا أن الانتخابات لا تزال تشهد

احتجاجات وعنفًا متكررًا، مما يوضح التحديات التي تواجه الديمقراطية في كينيا. في هذه الأثناء، تستفيد الحكومة الكينية من الدعم الخارجي لتعزيز التنمية الاقتصادية وتهدئة التوترات الاجتماعية. المشاريع الكبيرة الممولة من الصين، مثل مشروع السكك الحديدية بين نيروبي ومومباسا، ساهمت في تحسين البنية التحتية وتخفيف الضغط الاجتماعي، إلا أنها أيضًا زادت من اعتماد البلاد على القروض الصينية، مما يعقد الوضع السياسي في البلاد ويعطي النخب السياسية وسائل للتملص من الإصلاحات الديمقراطية المطلوبة.

تاريخ العلاقات الدولية لكينيا، وخاصة دورها كقوة إقليمية في شرق إفريقيا، يزيد من تعقيد هذه الديناميات. كينيا تلعب دورًا رئيسيًا في الشؤون الإقليمية، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار في الصومال وجنوب السودان. هذا الدور يعزز من موقفها الدولي، ويجعلها حليفًا مهمًا للغرب، الذي يعتمد على كينيا في قضايا الأمن الإقليمي. في نفس الوقت، يعزز هذا الدور من قدرة الحكومة الكينية على المناورة بين القوى الكبرى، بما يسمح لها بالحصول على الدعم دون تقديم تنازلات سياسية كبيرة.[68]

[68] Mawdsley, Emma. The New Scramble for Africa. Polity Press, 2016.

إن تأثير التنافس الدولي على الديمقراطية في إفريقيا يعتمد إلى حد كبير على مدى استعداد الأنظمة المحلية لاستغلال هذا التنافس لصالحها. في بعض الحالات، تم استخدام الدعم الخارجي كأداة لقمع الديمقراطية والحفاظ على السيطرة السلطوية. في حالات أخرى، ساعد التنافس في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. وبالتالي، فإن مستقبل الديمقراطية في إفريقيا سيعتمد على قدرة الدول الإفريقية على التحكم في مصالحها الداخلية والخارجية، وخلق توازن بين الاستفادة من الدعم الخارجي والحفاظ على مسار ديمقراطي حقيقي يعكس طموحات شعوبها.

النزاعات الداخلية ودور القوى الخارجية

تتبنى الصين نهجًا اقتصاديًا في إفريقيا يركز على الاستثمار في البنية التحتية والموارد الطبيعية. من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، أقامت الصين مشروعات ضخمة مثل السكك الحديدية، الموانئ، والسدود في عدة دول إفريقية، مما يعزز العلاقات الاقتصادية مع الحكومات الإفريقية. ومع ذلك، في بعض الحالات، تؤدي الاستثمارات الصينية إلى تأجيج النزاعات المحلية، حيث أسهمت الاستثمارات في قطاعات مثل النفط في السودان

وجنوب السودان في تعزيز التوترات بين الفصائل المتصارعة على السيطرة على الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، فإن توظيف العمالة الصينية في مشروعات البنية التحتية في إفريقيا بدلاً من العمالة المحلية يثير الاستياء بين السكان المحليين الذين يعانون من البطالة والفقر، مما يزيد من التوترات الاجتماعية. ومع ذلك، ساعدت الصين في بعض الأحيان في تخفيف النزاعات من خلال مشروعات اقتصادية تولد فرص عمل وتساهم في التنمية المحلية. كما أن النهج الصيني الذي يتجنب التدخل في الشؤون السياسية الداخلية يجعلها شريكًا مفضلًا لدى العديد من الأنظمة الحاكمة، مما يساعد على استقرار بعض الدول.

من جهة أخرى، تتبع الولايات المتحدة نهجًا متعدد الأوجه يجمع بين الدعم العسكري والمساعدات التنموية. واشنطن تمتلك قاعدة عسكرية كبيرة في إفريقيا وتوفر مساعدات عسكرية للعديد من الحكومات الإفريقية في إطار مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة. إلا أن هذا الدعم غالبًا ما يكون مثار جدل، حيث يُتهم بالتسبب في تأجيج النزاعات الداخلية، خاصة في المناطق التي تشهد صراعات معقدة تشمل الحكومات المركزية والجماعات المعارضة المسلحة. علاوة على ذلك، قد يؤدي التدخل العسكري الأمريكي إلى تعزيز بعض الأنظمة القمعية التي تسعى للسيطرة على السلطة، مما يعمق الانقسامات الداخلية في هذه البلدان. ومع ذلك، يمكن أيضًا أن تلعب الولايات المتحدة دورًا في تخفيف حدة النزاعات من

خلال برامجها التنموية التي تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإفريقية. هذه البرامج تساهم في التخفيف من جذور النزاعات مثل الفقر والبطالة، وتعمل على تعزيز الاستقرار من خلال دعم الحكومات التي تتبنى سياسات إصلاحية.

أما روسيا، فإنها تعتمد على استراتيجيات عسكرية مباشرة وغير مباشرة لتعزيز نفوذها في إفريقيا. أحد أبرز أدوات روسيا هو استخدام المرتزقة، مثل مجموعة "فاغنر"، التي تتدخل في نزاعات داخلية لدعم أنظمة معينة أو لحماية مصالح روسية محددة، كما هو الحال في ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى. هذا التدخل غالبًا ما يؤدي إلى تصعيد النزاعات بدلاً من حلها، حيث يدعم الطرف الأقوى في الصراع على حساب تحقيق سلام دائم. علاوة على ذلك، فإن بيع الأسلحة وتقديم الدعم العسكري غير المقيد لبعض الأنظمة الإفريقية يسهم في تغذية النزاعات وتوسيع نطاقها. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تساعد روسيا في تحقيق استقرار نسبي من خلال تمكين الحكومات المركزية من استعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها، مما يؤدي إلى نوع من التهدئة المؤقتة.

استغلال القوى الخارجية للنزاعات في إفريقيا هو جزء من استراتيجيات هذه القوى لتحقيق نفوذ سياسي واقتصادي في المنطقة. القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والصين تتدخل بطرق مختلفة لدعم فصائل

مسلحة أو معارضة محلية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي كثير من الأحيان يؤدي هذا التدخل إلى زعزعة الاستقرار وزيادة تعقيد النزاعات.[69]

تُعتبر الولايات المتحدة مثالًا رئيسيًا على استخدام الدعم العسكري للفصائل المسلحة في إفريقيا لتحقيق أهدافها السياسية. في الصومال، على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة في فترات مختلفة فصائل محلية لمواجهة الجماعات المسلحة مثل حركة الشباب. رغم أن الهدف المعلن هو مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار، إلا أن هذا الدعم أحيانًا يؤدي إلى تقوية فصائل على حساب أخرى، مما يعمق النزاعات المحلية. يؤدي هذا النوع من التدخل إلى فرض سياسات أمريكية في المنطقة، وغالبًا ما يُستخدم الدعم العسكري كوسيلة للضغط على الحكومات المحلية لقبول السياسات أو التحالفات التي تخدم المصالح الأمريكية.

روسيا، من جانبها، تعتمد بشكل متزايد على المرتزقة، مثل مجموعة "فاغنر"، لدعم الفصائل المسلحة في مناطق النزاع. في جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا، تدعم روسيا بعض الفصائل المسلحة من أجل الحفاظ على نفوذها السياسي والعسكري في المنطقة. يتم استغلال الفوضى الناتجة عن النزاعات لتعزيز علاقات روسيا مع حكومات ضعيفة أو مع الفصائل

---

[69] Starr, S. Frederick. Russia in Africa: Resurgent Great Power or Belated Colonialist? Johns Hopkins University, 2020.

الأقوى على الأرض. من خلال هذا الدعم، تتمكن روسيا من فرض سياسات تعزز مصالحها في الطاقة والموارد الطبيعية، حيث تقدم حماية عسكرية مقابل الوصول إلى المناجم والموارد. هذه الديناميكية تعزز الفوضى وتعمق النزاعات بدلًا من إيجاد حلول طويلة الأمد.

أما الصين، ورغم أنها تركز غالبًا على الدبلوماسية الاقتصادية، إلا أن لها أيضًا تدخلات غير مباشرة في النزاعات من خلال دعمها لأنظمة معينة تسعى إلى تعزيز قبضتها على السلطة. على سبيل المثال، في السودان قبل الانفصال، كانت الصين تقدم دعمًا اقتصاديًا وعسكريًا لحكومة الخرطوم رغم النزاعات الداخلية في دارفور وجنوب السودان. كان الهدف من هذا الدعم هو الحفاظ على استقرار النظام السوداني لضمان استمرار تدفق النفط إلى الصين. من خلال دعم الحكومة في مواجهة المعارضة المسلحة، ساهمت الصين في تعميق النزاع الداخلي.

التنافس الثلاثي بين الصين، روسيا، والولايات المتحدة له تأثيرات عميقة ومعقدة على النزاعات الداخلية في العديد من الدول الإفريقية. من خلال التدخلات الاقتصادية والعسكرية المختلفة، تؤثر هذه القوى على التوازنات السياسية الداخلية في هذه الدول وتساهم في تأجيج أو تخفيف حدة النزاعات.

في جمهورية إفريقيا الوسطى، تُعتبر روسيا اللاعب الأبرز من خلال دعمها العسكري للحكومة عن طريق مجموعة "فاغنر"، وهي مجموعة مرتزقة روسية تقدم دعمًا حيويًا للنظام في مواجهة المتمردين. هذا الدعم يزيد من قبضة الحكومة على السلطة ويؤدي إلى تصاعد النزاع، في حين أن الولايات المتحدة تتواجد بشكل محدود عبر دعم لوجستي ومساعدات تنموية، بينما تركز الصين على الاستثمار في البنية التحتية والموارد الطبيعية دون الانخراط في النزاع العسكري المباشر.

في السودان وجنوب السودان، تتجلى المصالح الصينية من خلال الاستثمارات الضخمة في قطاع النفط، وهو ما يفاقم التوترات بين الفصائل المتنازعة على السيطرة على الموارد. تحاول الصين الحفاظ على علاقات جيدة مع كل من السودان وجنوب السودان لحماية مصالحها النفطية، في حين تقدم الولايات المتحدة دعمًا دبلوماسيًا ومساعدات في محاولات لتهدئة النزاعات. على الجانب الآخر، تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع الحكومة السودانية من خلال صفقات أسلحة، ما يعزز من استمرارية النزاع.

في ليبيا، يُظهر التنافس بين القوى الثلاث أثرًا كبيرًا في الصراع المستمر. روسيا تدعم قوات المشير خليفة حفتر بشكل واضح من خلال إرسال المرتزقة وتزويده بالأسلحة، ما يعزز من تعقيد النزاع ويزيد من

استمراريته. الولايات المتحدة تدعم الحكومة المعترف بها دوليًا، لكن تدخلها العسكري محدود مقارنة بالتدخل الروسي. في المقابل، تركز الصين على الجانب الاقتصادي وتستثمر في إعادة إعمار البلاد دون التدخل المباشر في الصراع المسلح، لكنها تستفيد من الوضع الحالي لتحقيق مكاسب اقتصادية.

في أنغولا، تلعب الصين دورًا رئيسيًا كأكبر مستثمر في البنية التحتية والطاقة، مستفيدة من نفوذها الاقتصادي الكبير لتأمين مصالحها في قطاع النفط. هذا التدخل الاقتصادي يخلق توترات داخلية بين الفئات المحلية التي تشعر بأنها مستبعدة من الاستفادة من هذه الاستثمارات. روسيا تسعى لإعادة إحياء علاقاتها التاريخية مع أنغولا عبر صفقات الأسلحة والدعم العسكري، بينما تحاول الولايات المتحدة تحقيق توازن عن طريق تعزيز الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يؤثر التنافس بين هذه القوى بشكل كبير على النزاعات المسلحة حول السيطرة على الموارد الطبيعية مثل الكوبالت والذهب. الصين استثمرت بكثافة في قطاع التعدين، مما أدى إلى زيادة التوترات بين الفصائل المسلحة والحكومة حول كيفية توزيع الفوائد. روسيا دخلت أيضًا الساحة من خلال دعمها العسكري للحكومة، فيما تسعى

الولايات المتحدة إلى التدخل من خلال برامج المساعدات والتنمية، لكنها تواجه تحديات كبيرة في مواجهة التأثير الصيني والروسي المتزايد.

في زيمبابوي، تُعتبر الصين وروسيا لاعبين رئيسيين في المشهد السياسي والاقتصادي، حيث تقدم كل منهما دعمًا لنظام الرئيس السابق روبرت موغابي وخلفه إيمرسون منانغاغوا. هذا الدعم يتجلى في صفقات الأسلحة والاستثمارات الكبيرة في قطاعات التعدين والطاقة. الولايات المتحدة، من جانبها، فرضت عقوبات اقتصادية على النظام، مما يعمق العزلة الاقتصادية للبلاد ويزيد من اعتمادها على الصين وروسيا.

في موزمبيق، أثرت المصالح الروسية والصينية بشكل كبير على النزاعات الداخلية، خاصة في المناطق الغنية بالغاز الطبيعي. روسيا وقعت صفقات أسلحة مع الحكومة الموزمبيقية لدعمها في مواجهة المتمردين في شمال البلاد، بينما استثمرت الصين في مشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى الموارد الطبيعية. الولايات المتحدة تراقب الوضع ولكنها لم تلعب دورًا عسكريًا مباشرًا، مركزة بدلاً من ذلك على تقديم المساعدات التنموية.

يمكن ملاحظة تأثير هذا التنافس في دول أخرى مثل إثيوبيا، حيث تشهد البلاد توترات داخلية متزايدة، مع تدخل القوى الخارجية بطرق مختلفة

لدعم الفصائل المختلفة أو الحكومة المركزية. في حين تركز الصين على الاستثمار في البنية التحتية مثل سد النهضة، تسعى روسيا إلى بناء علاقات عسكرية قوية، بينما تحاول الولايات المتحدة التأثير عبر المساعدات الدبلوماسية والتنموية.[70]

التغيرات في ديناميكيات النزاعات في إفريقيا تتأثر بشكل كبير بتدخلات القوى الخارجية المتنافسة، حيث تؤدي هذه التدخلات إلى إعادة تشكيل ميزان القوى بين الفصائل المتنازعة داخل الدول الإفريقية. التدخلات العسكرية والاقتصادية من هذه القوى غالبًا ما تُحدث تحولًا جذريًا في طبيعة النزاعات وتوازناتها الداخلية، مما يجعل الصراعات أكثر تعقيدًا واستمرارية.

في العديد من الدول الإفريقية، أدت التدخلات الروسية إلى تعزيز قدرات الأنظمة الحاكمة أو الفصائل المسلحة الموالية لها. على سبيل المثال، في جمهورية إفريقيا الوسطى، دعم روسيا للنظام من خلال مجموعة "فاغنر" أدى إلى تقوية الجيش الحكومي ضد المتمردين. هذا الدعم الروسي عزز من موقع الحكومة، لكنه أدى أيضًا إلى تعميق النزاع حيث أصبحت

[70] Pham, J. Peter. "China's Investments in Africa's Energy Sector: Balancing Potential Benefits and Security Concerns." Journal of Energy Security, 2019

الفصائل المعارضة أكثر عداءً وحصلت على دعم من قوى خارجية أخرى أو زادت من تحالفاتها مع قوى محلية أخرى.

في ليبيا، التدخل الروسي لصالح قوات خليفة حفتر عبر توفير الأسلحة والدعم اللوجستي غيّر بشكل كبير ميزان القوى في البلاد. في البداية، كان حفتر يحقق مكاسب كبيرة على الأرض بفضل الدعم الروسي، لكن التدخل التركي لصالح حكومة الوفاق الوطني في طرابلس أعاد التوازن بين الفصائل المتصارعة. هذه التدخلات الخارجية أدت إلى تشابك أكبر في النزاع الليبي، حيث أصبحت القوى الدولية المؤثرة تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد مسار الصراع الداخلي.

في جنوب السودان، التدخلات الصينية الاقتصادية أسهمت في تعزيز قدرات الحكومة على السيطرة على المناطق الغنية بالنفط، مما أدى إلى تعميق النزاعات مع الفصائل المسلحة التي تسعى للحصول على حصة من تلك الموارد. التدخل الصيني من خلال الاستثمارات والبنية التحتية عزز من قدرة الحكومة على مقاومة الضغوط الداخلية، لكنه أدى في الوقت ذاته إلى زيادة الصراعات على الموارد بين الجماعات المختلفة. التدخلات الصينية، رغم أنها تركز على الجانب الاقتصادي أكثر من العسكري، إلا أنها أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى من خلال توفير الدعم للحكومة المركزية.

أما في الكونغو الديمقراطية، فالتدخلات الروسية والصينية في قطاع التعدين أسهمت في زيادة التوترات بين الفصائل المتنازعة على السيطرة على الموارد الطبيعية. روسيا، من خلال دعمها العسكري لبعض الفصائل الحكومية، والصين عبر استثماراتها الاقتصادية، قدما للحكومة الكونغولية القوة اللازمة لمواجهة الفصائل المسلحة. هذا الدعم أدى إلى تحولات في ميزان القوى، حيث أصبحت الحكومة أكثر قوة في مواجهة الجماعات المسلحة، ولكن الصراع أصبح أكثر دموية واستمرارية بسبب تضارب المصالح الخارجية.

في السودان، الصراع الداخلي شهد تغيرات ديناميكية نتيجة التدخلات الخارجية. الصين، التي تستثمر بشكل كبير في قطاع النفط السوداني، أدت إلى تعزيز قدرة الحكومة على الصمود أمام التحديات الداخلية. بالمقابل، تلعب الولايات المتحدة دورًا مختلفًا، حيث تحاول التأثير على النزاع من خلال الدبلوماسية والمساعدات التنموية، ما يخلق توازنًا هشًا بين الأطراف المتنازعة. التدخلات الأمريكية في السودان تركز على محاولة دفع الحكومة نحو الإصلاحات، لكن هذا غالبًا ما يصطدم بالمصالح الروسية

والصينية التي تدعم الأنظمة القائمة لتحقيق الاستقرار اللازم لاستمرار استثماراتها.[71]

المنافسة بين القوى الكبرى لها تأثيرات اقتصادية عميقة على الاقتصادات المحلية في الدول الإفريقية التي تعاني من النزاعات. هذه التأثيرات قد تكون معقدة، حيث يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي، لكنها في كثير من الحالات تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وزيادة الاعتماد على القوى الخارجية، مما يزيد من هشاشة الاقتصادات المحلية.

في حالة الصين، تمثل الاستثمارات الصينية الكبيرة في البنية التحتية والتعدين والطاقة عاملًا رئيسيًا في تحسين الاقتصاد المحلي لبعض الدول الإفريقية، حيث تساهم الصين في بناء الطرق والجسور والموانئ وتطوير قطاع الطاقة. لكن هذه الاستثمارات تأتي مع شروط ثقيلة، مثل القروض الكبيرة التي ترهق الدول الإفريقية بالديون. في دول مثل زامبيا وأنغولا، تراكمت الديون الكبيرة للصين، مما أدى إلى تقليص السيادة الاقتصادية لهذه الدول وتركها تعتمد بشكل كبير على الصين لسداد الديون والحفاظ على استمرارية الاقتصاد. في زامبيا على سبيل المثال، أدى هذا الاعتماد

---

[71] Van de Walle, Nicolas, and Timothy Sisk, eds. Challenges of Nation-Building in Africa: Issues of Governance and Conflict Resolution. Springer, 2017.

إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، حيث انخفضت قيمة العملة المحلية وتراجعت القدرة على الاستيراد، ما أثر بشكل سلبي على المستويات المعيشية للسكان.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى التدخل الصيني في قطاع التعدين إلى تحسين الإنتاجية وزيادة عائدات الحكومة من صادرات المعادن مثل النحاس والكوبالت. ومع ذلك، هذه الفوائد الاقتصادية كانت محدودة بالنسبة للسكان المحليين، حيث أن معظم الأرباح تذهب إلى الشركات الصينية والطبقة الحاكمة في البلاد. هذه الديناميكية تعزز من تركيز الثروة في يد قلة من الأفراد، بينما تعاني الغالبية العظمى من السكان من الفقر والبطالة، مما يساهم في تعميق التوترات الاجتماعية.

من جهة أخرى، تلعب روسيا دورًا مهمًا في تعزيز اقتصادات الدول الإفريقية من خلال صفقات الأسلحة ودعم الأنظمة التي تواجه نزاعات داخلية. في جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا، تدعم روسيا الحكومات أو الفصائل المسلحة من خلال توريد الأسلحة، مما يعزز من قوة هذه الأنظمة في الصراع ولكن يترك الاقتصاد المحلي معتمدًا على التدخل الخارجي. في هذه الحالات، يتم تحويل جزء كبير من موارد الدولة إلى الإنفاق العسكري، مما يؤثر سلبًا على القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية المدنية. كما أن الاعتماد المفرط على روسيا يؤدي إلى

تعطيل الإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي قد تسهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان.

أما الولايات المتحدة، فهي تسعى إلى التأثير على الاقتصادات المحلية من خلال المساعدات التنموية والدعم المالي، خاصة في الدول التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار بعد النزاعات. ولكن، في العديد من الحالات، تكون هذه المساعدات مشروطة بالإصلاحات السياسية أو الاقتصادية، مما قد يخلق ضغوطًا على الحكومات المحلية لتنفيذ سياسات قد لا تكون دائمًا متوافقة مع الواقع المحلي. في السودان، على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة الحكومة الانتقالية بعد سقوط نظام البشير من خلال حزمة مساعدات اقتصادية، لكنها فرضت شروطًا تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو الديمقراطية، وهو ما خلق تحديات كبيرة أمام الحكومة في مواجهة الاحتياجات الاقتصادية العاجلة للسكان.

في جنوب السودان، المنافسة بين القوى الكبرى أثرت على قطاع النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي للعائدات الاقتصادية. تدخل الصين كشريك رئيسي في هذا القطاع أدى إلى تحسين الإنتاج النفطي، لكن النزاعات المسلحة المستمرة والنزاع على السيطرة على موارد النفط أدت إلى تدمير

جزء كبير من هذه العائدات في تمويل الحروب، مما حرم البلاد من الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية.[72]

المنافسة الثلاثية تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات المحلية في الدول الإفريقية التي تعاني من النزاعات، وتأتي هذه التأثيرات بأشكال متعددة. واحدة من هذه الأشكال هي استراتيجية الصين لتقديم قروض ضخمة لمشروعات البنية التحتية. على الرغم من أن هذه المشروعات قد تسهم في تحسين البنية التحتية، إلا أنها في كثير من الأحيان تؤدي إلى ما يعرف بـ"دبلوماسية الديون"، حيث تجد بعض الدول الإفريقية نفسها غير قادرة على سداد الديون الصينية. وهذا يدفع هذه الدول إلى تقديم تنازلات اقتصادية أو سياسية للصين، مثل إدارة الموانئ أو السيطرة على موارد طبيعية لمدة زمنية طويلة، مما يعزز من تبعية هذه الدول ويضعف استقلالها الاقتصادي.

في دول مثل زيمبابوي ومدغشقر، تؤدي المنافسة بين القوى الكبرى إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية مثل الذهب والألماس والمعادن النادرة. الشركات الصينية والروسية تحصل على عقود غير شفافة مع الحكومات للحصول على هذه الموارد، مما يؤدي إلى ترك معظم الأرباح خارج الاقتصاد المحلي وتحويلها إلى حسابات الشركات الأجنبية أو الطبقات

[72] Keenan, Jeremy. The Dying Sahara: US Imperialism and Terror in Africa. Pluto Press, 2013

الحاكمة. هذا النمط من الاستغلال يعمق الفقر في هذه الدول، حيث لا تستفيد الغالبية العظمى من السكان من عائدات الموارد الطبيعية، وتبقى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ضعيفة.

تؤدي المنافسة أيضًا إلى تعطيل القطاعات الاقتصادية التقليدية في بعض الدول الإفريقية. في إثيوبيا، على سبيل المثال، تركز الصين على تطوير مناطق صناعية كبيرة وزيادة التصنيع، ما يضع ضغوطًا على القطاع الزراعي التقليدي الذي يعتمد عليه جزء كبير من السكان. هذا التحول في التركيز الاقتصادي قد يؤدي إلى تآكل الصناعات التقليدية وتفاقم البطالة بين المجتمعات الريفية، ما يعمق الفجوة بين الريف والحضر ويؤدي إلى مزيد من النزاعات الداخلية.[73]

على الجانب الآخر، تتجه الولايات المتحدة في كثير من الأحيان إلى تقديم مساعدات مشروطة بالإصلاحات السياسية أو الاقتصادية. بينما تهدف هذه المساعدات إلى تحسين أوضاع الدول التي تعاني من النزاعات، إلا أن الشروط المرتبطة بها قد تضع حكومات هذه الدول في مواقف صعبة، حيث قد تكون الإصلاحات المطلوبة غير قابلة للتنفيذ في السياقات السياسية الهشة التي تعاني منها هذه الدول. وفي حالات أخرى، تؤدي المساعدات الأمريكية إلى تعزيز نفوذ قوى معينة داخل الدول الإفريقية، مما يفاقم الصراعات بين الفصائل المتنافسة على السلطة والموارد.

---

[73] Power, Marcus. China's Resource Diplomacy in Africa: Powering Development?. Palgrave Macmillan, 2022.

روسيا تلعب دورًا رئيسيًا في هذا الصراع أيضًا، حيث تقدم الدعم العسكري لحكومات معينة أو فصائل مسلحة بهدف تعزيز نفوذها السياسي في إفريقيا. هذا الدعم قد يشمل توفير الأسلحة أو إرسال المرتزقة، كما هو الحال في ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى. هذا التدخل العسكري الروسي يزيد من الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق التنموي، مما يؤدي إلى تعطيل النمو الاقتصادي وإطالة أمد النزاعات. في الوقت نفسه، تستفيد روسيا من هذا التوتر الداخلي عبر الحصول على عقود استغلال الموارد الطبيعية، مما يخلق علاقة تبعية اقتصادية وعسكرية بين روسيا وهذه الدول.

بشكل عام، المنافسة بين الصين، روسيا، والولايات المتحدة تؤثر على الاقتصادات المحلية في الدول الإفريقية بطرق متناقضة. على الرغم من أن الاستثمارات والمساعدات الأجنبية قد توفر بعض الفوائد الاقتصادية، إلا أنها غالبًا ما تؤدي إلى تعزيز الاعتماد على القوى الخارجية وتفاقم النزاعات حول الموارد، مما يساهم في زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. هذه التبعية تضعف قدرة الدول الإفريقية على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، مما يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية التي قد تؤدي إلى مزيد من التوترات والصراعات.[74]

[74] Stuenkel, Oliver. Post-Western World: How Emerging Powers Are Remaking Global Order. Polity, 2021.

التأثيرات على الثقافة والمجتمع

لكل من الولايات المتحدة والصين استراتيجيات مختلفة في استخدام القوة الناعمة للتأثير على المجتمعات والثقافات المحلية في القارة الإفريقية. من خلال دراسة مقارنة للتأثيرات الثقافية لكل من الصين والولايات المتحدة في إفريقيا، يمكن ملاحظة تباينات كبيرة في الرسائل والقيم التي تروج لها كل قوة.

الولايات المتحدة تعتمد بشكل أساسي على نشر قيم الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار القوة الناعمة. هذه القيم يتم الترويج لها من خلال برامج تبادل ثقافي وأكاديمي مثل برنامج "فولبرايت"، والأنشطة الثقافية التي تدعمها السفارات الأمريكية، فضلًا عن تأثير السينما الأمريكية، الموسيقى، والتلفزيون. الإعلام الأمريكي له حضور كبير في إفريقيا، حيث تنشر الأفلام والمسلسلات الأمريكية قيمًا مثل الحرية الشخصية، المساواة، والديمقراطية. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي التي نشأت في الولايات المتحدة، مثل فيسبوك وإنستغرام، لها تأثير قوي على الشباب الإفريقي، مما يعزز من انتشار الثقافة الأمريكية والنمط الغربي للحياة. تهدف الولايات المتحدة من خلال هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز صورة

ديمقراطية الغرب كنموذج يُحتذى به للدول الإفريقية التي تسعى للتحول الديمقراطي والتنمية.[75]

الصين، من ناحية أخرى، تتبع نهجًا مختلفًا يرتكز على القوة الاقتصادية والدبلوماسية، مع التركيز على تقديم نموذج مختلف من التنمية. تستثمر الصين في إنشاء المعاهد الكونفوشيوسية في إفريقيا، التي تركز على نشر الثقافة واللغة الصينية وتعليم القيم الصينية التقليدية مثل العمل الجماعي، الانضباط، واحترام السلطة. تُقدم الصين منحًا دراسية سخية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، حيث يتعرض هؤلاء الطلاب لتجربة ثقافية مختلفة تعزز من الروابط بين إفريقيا والصين. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الصين إلى تقديم نفسها كشريك تنموي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وهو ما يلقى قبولًا في بعض الأوساط السياسية التي ترغب في تجنب الضغوط المتعلقة بالإصلاحات السياسية التي ترافق المساعدات الغربية.[76]

من ناحية الرسائل الثقافية، تروج الولايات المتحدة لقيم عالمية قائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الثقافية، وهي قيم تتداخل بشكل كبير مع سياساتها الخارجية في إفريقيا. الولايات المتحدة غالبًا ما تضغط على

[75] Rugh, William A. American Soft Power in the Arab World: The Public Diplomacy of the US and China. Praeger, 2006.

[76] Hartig, Falk. Chinese Public Diplomacy: The Rise of the Confucius Institute. Routledge, 2015.

الحكومات الإفريقية لتحسين حقوق الإنسان وإجراء إصلاحات ديمقراطية، مما يجعل تأثيرها الثقافي مرتبطًا بالتوجه السياسي.

في المقابل، تروج الصين لقيم تتمحور حول الاستقرار والتنمية الاقتصادية دون فرض شروط سياسية، مع التركيز على مفهوم "التنمية المشتركة" و"الاحترام المتبادل". الصين تروج لنموذجها التنموي باعتباره بديلاً عن النموذج الغربي، والذي يركز على النمو الاقتصادي السريع دون الحاجة إلى تغييرات سياسية جذرية. هذه الرسائل تجعل الصين شريكًا أكثر قبولًا لبعض الأنظمة الإفريقية التي ترغب في تعزيز التنمية دون ضغوط الإصلاح السياسي.

تتباين تأثيرات القوتين في المجتمعات الإفريقية بناءً على هذه الاختلافات. الثقافة الأمريكية تجد رواجًا بين الشباب الأفارقة بفضل وسائل الإعلام، الأفلام، والموسيقى، مما يعزز القيم الفردية والحرية الشخصية. من جهة أخرى، يجد النموذج الصيني قبولًا لدى الحكومات والقيادات التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية دون تدخل خارجي في شؤونها الداخلية. كلا النموذجين يسهمان في تشكيل الثقافة الإفريقية الحديثة بطرق مختلفة، حيث تتبنى قطاعات معينة من المجتمع القيم الغربية، بينما تفضل أخرى التركيز على الشراكة مع الصين في إطار التنمية المستدامة.

إحدى النقاط المهمة التي يجب تناولها هي أثر التدفق التكنولوجي من كل من الصين والولايات المتحدة على المجتمعات الإفريقية. على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تقود لفترة طويلة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، إلا أن الصين أصبحت منافسًا قويًا في هذا المجال. الولايات المتحدة قدمت تأثيرًا ثقافيًا عبر شركات التكنولوجيا الكبرى مثل جوجل، فيسبوك، وآبل، مما أسهم في نشر الثقافة الغربية عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي. تأثير هذه التكنولوجيا يشمل نشر القيم الليبرالية مثل حرية التعبير والخصوصية والحرية الشخصية.

على الجانب الآخر، الصين تتبع نهجًا مختلفًا يعتمد على تصدير التكنولوجيا بطريقة تتناسب مع توجهاتها السياسية. الشركات الصينية مثل هواوي وزي تي إي توفر بنية تحتية اتصالاتية في إفريقيا، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس (5G)، مما يساهم في تعزيز نفوذ الصين في مجال التكنولوجيا. ولكن، على عكس النموذج الأمريكي الذي يدفع نحو حرية الإنترنت وحرية التعبير، تروج الصين لنموذج يتسم بالرقابة على الإنترنت والقدرة على التحكم في تدفق المعلومات، وهو نموذج يجد قبولًا لدى بعض الحكومات الإفريقية التي تسعى للسيطرة على الإعلام المحلي وفرض قيود على حرية التعبير.

بجانب ذلك، يجب تناول التأثيرات الاقتصادية-الثقافية الناشئة عن الاستثمارات الصينية في قطاعات مثل التصنيع والبنية التحتية. يخلق التواجد الصيني في العديد من الدول الإفريقية روابط ثقافية جديدة من خلال العمل المشترك في هذه المشروعات. ينتج عن ذلك تحول اجتماعي، حيث يتبنى بعض العمال المحليين في إفريقيا قيمًا مثل الانضباط والعمل الجماعي المستوحاة من الثقافة الصينية. ومع ذلك، تظهر أيضًا تحديات ثقافية نتيجة الاختلافات الكبيرة في العادات والتقاليد بين المجتمعات الإفريقية والصينية، مما قد يؤدي أحيانًا إلى توترات اجتماعية وثقافية.

علاوة على ذلك، تأثيرات التبادل الأكاديمي بين القوتين تختلف بشكل كبير. الولايات المتحدة تركز على تعزيز التفكير النقدي والإبداع، بينما تميل الصين إلى تعزيز القيم الجماعية والانضباط الأكاديمي. الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الولايات المتحدة غالبًا ما يتأثرون بثقافة الحرية الأكاديمية والديمقراطية، مما يعزز لديهم طموحات للإصلاح السياسي والاجتماعي في بلدانهم. في المقابل، الطلاب الذين يدرسون في الصين يتعرضون لتجربة ثقافية مغايرة تمامًا، حيث تتجسد القيم الصينية في التعليم والتدريب الذي يركز على الاستقرار والنمو الاقتصادي دون الحاجة إلى تغييرات سياسية.[77]

[77] Shambaugh, David. China's Soft Power and International Relations. Routledge, 2013.

إضافة إلى ذلك، من الضروري النظر في التأثيرات البيئية لهذه القوى على المجتمعات الإفريقية. الولايات المتحدة تشجع على زيادة الوعي البيئي وتعزيز السياسات الخضراء، بينما الصين تميل إلى التركيز على التنمية الاقتصادية السريعة، وأحيانًا يكون ذلك على حساب البيئة. في دول مثل زامبيا وأنغولا، حيث تدير الصين مشروعات تعدين واسعة النطاق، هناك تحديات بيئية ترتبط بالتدهور البيئي وتدمير النظم البيئية المحلية. هذا النوع من التأثيرات الثقافية والاقتصادية يمتد إلى المجتمعات المحلية، حيث تضطر المجتمعات الإفريقية إلى مواجهة التحديات البيئية الناتجة عن هذه الاستثمارات.

يمثل كل من النموذجين الأمريكي والصيني نهجين مختلفين تمامًا للقوة الناعمة في إفريقيا. الولايات المتحدة تعتمد على الترويج لقيم الحرية والديمقراطية عبر التكنولوجيا والثقافة، بينما تعتمد الصين على نشر ثقافة التنمية والاستقرار دون تدخل سياسي، مع تعزيز نفوذها من خلال التكنولوجيا والاستثمارات الاقتصادية. التباين بين هذين النموذجين يخلق مجموعة متنوعة من التأثيرات الثقافية التي تعيد تشكيل المجتمعات الإفريقية بطريقة معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث يوازن الناس والحكومات في إفريقيا بين النموذجين بناءً على احتياجاتهم وطموحاتهم.

عند مقارنة النهج الثقافي لروسيا والصين في إفريقيا، يظهر تباين واضح في استراتيجيات كل منهما، خاصة من حيث التأثيرات الثقافية المرتبطة بالتقاليد السياسية. كل من روسيا والصين تسعيان لتعزيز نفوذهما في إفريقيا، لكنهما تستخدمان أساليب مختلفة تستند إلى تجاربهما التاريخية وتوجهاتهما السياسية.

الصين تعتمد بشكل كبير على القوة الاقتصادية والثقافية الناعمة لتعزيز نفوذها. من خلال برامج المنح الدراسية، إنشاء المعاهد الكونفوشيوسية، والأنشطة الثقافية، تسعى الصين إلى نشر قيمها التقليدية، مثل احترام السلطة، الانضباط، والتنمية الاقتصادية السريعة. القيم الصينية تتعلق بتشجيع الاستقرار الاجتماعي والسياسي عبر التنمية الاقتصادية، مع التركيز على الشراكة بين الحكومات الإفريقية والصين دون التدخل في الشؤون الداخلية أو الضغط من أجل إصلاحات سياسية. هذا النهج يتماشى مع تاريخ الصين السياسي الذي يعتمد على السيطرة المركزية القوية والتنمية الاقتصادية كأداة للسيطرة والاستقرار.

تروج الصين لنموذجها كقوة اقتصادية عظمى مع تطلعات اجتماعية وثقافية تمثل بديلاً عن التأثيرات الغربية، وتسعى إلى إظهار أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تحدث بدون التغيير الجذري في الهيكل السياسي أو الاجتماعي. وبالتالي، تعتمد الصين في إفريقيا على الدبلوماسية الاقتصادية

والثقافية التي تركز على التنمية المستدامة، تقديم البنية التحتية، والتعليم، مما يخلق روابط ثقافية طويلة الأمد بين الصين والمجتمعات الإفريقية.

روسيا، من جهة أخرى، تأخذ نهجًا يختلف بشكل جذري عن الصين. تعتمد روسيا على إرثها السوفيتي وتجربتها في دعم حركات التحرر في إفريقيا خلال فترة الحرب الباردة. رغم أن روسيا اليوم ليست كما كانت في الحقبة السوفيتية، إلا أن تأثير تلك الفترة لا يزال قائمًا، خاصة في الدول التي كانت تدعمها موسكو آنذاك مثل أنغولا وموزمبيق. التقاليد السياسية الروسية ترتكز على القوة العسكرية والدبلوماسية الصلبة أكثر من القوة الناعمة، حيث تسعى روسيا إلى تقديم نفسها كحليف استراتيجي يمكنه دعم الحكومات في مواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية.

روسيا تروج لذاتها كقوة عالمية منافسة للغرب، مستندة إلى مفاهيم السلطة المركزية، النظام السياسي القوي، والاعتماد على القدرات العسكرية في تحقيق الاستقرار. هذا النهج يظهر بوضوح في إفريقيا من خلال دعم روسيا للفصائل السياسية والعسكرية في دول مثل ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تعتمد على تزويد الأنظمة بالأسلحة والمرتزقة من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية. وهكذا، فإن التأثير الثقافي الروسي يميل إلى الترويج لمفاهيم السلطة القوية والاستقرار من خلال القوة، مما يتماشى

مع إرث روسيا السياسي ويؤثر على المجتمعات الإفريقية التي تتعامل معها.

الاختلافات الأساسية بين النهجين تكمن في أن الصين تركز على التنمية الاقتصادية والشراكات طويلة الأمد التي تعزز من روابطها الثقافية مع إفريقيا، في حين تركز روسيا على استعراض قوتها السياسية والعسكرية، معتمدًا على تاريخها السوفيتي في دعم النظم السياسية القوية والمركزية. تسعى الصين إلى تحقيق نفوذها عبر القوة الناعمة، بينما تعتمد روسيا على مزيج من القوة الصلبة والدبلوماسية الصارمة.[78]

تأثيرات التقاليد السياسية الصينية على المجتمعات الإفريقية تكون غالبًا أكثر قبولًا من قبل الحكومات التي تسعى للاستفادة من التنمية دون تدخل سياسي، بينما تأثيرات التقاليد السياسية الروسية تكون أكثر جذبًا للأنظمة التي تسعى لتحقيق الاستقرار من خلال السيطرة العسكرية والقوة الصارمة. في النهاية، يقدم كلا النهجين نموذجين مختلفين للقوة في إفريقيا: نموذج يعتمد على التنمية الاقتصادية والثقافة (الصين)، وآخر يعتمد على القوة العسكرية والدبلوماسية الصلبة (روسيا).

---

[78] Shinn, David H., and Joshua Eisenman. China and Africa: A Century of Engagement. University of Pennsylvania Press, 2012.

من المهم النظر في التاريخ المشترك للتعاون العسكري والسياسي بين روسيا والعديد من الدول الإفريقية في سياق ما بعد الاستعمار. الإرث السوفيتي في إفريقيا لا يزال يلعب دورًا في تعزيز العلاقات الروسية مع بعض الدول الإفريقية التي كانت تعتمد على الدعم السوفيتي أثناء حركات التحرر الوطني. روسيا اليوم تحاول إحياء هذا الإرث من خلال تقديم نفسها كقوة تقف ضد "التدخل الغربي" وتعزز من مفهوم السيادة الوطنية. تأثير هذا النهج يظهر بوضوح في الدول التي تسعى للابتعاد عن الضغوط الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، حيث تتبنى هذه الدول الأفكار الروسية المتعلقة بالاستقرار السياسي من خلال القوة الصلبة والسلطة المركزية. الدعم الروسي للفصائل والأنظمة الحاكمة يعزز من ثقافة الاعتماد على القوة العسكرية للحفاظ على السلطة، مما يؤدي إلى تكريس سياسات الاستبداد في بعض الأحيان.

يمكن النظر إلى التأثيرات الثقافية الصينية من منظور "التنمية بدون شروط سياسية". هذا النموذج الجاذب للعديد من الدول الإفريقية يعزز من روابط التعاون مع الصين، خاصة في المجالات التي تتطلب استثمارات طويلة الأمد مثل البنية التحتية والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الصين لتقديم ثقافتها كبديل "غير مهدد" للثقافات الغربية، من خلال برامج التعاون التعليمي والثقافي التي تهدف إلى تعزيز الفهم المتبادل بين

الشعوب. على سبيل المثال، زيادة عدد الطلاب الأفارقة الذين يدرسون في الصين يعزز من الروابط الثقافية، لكنه يفتح أيضًا مجالًا أمام الصين لنشر قيمها السياسية والاجتماعية بين هذه الأجيال الجديدة. هذه القيم، التي تتضمن احترام السلطة والتنمية الاقتصادية كأولوية، تتناقض بشكل مباشر مع القيم الغربية التي تدفع نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تباين أساليب التأثير الإعلامي بين روسيا والصين هو عنصر آخر يساهم في رسم حدود النهجين المختلفين. روسيا تعتمد بشكل كبير على الإعلام الموجه، مثل قنوات "روسيا اليوم" و"سبوتنيك"، لنشر رواياتها وتوجهاتها السياسية في إفريقيا. هذا الإعلام يروج لروسيا كقوة تعارض الهيمنة الغربية ويدعم الحكومات التي تواجه انتقادات غربية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أو نقص الديمقراطية. بالمقابل، الصين تعتمد أكثر على الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية، مع تركيز أقل على الإعلام الموجه المباشر، حيث تقدم نفسها كقوة داعمة للتنمية والشراكة دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[79]

من الجدير بالذكر أيضًا أن روسيا والصين تتجنبان الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان كما تفعل الولايات المتحدة أو القوى الغربية الأخرى. هذا التوجه يجعل روسيا والصين أكثر قبولًا لدى بعض الأنظمة الإفريقية التي

---

[79] Allison, Roy. Russia, the West, and Military Intervention. Oxford University Press, 2013.

تفضل الحفاظ على سلطتها بعيدًا عن الضغوط الدولية للإصلاحات الديمقراطية. في هذا السياق، تتأثر المجتمعات الإفريقية بشكل مباشر بثقافة الاستبداد والاستقرار العسكري التي تروج لها روسيا، بينما تتأثر بالعناصر الثقافية الصينية التي ترتكز على التنمية والتقدم الاقتصادي كأدوات لتحقيق الاستقرار دون الحاجة إلى التغيير السياسي الجذري.

إن تأثيرات الهجرة الصينية والروسية إلى إفريقيا يمكن أن تشكل جزءًا من هذا النقاش. الهجرة الصينية، خاصة في مجالات التجارة والبناء، قد أدت إلى تعزيز التواجد الصيني في المجتمعات الإفريقية على المستوى الشعبي، مما يساهم في نشر القيم والثقافة الصينية. من جهة أخرى، الهجرة الروسية إلى إفريقيا تتركز غالبًا في المجالات العسكرية والأمنية، حيث يظهر التأثير الروسي بشكل أكبر على النخب السياسية والعسكرية بدلاً من المجتمعات الأوسع.

الإعلام المدعوم خارجيًا يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل السرد الإعلامي في الدول الإفريقية، حيث تستخدم القوى الكبرى مثل الصين، روسيا، والولايات المتحدة وسائل الإعلام لنشر رسائلها السياسية والثقافية وتعزيز نفوذها في القارة. كل من هذه القوى تعتمد على استراتيجيات مختلفة لفرض سردياتها حول قضايا مثل الاستعمار الجديد والنضال من أجل الاستقلال الثقافي.

الصين تعتمد على الإعلام كأداة لتعزيز قوتها الناعمة في إفريقيا. من خلال قنوات مثل CGTN Africa ومبادرات الإعلام الصيني الأخرى، تروج الصين لرواية ترى في تدخلها في إفريقيا كشراكة قائمة على "الاحترام المتبادل" و"المنفعة المشتركة"، مقابل السرديات الغربية التي تتحدث عن "الاستعمار الجديد" من قبل القوى الخارجية. تسعى الصين إلى تقديم نفسها كبديل عن القوى الاستعمارية السابقة، مشيرة إلى أن مشاريعها التنموية في إفريقيا تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الاقتصاد المحلي دون فرض أجندات سياسية. هذا السرد يتحدى الادعاءات التي ترى في استثمارات الصين نوعًا من الاستعمار الجديد من خلال الديون والاعتماد الاقتصادي. الصين تستثمر أيضًا في تقديم نفسها كداعم للاستقلال الثقافي، حيث تساعد الدول الإفريقية على بناء قدراتها الإعلامية المحلية من خلال التدريب والتعاون التقني، وهو ما يجعل الإعلام المحلي أكثر قدرة على التنافس مع القوى الغربية.

روسيا تتبع نهجًا مختلفًا يعتمد على الإعلام الموجه مثل قنوات "روسيا اليوم" و"سبوتنيك". روسيا تروج لرواية ترى فيها قوة عالمية تواجه الهيمنة الغربية وتدافع عن سيادة الدول الإفريقية ضد التدخلات الخارجية. عبر هذه القنوات، تنشر روسيا سرديات تتحدى الروايات الغربية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتدعم الحكومات الإفريقية التي تواجه

انتقادات من الغرب بسبب ممارساتها السياسية. الإعلام الروسي يعزز من فكرة أن القوى الغربية لا تزال تمارس أشكالًا جديدة من الاستعمار من خلال الضغوط السياسية والاقتصادية، فيما تقدم روسيا نفسها كحليف حقيقي في نضال إفريقيا من أجل السيادة والاستقلال الثقافي. هذه الرواية تجد صدى لدى بعض النخب الإفريقية التي تسعى إلى الحفاظ على السلطة دون الانصياع للضغوط الغربية.

على النقيض من ذلك، تعتمد الولايات المتحدة على وسائل الإعلام العالمية مثل CNN وBBC (على الرغم من أنها ليست أمريكية بالكامل، لكنها تمثل النموذج الغربي للإعلام) ومنصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر. هذه الوسائل تروج لروايات تدعم حقوق الإنسان والديمقراطية وتنتقد الأنظمة التي لا تتماشى مع القيم الليبرالية. الإعلام الأمريكي يعزز فكرة أن الحرية السياسية وحقوق الإنسان هي السبيل لتحقيق الاستقلال الحقيقي والاستقرار في إفريقيا. في الوقت نفسه، تُطرح قضايا مثل الاستعمار الجديد في إطار نقد التبعية الاقتصادية والسياسية التي قد تنشأ من الشراكات غير المتوازنة مع القوى الكبرى مثل الصين. الإعلام الأمريكي يسعى إلى تقديم صورة إيجابية للتدخل الغربي في إفريقيا كجزء من دعم التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة، في حين يُنظر إلى روسيا والصين كقوى تسعى إلى استغلال الموارد دون مراعاة القيم الليبرالية.

في سياق الاستعمار الجديد، تسعى كل من هذه القوى إلى تقديم نفسها كحليف لإفريقيا ضد القوى الأخرى التي قد تُتهم بممارسته. الصين تدعي أنها تقدم بديلاً عن "الاستعمار الغربي" من خلال استثماراتها في البنية التحتية، لكنها تواجه اتهامات باستخدام "دبلوماسية الديون" لفرض سيطرتها على الدول الإفريقية. روسيا تروج لفكرة أن تدخلاتها في إفريقيا تهدف إلى دعم الحكومات في مواجهة النفوذ الغربي المزعوم، مما يجعلها شريكًا موثوقًا في النضال من أجل السيادة السياسية والثقافية. الولايات المتحدة، بدورها، تدافع عن التدخلات الغربية كوسيلة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، منتقدة الاستثمارات الصينية والروسية التي ترى فيها تهديدًا للاستقرار السياسي والثقافي في إفريقيا.

النضال من أجل الاستقلال الثقافي في إفريقيا أصبح موضوعًا متزايد الأهمية في ظل هذا التنافس الإعلامي. في حين تسعى القوى الكبرى إلى فرض رواياتها الخاصة، فإن الإعلام الإفريقي المحلي يجد نفسه في مواجهة تحدٍ كبير لتطوير سرديات مستقلة تعبر عن تطلعات الشعوب الإفريقية. التفاعل مع الإعلام المدعوم خارجيًا يؤدي إلى تأثيرات متباينة؛ فمن جهة، يتيح الوصول إلى موارد تقنية وخبرات جديدة، لكنه من جهة أخرى يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التأثيرات الثقافية والسياسية الأجنبية على حساب الهوية الثقافية الإفريقية المستقلة.

في النهاية، الإعلام المدعوم خارجيًا يسهم بشكل كبير في تشكيل السرد الإعلامي في إفريقيا حول قضايا الاستعمار الجديد والاستقلال الثقافي. تتنافس الصين وروسيا والولايات المتحدة على تقديم نفسها كحليف لإفريقيا، كل منها يعزز رواية معينة تتماشى مع مصالحه الاستراتيجية، مما يجعل الإعلام ساحة مهمة للنزاع على النفوذ في القارة.[80]

القوى الكبرى تستخدم الإعلام المدعوم خارجيًا لنشر سرديات تتوافق مع مصالحها، كما تلجأ إلى التلاعب بالرأي العام في الدول الإفريقية بطريقة تؤثر على التوجهات السياسية والمجتمعية المحلية. الإعلام الروسي، على سبيل المثال، يركز بشكل كبير على تسليط الضوء على فشل التدخلات الغربية في مناطق مثل الشرق الأوسط وإفريقيا، مع التركيز على ما يعتبره تناقضات في سياسات الغرب. هذا النوع من التغطية يهدف إلى تقويض الثقة في النماذج الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعزز فكرة أن النموذج الروسي يوفر بديلًا أكثر استقرارًا وواقعيةً لمشاكل إفريقيا. من خلال هذه الروايات، تعمل روسيا على بناء صورة لنفسها كحليف للأنظمة التي تعاني من الضغوط الغربية وتروج لمفاهيم السيادة الوطنية والاستقرار على حساب التدخلات السياسية الخارجية.

---

[80] Frynas, Jedrzej George, and Manuel Paulo. A New Scramble for Africa? The Rush for Energy Resources in Sub-Saharan Africa. Polity, 2010

في المقابل، تركز الصين في إعلامها على دعم فكرة التنمية الاقتصادية المشتركة، وتصوير نفسها كشريك لا يسعى لفرض أجندات سياسية. تعمل الصين على تسويق نفسها كقوة تقدم حلولًا عملية من خلال بناء البنية التحتية وتعزيز التجارة، وتُروج لسردية أن علاقاتها مع الدول الإفريقية هي جزء من شراكة متكافئة تهدف إلى تحقيق الفائدة المتبادلة. هذه السردية تنجح إلى حد كبير في الوصول إلى النخب السياسية في إفريقيا، التي ترى في الصين شريكًا قادرًا على تقديم المساعدة دون قيود سياسية مرتبطة بالديمقراطية أو حقوق الإنسان. الإعلام الصيني يعزز هذه الرسالة من خلال تقارير وبرامج تبرز المشروعات الاقتصادية الكبرى التي تمولها الصين في إفريقيا وتؤكد على أن التدخلات الصينية لا تتعلق بالاستعمار الجديد بل بالشراكة والتعاون.

من ناحية أخرى، تستفيد الولايات المتحدة من وسائل الإعلام العالمية ومنصات التواصل الاجتماعي لتمرير رواياتها المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. الإعلام الأمريكي يروج لفكرة أن تدخلات الولايات المتحدة والغرب في إفريقيا تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، الحريات السياسية، والشفافية، وغالبًا ما يتم تقديم هذه الرسالة في سياق نقدي للتدخلات الصينية والروسية. الإعلام الأمريكي يصور هذه التدخلات على أنها محاولات لاستغلال الموارد الإفريقية وإخضاع الدول لسياسات تتعارض مع تطلعات الشعوب نحو الاستقلال الحقيقي والتنمية المستدامة.

هذا التنافس الإعلامي يعزز من تعدد السرديات في إفريقيا، حيث تتفاعل المجتمعات الإفريقية مع هذه الرسائل بطرق مختلفة بناءً على السياق المحلي والضغوط السياسية.

ما يزيد من تعقيد المشهد الإعلامي في إفريقيا هو تأثير هذه القوى على بناء القدرات الإعلامية المحلية. روسيا والصين، على وجه الخصوص، تسعيان إلى تعزيز قدرات الإعلام المحلي من خلال التدريب وتوفير التكنولوجيا، مما يؤدي إلى زيادة التبعية الثقافية والإعلامية لهاتين القوتين. في المقابل، تظل الولايات المتحدة أكثر تأثيرًا من خلال منصات التواصل الاجتماعي والإعلام المفتوح الذي يعزز من حرية التعبير والنقد السياسي، مما يتيح للمجتمعات الإفريقية مساحة أكبر للتفاعل مع الأفكار المختلفة، ولكن مع استمرار تأثير القيم الغربية.

هذا التنافس الإعلامي بين القوى الكبرى لا يتعلق فقط بمحاولة الهيمنة الثقافية والسياسية، بل أيضًا بمحاولة التحكم في السرديات المتعلقة بقضايا مثل الاستعمار الجديد والنضال من أجل الاستقلال الثقافي. كل قوة تسعى إلى تقديم نفسها كحليف لإفريقيا في مواجهة الهيمنة الخارجية الأخرى، مما

يجعل الإعلام أداة رئيسية في تشكيل وعي المجتمعات الإفريقية وتحفيز النقاشات حول الاستقلال والهوية والسيادة.[81]

التأثيرات اللغوية

التفاعل مع قوى التنافس الثلاثي ترك أثرًا عميقًا على لغة وهوية المجتمعات الإفريقية، حيث أسهم هذا التفاعل في نشر لغات هذه القوى وتعزيز تأثيراتها الثقافية على الهوية الوطنية والمحلية في العديد من الدول الإفريقية.

اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال، شهدت انتشارًا كبيرًا في معظم أنحاء إفريقيا نتيجة الاستعمار البريطاني والأمريكي، إلا أن الولايات المتحدة زادت من تأثيرها اللغوي من خلال برامج التعليم والتبادل الثقافي مثل برنامج "فولبرايت" والدعم الكبير للمؤسسات التعليمية الإفريقية التي تعتمد اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الإعلام الأمريكي والإنجليزي المتحدث به، مثل الأفلام والبرامج التلفزيونية الأمريكية، من انتشار اللغة الإنجليزية كلغة رئيسية بين الشباب الإفريقي. هذا الأمر جعل اللغة الإنجليزية لغة التعليم والأعمال في العديد من الدول الإفريقية، مما ساهم

[81] Olorunnisola, Anthony A., and Ufuoma Akpojivi. Media and Communication Governance in Africa: Lessons from the South African Experience. Routledge, 2019.

في تشكيل الهوية الثقافية المرتبطة بالتوجهات الغربية الليبرالية والاقتصادية.

لغة الماندرين، من ناحية أخرى، شهدت انتشارًا متزايدًا نتيجة تنامي النفوذ الصيني في القارة الإفريقية، خاصةً في مجالات التجارة والتعليم. الصين تعتمد على المعاهد الكونفوشيوسية وبرامج المنح الدراسية لجذب الطلاب الأفارقة للدراسة في الصين، مما أدى إلى زيادة الطلب على تعلم اللغة الماندرين. كما أن الصين تستثمر في مشاريع بنية تحتية ضخمة في القارة، ما أدى إلى الحاجة إلى التواصل مع العمال والشركات الصينية التي تعمل في هذه المشاريع. هذا الانتشار اللغوي يعزز النفوذ الصيني على الهوية الثقافية للمجتمعات الإفريقية، حيث تعزز الصين من قيم العمل الجماعي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية كجزء من هويتها.

أما اللغة الروسية، فتنتشر في بعض الدول الإفريقية نتيجة للعلاقات التاريخية التي تعود إلى فترة الحرب الباردة، حيث دعمت روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقًا) العديد من حركات التحرر الوطني في إفريقيا. على الرغم من أن تأثير اللغة الروسية ليس واسع النطاق مثل الإنجليزية أو الماندرين، إلا أن روسيا تسعى من خلال برامج المنح الدراسية والتدريب العسكري إلى إعادة إحياء نفوذها الثقافي واللغوي في بعض الدول الإفريقية مثل أنغولا وموزمبيق. يتم تعلم اللغة الروسية بشكل أساسي من قبل النخب

السياسية والعسكرية، مما يعزز التوجهات السياسية المرتبطة بالنظام الروسي وقيم الاستقرار السلطوي.

هذا التأثير اللغوي المتعدد أدى إلى تشكل هوية ثقافية متعددة الأوجه في العديد من المجتمعات الإفريقية. مع استمرار انتشار اللغة الإنجليزية كلغة الأعمال والتعليم، تظل الهوية المرتبطة بالعالم الغربي قوية. في المقابل، يؤدي الانتشار المتزايد للماندرين إلى ظهور تأثيرات ثقافية صينية جديدة تعزز من الهوية الاقتصادية والتنموية الجديدة في القارة. أما الروسية، فهي تعزز من الهوية السياسية للمجتمعات المرتبطة بالتحالفات العسكرية والسياسية مع موسكو.

إحدى النقاط المهمة هي الازدواجية اللغوية والثقافية التي أصبحت سمة شائعة في المجتمعات الإفريقية نتيجة تأثير القوى الكبرى. في العديد من الدول الإفريقية، تتعايش لغات محلية مع لغات القوى الكبرى مثل الإنجليزية، الماندرين، أو الروسية، مما يخلق حالة من التداخل بين الهويات التقليدية والهويات الحديثة المرتبطة بالعولمة والتفاعل الدولي. هذه الازدواجية اللغوية تعكس بوضوح كيفية تشكيل الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات في إفريقيا، حيث يجد الأفراد أنفسهم يوازنون بين الحفاظ على اللغات المحلية، التي ترتبط بالتراث الثقافي والهوية الوطنية، وتعلم لغات القوى الكبرى، التي ترتبط بالفرص الاقتصادية والتعليمية.

جانب آخر يمكن تناوله هو دور التعليم في تشكيل الهوية اللغوية. القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة تستثمر بشكل كبير في التعليم في إفريقيا، سواء من خلال المنح الدراسية أو برامج التبادل الثقافي. هذه البرامج ليست مجرد أدوات لتعلم اللغة فحسب، بل إنها تساهم في تشكيل الهويات من خلال غرس القيم الثقافية والسياسية لتلك الدول في عقول الأجيال الجديدة. على سبيل المثال، الطلاب الذين يدرسون في الولايات المتحدة يتعرضون لبيئة تعليمية تشجع على التفكير النقدي والقيم الديمقراطية، مما يؤثر على نظرتهم لهويتهم الوطنية وكيفية تطوير بلدانهم. بالمثل، الطلاب الذين يدرسون في الصين يتعرضون لقيم الاستقرار والتنمية الاقتصادية كأدوات لتحقيق التقدم الاجتماعي والسياسي.

إضافة إلى ذلك، من المهم ملاحظة دور القوة الناعمة في تعزيز اللغة والهوية. القوى الكبرى لا تعتمد فقط على الاستثمارات الاقتصادية أو العسكرية لفرض نفوذها، بل تستخدم القوة الناعمة لتعزيز لغاتها وثقافاتها في إفريقيا. الصين، على سبيل المثال، تستخدم السينما والتلفزيون والبرامج الثقافية للترويج لقيمها الثقافية وتعزيز حضور اللغة الماندرين. روسيا، رغم أن تأثيرها اللغوي أقل من الصين أو الولايات المتحدة، تحاول إعادة بناء روابطها الثقافية من خلال تنظيم مهرجانات ثقافية وترويج الأدب الروسي في إفريقيا.

هناك أيضًا تأثيرات اجتماعية طويلة الأمد مرتبطة بانتشار لغات القوى الكبرى، حيث يمكن لهذه اللغات أن تصبح رموزًا للطبقات الاجتماعية والاقتصادية. في بعض الدول الإفريقية، تعلم اللغة الإنجليزية أو الماندرين يمكن أن يكون رمزًا للارتقاء الاجتماعي والتقدم المهني، بينما تكون اللغات المحلية أقل ارتباطًا بالفرص الاقتصادية. هذا الأمر يؤدي إلى تشكل هويات هجينة تتداخل فيها القيم الثقافية المحلية مع التطلعات العالمية.

كما أن الهويات السياسية المتأثرة باللغات الأجنبية لها دور في تشكيل السياسات الداخلية للدول الإفريقية. على سبيل المثال، تعلم اللغة الروسية بين النخب العسكرية والسياسية قد يعزز من ميل بعض الحكومات إلى تبني سياسات استبدادية مشابهة للنموذج الروسي، بينما تعلم الإنجليزية قد يعزز التوجهات الديمقراطية والقيم الليبرالية. هذا التأثير اللغوي يتجاوز مجرد اللغة كلغة تواصل ليصل إلى مستوى أعمق يتعلق بكيفية تشكل الهوية السياسية والاستراتيجية للدول الإفريقية.[82]

يمكن القول إن التفاعل مع القوى الكبرى عبر اللغة والتعليم والثقافة له تأثيرات عميقة على الهويات الإفريقية. هذه التأثيرات ليست بسيطة أو

[82] Langer, Anais M. "The Role of English Language in Africa's Political Landscape." Journal of African Studies, 2020.

أحادية الاتجاه، بل هي متعددة الأبعاد وتساهم في خلق هويات معقدة تتراوح بين القيم التقليدية والحديثة، مما يعكس تأثيرات القوى العالمية المختلفة على مستقبل إفريقيا الثقافي والسياسي.

التغيرات الديموغرافية

التحولات الديموغرافية في القارة الإفريقية تتأثر بشكل متزايد بتنافس القوى الكبرى، وذلك من خلال التأثيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية المرتبطة بهذا التنافس. كل من هذه القوى تسهم بطريقتها الخاصة في تشكيل المشهد السكاني في إفريقيا، سواء من خلال الاستثمارات الكبيرة أو النفوذ العسكري والسياسي.

أولًا، الاستثمارات الصينية تلعب دورًا رئيسيًا في التحولات الديموغرافية في إفريقيا. الصين تنفذ مشروعات ضخمة في مجالات البنية التحتية، مثل بناء الطرق والموانئ والمناطق الصناعية. هذه المشروعات تدفع إلى الهجرة الداخلية الكبيرة، حيث ينتقل العديد من السكان من المناطق الريفية إلى المدن والمراكز الحضرية بحثًا عن فرص العمل. هذا يؤدي إلى تحول ديموغرافي ملحوظ من الريف إلى الحضر، مع نمو كبير في عدد سكان المدن، مما يسبب ضغطًا على الخدمات الحضرية مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، وجود العمالة الصينية في العديد من

الدول الإفريقية يخلق مجتمعات جديدة مختلطة تؤثر على الهياكل الاجتماعية والتفاعل الثقافي في هذه المناطق.

ثانيًا، الوجود الروسي في إفريقيا يترك تأثيرًا مختلفًا. روسيا تعتمد على النفوذ العسكري والدبلوماسي أكثر من النفوذ الاقتصادي. دعمها للحكومات والأنظمة في البلدان التي تشهد نزاعات أو عدم استقرار سياسي، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا، يؤدي إلى تأثيرات ديموغرافية كبيرة نتيجة النزوح السكاني والهجرة القسرية. السكان المحليون الذين يعيشون في مناطق النزاع غالبًا ما يضطرون للانتقال إلى مناطق أكثر أمانًا داخل أو خارج بلدانهم، مما يغير التوزيع السكاني ويؤدي إلى تركيز السكان في مناطق معينة بينما تفرغ مناطق أخرى.

من جهة أخرى، الولايات المتحدة تسهم في التحولات الديموغرافية من خلال برامجها التنموية والمساعدات الإنسانية، وخاصة في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. برامج المساعدات الأمريكية، مثل تلك الموجهة لمحاربة المجاعات أو دعم الصحة العامة، تساعد في تخفيف الوفيات وتعزيز النمو السكاني في بعض المناطق. مع ذلك، التركيز الأمريكي على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية قد يؤدي إلى تحولات سياسية تؤثر بدورها على الديموغرافيا، حيث يمكن أن تؤدي إلى

استقرار أكبر في بعض الدول، مما يشجع على عودة السكان الذين نزحوا سابقًا بسبب النزاعات.

العوامل المؤثرة في التحولات الديموغرافية المرتبطة بتنافس هذه القوى تشمل أيضًا التغيرات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية. النمو الاقتصادي الذي تساهم فيه الصين والولايات المتحدة يمكن أن يزيد من معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، حيث يسعى الأفراد إلى الانتقال إلى المناطق التي تشهد ازدهارًا اقتصاديًا. هذا النمو يجذب أيضًا المهاجرين من دول مجاورة، مما يزيد من التنوع السكاني ويؤثر على الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية. كما أن التغيرات الاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا. الصين تستثمر في التعليم والتدريب الفني في إفريقيا، مما يؤدي إلى تغيير في المهارات والقدرات بين الشباب الأفارقة. هذا الاستثمار في التعليم يساهم في تحسين معدلات الخصوبة وتغيير التركيبة السكانية مع توجه الأفراد إلى العائلات الأصغر حجمًا نتيجة لزيادة الوعي والتعليم. على العكس من ذلك، النزاعات التي تؤججها تدخلات القوى الكبرى قد تؤدي إلى زيادة في معدلات الوفيات وانخفاض في معدلات الخصوبة في المناطق المتأثرة.[83]

[83] Besada, Hany, and Philip Martin. "Demographic Shifts in Sub-Saharan Africa: Implications for Global Economic and Security Relations." Journal of African and Asian Studies 53, no. 4 (2019): 473-495.

التحولات الديموغرافية في إفريقيا نتيجة التنافس الروسي، الصيني، والأمريكي تتسم بتأثيرات متعددة تشمل عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وتكنولوجية. أحد الجوانب المهمة هو التغيرات في أنماط الاستهلاك والهجرة، حيث أدى التنافس بين هذه القوى إلى تدفق السلع والخدمات من الخارج إلى الأسواق الإفريقية، مما ساهم في تحفيز الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن. نتيجة لذلك، زادت الكثافة السكانية في المراكز الحضرية، حيث ينجذب السكان إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الحديثة التي تأتي مع الاستثمارات الأجنبية. هذه التحولات الديموغرافية تزيد من الضغوط على البنية التحتية الحضرية مثل الإسكان والنقل والرعاية الصحية والتعليم.

التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية تلعب أيضًا دورًا كبيرًا في هذه التحولات. الصين، باعتبارها مستثمرًا رئيسيًا في تطوير شبكات الاتصالات في إفريقيا، أسهمت في توسيع الاقتصاد الرقمي في القارة. هذا التوسع يتيح فرصًا جديدة للسكان للعمل عن بعد والمشاركة في التجارة الإلكترونية، مما يعيد تشكيل الهوية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، بما في ذلك في المناطق الريفية التي تستفيد من البنية التحتية الرقمية المتقدمة.

كما أدى التنافس إلى تغيرات في طبيعة القوة العاملة في إفريقيا. الاستثمارات الصينية في الصناعات التحويلية والبنية التحتية زادت من

الطلب على العمالة الصناعية المدربة، مما شجع التعليم المهني والتدريب التقني. هذا التحول نحو العمالة الصناعية دفع العديد من السكان إلى الانتقال من المناطق الريفية إلى المراكز الصناعية، مما عزز التحضر وزاد من الضغط على المدن الكبرى.

التأثيرات البيئية المرتبطة بالاستثمارات في الصناعات الاستخراجية، مثل النفط والغاز، أثرت أيضًا على الديموغرافيا. في بعض الحالات، أدى استخراج الموارد الطبيعية إلى تهجير السكان المحليين من مناطقهم بسبب الأضرار البيئية أو لإفساح المجال للمشروعات. هذا النزوح السكاني أدى إلى ظهور تركيزات سكانية جديدة وإعادة تشكيل ديموغرافي في المناطق المتأثرة.

من جهة أخرى، التنافس بين القوى الكبرى أثر على الأمن الغذائي في بعض المناطق. في حين أن الصين تستثمر في الزراعة لتعزيز الإنتاج الغذائي، فإن النزاعات التي قد تؤججها التدخلات العسكرية والسياسية من قبل روسيا أو الولايات المتحدة قد تؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد الزراعية. هذا التعطيل يمكن أن يفاقم أزمة الأمن الغذائي، مما يدفع السكان إلى الهجرة بحثًا عن مصادر غذاء أو استقرار أكبر.

التغيرات الثقافية والاجتماعية الناتجة عن هذا التنافس تؤثر أيضًا على الهويات الثقافية في إفريقيا. التأثيرات الثقافية والتكنولوجية المستوردة من القوى الكبرى تغير من أنماط التفكير والقيم الاجتماعية، خاصة بين الشباب. مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا وانتشار الثقافة الرقمية العالمية، قد تتراجع القيم الاجتماعية التقليدية، لتظهر مكانها هويات ثقافية جديدة وهجينة تمزج بين القيم المحلية والأفكار المستوردة من القوى العالمية.[84]

الفصل الرابع: الاستفادة الإفريقية والتوقعات المستقبلية

تتفاعل الدول الإفريقية بشكل متزايد مع التنافس الدولي بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، مستفيدة من هذا التنافس لتعزيز مصالحها الوطنية والتنموية. تسعى العديد من الدول إلى تحقيق توازن بين علاقاتها

[84] Brooks, Andrew. "Environmental Change and Migration in Sub-Saharan Africa." Journal of Environmental Studies and Sciences 12, no. 1 (2021): 101-118.

مع القوى المختلفة لضمان الحصول على أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية والدبلوماسية، وذلك من خلال تنويع شركائها الدوليين واعتماد سياسات متعددة الأوجه. تشمل هذه الاستراتيجيات الاستفادة من المساعدات والاستثمارات الاقتصادية لتعزيز البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، مع الحفاظ على استقلالية القرارات السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب بعض الدول الإفريقية على التنافس بين هذه القوى من أجل الحصول على شروط أفضل وتحقيق مكاسب دبلوماسية واستراتيجية.

ومع ذلك، تواجه الدول الإفريقية تحديات كبيرة تتعلق بالاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية، مما يهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي. كما أن سوء الإدارة والفساد يمكن أن يقوض الفوائد المتوقعة من هذه الاستثمارات والمساعدات. ورغم هذه التحديات، تسعى بعض الدول إلى تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية الشاملة ومواجهة التحديات المشتركة، مع إدراك متزايد لأهمية بناء القدرات الذاتية وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية.

تظهر هذه الديناميكيات بوضوح في مناطق مختلفة من القارة، حيث تستخدم الدول الإفريقية التنافس الدولي كأداة لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

التوازن الإفريقي بمواجهة التنافس الثلاثي

تتفاعل الدول الإفريقية مع التنافس الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا بطرق متنوعة ومعقدة، تتسم بالحرص على تحقيق توازن يتيح لها الاستفادة القصوى من الفرص الاقتصادية والسياسية التي يقدمها كلا الطرفين. تسعى العديد من الدول الإفريقية إلى تنويع علاقاتها الدولية لتجنب الاعتماد المفرط على جهة واحدة، وبهذه الطريقة تستفيد من الدعم الاقتصادي والعسكري المقدم من كلتا القوتين، مما يعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات أكثر استقلالية. تتبنى دول مثل نيجيريا وكينيا هذا النهج، حيث تتعاونان مع الولايات المتحدة وروسيا في مجالات متعددة مثل الأمن والاقتصاد، لضمان وجود مصادر دعم متنوعة.

يعتمد هذا التنويع على السعي لتحقيق المصالح الوطنية، حيث تعطي العديد من الدول الإفريقية الأولوية للتنمية الاقتصادية والبنية التحتية. على سبيل المثال، تستفيد إثيوبيا من الاستثمارات الصينية الكبيرة في مشروعات البنية التحتية، مثل بناء الطرق والجسور، بينما تعتمد في الوقت نفسه على المساعدات الأمريكية في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم. هذا النهج يتيح للدول الإفريقية تحسين خدماتها العامة وتطوير بنيتها التحتية مع الاحتفاظ بمرونة في علاقاتها الخارجية.

إلى جانب ذلك، تستخدم بعض الدول الإفريقية التنافس الدولي كأداة لتحسين شروط المساعدات والاستثمارات من خلال التفاوض على شروط أكثر فائدة. جيبوتي تعتبر مثالًا حيًا على هذا النهج، حيث استفادت من وجود قواعد عسكرية لكل من الولايات المتحدة والصين على أراضيها لتعزيز مكانتها الاستراتيجية وزيادة الاستثمارات الخارجية. هذا التكتيك لا يعزز فقط المكاسب الاقتصادية، بل يساهم أيضًا في تعزيز النفوذ السياسي للدولة على الساحة الدولية.

تعزيز التعاون الإقليمي يعد أيضًا إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تتبناها الدول الإفريقية لمواجهة التحديات المشتركة. تتعاون دول مثل كينيا وأوغندا ورواندا في مجالات مكافحة الإرهاب وتطوير التجارة الإقليمية، حيث يساعد هذا التعاون على تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولية من خلال تكامل القدرات والموارد.[85]

لكن، وعلى الرغم من هذه الاستراتيجيات المتنوعة، تواجه الدول الإفريقية تحديات رئيسية تعرقل تحقيق أهدافها. أحد هذه التحديات هو الاعتماد المفرط على المساعدات والاستثمارات الأجنبية، وهو ما قد يؤدي إلى فقدان الاستقلالية الاقتصادية والسياسية. تسعى بعض الدول إلى التغلب

[85] Hodzi, Obert. The End of China's Non-Intervention Policy in Africa. Cham: Springer International Publishing, 2018.

على هذه المشكلة من خلال تعزيز قدراتها الذاتية والتنمية المحلية لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي.

من جهة أخرى، قد يؤدي تدفق الاستثمارات والمساعدات إلى تفاقم الفساد وسوء الإدارة، حيث تفتقر بعض الحكومات إلى الآليات اللازمة لإدارة هذه الموارد بشكل فعال وشفاف. وبالتالي، تصبح مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة أمرًا حاسمًا لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق تنمية مستدامة.

بشكل عام، تسعى الدول الإفريقية إلى استغلال التنافس بين القوى الكبرى لتعزيز مصالحها الاقتصادية والتنموية، مع الحرص على تحقيق توازن يحافظ على استقلالها السياسي. ولكن، لتحقيق هذا الهدف، يتعين عليها التغلب على تحديات الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية والفساد، مما يستدعي جهودًا كبيرة في مجال الحوكمة والإدارة الفعالة للعلاقات الدولية.[86]

الدول الإفريقية أصبحت تدرك بشكل متزايد أهمية تعزيز مواقفها في مواجهة الضغوط الخارجية من خلال تنويع شركائها الدوليين. هذا الاتجاه لا يقتصر فقط على العلاقات مع الولايات المتحدة وروسيا، بل يشمل أيضًا

---

[86] Carmody, Pádraig R. The New Scramble for Africa. Cambridge: Polity Press, 2016.

توسيع العلاقات مع القوى الناشئة مثل الهند، تركيا، والاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز التكامل الإقليمي عبر مبادرات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية الإفريقية وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية.

في هذا السياق، تعزز بعض الدول الإفريقية دورها في المفاوضات الدولية من خلال الانضمام إلى كتل دبلوماسية إقليمية ودولية لزيادة قدرتها على التفاوض والحصول على شروط أفضل من القوى الكبرى. تنامي القوة التفاوضية لإفريقيا يمكن رؤيته في المحادثات التجارية وفي المفاوضات حول تغير المناخ، حيث أصبح للقارة صوت أقوى في الدفاع عن مصالحها. كما أن دولًا مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا تلعب أدوارًا محورية في الوساطة في النزاعات الإقليمية، مما يعزز من مكانتها كقوى إقليمية.

من جهة أخرى، يجب الإشارة إلى التأثير المتزايد للتكنولوجيا والرقمنة في إعادة تشكيل التنافس الدولي في إفريقيا. الصين، على وجه الخصوص، تلعب دورًا رائدًا في تطوير البنية التحتية الرقمية في القارة، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس (5G)، مما يمنحها نفوذًا اقتصاديًا وتقنيًا متزايدًا. هذا التوجه يفتح فرصًا جديدة للدول الإفريقية، لكنه يأتي أيضًا مع تحديات

تتعلق بالأمن السيبراني والرقابة. الدول الإفريقية تجد نفسها مضطرة إلى موازنة بين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وحماية سيادتها الرقمية.

كذلك يمكن الإشارة إلى تأثير الأزمات العالمية، مثل جائحة كورونا، على إعادة ترتيب أولويات العلاقات الدولية في إفريقيا. أزمة كورونا كشفت عن هشاشة الأنظمة الصحية في العديد من الدول الإفريقية، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الدولية. الولايات المتحدة وروسيا والصين سارعت إلى تقديم اللقاحات والمساعدات الطبية، مما أثار منافسة جديدة في مجال الدبلوماسية الصحية. هذه المنافسة الصحية أصبحت جزءًا من التنافس الأكبر على النفوذ، حيث تحاول كل دولة استخدام الدبلوماسية الصحية لتعزيز صورتها كحليف إنساني موثوق.[87]

الدول الإفريقية تسعى بشكل متزايد إلى إيجاد توازن دقيق بين القوى الدولية الكبرى مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة، في محاولة لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية مع الحفاظ على استقلاليتها. هذا التوازن يظهر في مجموعة متنوعة من السياسات والنهج التي تتبعها تلك الدول، والتي تعكس رغبتها في الاستفادة القصوى من الدعم الدولي مع تجنب التبعية الكاملة لأي من هذه القوى الكبرى.

---

[87] Kalu, Kelechi A., and George Klay Kieh Jr. Rethinking Africa's Development: Towards a Framework for a Rebirth. New York: Routledge, 2021.

إحدى الطرق التي تلجأ إليها الدول الإفريقية لتحقيق هذا التوازن هي تنويع شراكاتها الدولية. على سبيل المثال، نجد دولًا مثل نيجيريا وكينيا تتعامل مع الصين في مجالات البنية التحتية، مثل بناء الطرق والموانئ، بينما تتعاون مع الولايات المتحدة في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب. في الوقت نفسه، تسعى هذه الدول إلى إقامة علاقات عسكرية مع روسيا للحصول على المعدات العسكرية والتدريب، مستفيدةً من القدرة الروسية في هذا المجال. هذا التنويع يمنح الدول الإفريقية حرية أكبر في اتخاذ قراراتها السياسية والاقتصادية دون أن تكون تحت تأثير مباشر لأي قوة دولية واحدة. كما يساعد في تأمين مصادر متعددة للدعم المالي والعسكري الذي يعزز التنمية المحلية والاستقرار الداخلي.

إلى جانب ذلك، بعض الدول الإفريقية تستخدم التنافس بين القوى الدولية كأداة للتفاوض وتحقيق شروط أفضل للمساعدات والاستثمارات. جيبوتي، على سبيل المثال، تستفيد من وجود قواعد عسكرية لكل من الولايات المتحدة والصين على أراضيها، مما يعزز من مكانتها الاستراتيجية ويجذب استثمارات ضخمة. من خلال استغلال هذه المنافسة، تحصل جيبوتي على فرص اقتصادية واستراتيجية كبيرة، مما يعزز من نفوذها السياسي الإقليمي والدولي. هذه الاستراتيجية تمكن الدول الإفريقية من زيادة مساوماتها مع القوى الكبرى والحصول على شروط أفضل في

العقود والاتفاقيات التي يتم التفاوض عليها، سواء في مجالات الأمن أو الاقتصاد أو البنية التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدول الإفريقية إلى تحقيق أولويات تنموية واضحة من خلال قبول الاستثمارات التي تعزز من بنيتها التحتية. الصين، على سبيل المثال، قدمت استثمارات ضخمة في بناء البنية التحتية في إفريقيا، مثل مشروعات الطرق والموانئ ومشاريع الطاقة الكبرى. في المقابل، تعتمد بعض الدول الإفريقية على المساعدات الأمريكية لتعزيز الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. إثيوبيا تعد نموذجًا لهذا النهج حيث استطاعت الاستفادة من الاستثمارات الصينية في مجال البنية التحتية، بينما تعتمد أيضًا على الدعم الأمريكي في قطاعات مثل الصحة العامة والتعليم. هذا التوازن يمكن الدول الإفريقية من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتحسين مستويات المعيشة، مع الاستفادة من دعم القوى الكبرى دون أن تكون ملتزمة بتوجه سياسي معين.

ومع ذلك، فإن السعي لتحقيق هذا التوازن ليس خاليًا من التحديات. بعض الدول الإفريقية تجد نفسها مجبرة على تقديم تنازلات اقتصادية أو سياسية للحفاظ على استثمارات القوى الكبرى أو تأمين مساعداتها. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على الاستثمارات الصينية إلى تراكم الديون الثقيلة، ما يجعل هذه الدول ملزمة بتقديم امتيازات اقتصادية

أو سياسية، مثل إدارة الموانئ أو الموارد الطبيعية من قبل الشركات الصينية. هذه التبعية قد تهدد الاستقلالية الاقتصادية والسياسية للدول الإفريقية على المدى البعيد، وتؤدي إلى تآكل سيادتها على مواردها الوطنية.

إلى جانب ذلك، يظهر تأثير آخر لهذا التنافس في تعميق الفجوة بين النخب السياسية والشعوب في بعض الدول الإفريقية. في الدول التي تشهد نزاعات داخلية مثل ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى، تعتمد الحكومات بشكل كبير على الدعم العسكري من روسيا أو القوى الغربية لتعزيز قبضتها على السلطة. هذا الدعم العسكري يعزز من موقف الحكومة لكنه يؤدي إلى تآكل الجهود المبذولة لبناء ديمقراطية شاملة ومستدامة. في مثل هذه الحالات، تكون المكاسب التي تحققها الدول الإفريقية من التوازن بين القوى الكبرى قصيرة الأمد، حيث تعتمد على استقرار هش يتحقق من خلال القوة العسكرية وليس من خلال تنمية اقتصادية أو سياسية طويلة الأمد.[88]

في نهاية المطاف، التحديات التي تواجه الدول الإفريقية في محاولتها لتحقيق التوازن بين القوى الكبرى تتجلى في شكل اعتماد مفرط على المساعدات والاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان

[88] Berhe, Tadesse, and Alex de Waal. The Horn of Africa: State Formation and Decay. London: Hurst Publishers, 2022.

الاستقلالية الاقتصادية والسياسية. على الرغم من أن التوازن بين القوى الدولية يمنح الدول الإفريقية فرصًا كبيرة لتحقيق التنمية، إلا أنه في بعض الحالات قد يؤدي إلى زيادة الفساد وسوء الإدارة نتيجة تدفق الأموال والاستثمارات دون رقابة فعالة.

تحقيق هذا التوازن بين القوى الكبرى مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة يظل هدفًا صعبًا ومعقدًا، لكنه ضروري لضمان تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي في القارة الإفريقية. يتطلب ذلك إدارة ذكية للعلاقات الدولية والاستفادة القصوى من التنافس الدولي لتحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية دون الوقوع في فخ التبعية أو النزاعات طويلة الأمد.[89]

التنافس الدولي الثلاثي يشكل تحديات وفرصًا للدول الإفريقية التي تسعى إلى تحقيق التنمية والاستقرار السياسي. في ظل هذا التنافس، تعمل الدول الإفريقية على إيجاد توازن دقيق بين هذه القوى لتحقيق مصالحها الوطنية دون الوقوع في الاعتماد المفرط على جهة واحدة. هذا التوازن لا يقتصر على الاستفادة الاقتصادية فحسب، بل يشمل أيضًا التعامل مع التدخلات السياسية والعسكرية التي قد تؤثر على استقرارها الداخلي. من هنا، تواجه

---

[89] Devermont, Judd, and Jon Temin. U.S.-Africa Relations: A New Framework. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2021.

الدول الإفريقية تحديات معقدة في الحفاظ على سيادتها، حيث تضطر إلى الموازنة بين تعظيم الفوائد من هذه القوى العالمية والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالتدخلات الخارجية، الأمر الذي يتطلب دبلوماسية دقيقة وقرارات استراتيجية بعيدة المدى.

لكنّ هذه التحديات تشمل أيضًا تأثيرات أكبر على السياسة الداخلية للدول الإفريقية. على سبيل المثال، تدخلات هذه القوى غالبًا ما تؤدي إلى تعميق الانقسامات السياسية بين الفصائل الداخلية التي تتلقى الدعم من جهات مختلفة. يمكن أن يؤدي هذا التنافس إلى نزاعات طويلة الأمد بين النخب السياسية التي تسعى للحصول على الدعم الخارجي لتعزيز قوتها المحلية. هذا الارتباط الوثيق بين الدعم الخارجي والسياسات الداخلية يعزز من الاعتماد المفرط على تلك القوى ويؤدي إلى تقويض الجهود المحلية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

كما يمكن الإشارة إلى دور القوى الإقليمية، مثل تركيا والهند، اللتين تسعيان أيضًا إلى تعزيز نفوذهما في إفريقيا عبر التعاون العسكري والاقتصادي، ما يزيد من تعقيد مشهد التنافس الدولي في القارة. هذا التدخل من القوى الإقليمية يعزز من حالة التوازن الهش بين القوى الكبرى ويزيد من تعقيد قرارات السياسة الخارجية للدول الإفريقية.

إلى جانب هذه العوامل، يجب الانتباه إلى تأثير التحولات الاقتصادية العالمية مثل التحول نحو الطاقة المتجددة، حيث إن الدول الإفريقية، الغنية بالموارد الطبيعية مثل الليثيوم والكوبالت المستخدمة في صناعة البطاريات، تجد نفسها في مركز اهتمام القوى الكبرى التي تسعى للسيطرة على هذه الموارد. هذا يفتح فرصًا جديدة للتنمية ولكن يزيد من مخاطر الاستغلال الخارجي إذا لم تتم إدارة هذه الموارد بشكل حكيم وشفاف.

النقطة الأخرى التي تستحق الإضافة هي أن الدول الإفريقية أصبحت تسعى بشكل متزايد إلى تعزيز التعاون الإقليمي بين بعضها البعض لتقليل الاعتماد على القوى الخارجية، وهو اتجاه يتجلى في منظمات إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). هذه الجهود تهدف إلى تعزيز التعاون الداخلي لحل النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة بشكل مستقل عن التنافس بين القوى الدولية الكبرى.

الدول الإفريقية تستخدم مجموعة من التكتيكات الدبلوماسية لمواجهة التنافس بين الصين وروسيا والولايات المتحدة، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية دون التضحية بسيادتها. من أبرز هذه التكتيكات تنويع الشراكات الدولية، حيث تعمل العديد من الدول الإفريقية على إقامة علاقات متعددة مع هذه القوى الكبرى بدلاً من الاعتماد على قوة واحدة.

هذا النهج يمنح الدول الإفريقية مرونة أكبر في التعامل مع التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية ويتيح لها الاستفادة من برامج الدعم المتنوعة.

تسعى الدول الإفريقية إلى استخدام المنافسة بين القوى الكبرى لصالحها، حيث تجري مفاوضات متوازنة للحصول على أفضل الشروط في الدعم الاقتصادي والعسكري. من خلال هذه الاستراتيجية، يمكن للدول الإفريقية تحقيق مكاسب ملموسة وزيادة استثماراتها دون الخضوع لضغوط كبيرة من أي طرف خارجي. على سبيل المثال، في جيبوتي، وجود قواعد عسكرية لكل من الولايات المتحدة والصين منح البلاد نفوذًا استراتيجيًا أكبر وزيادة في الاستثمارات الأجنبية.[90]

تعتمد الدول الإفريقية على تركيز دبلوماسيتها على المصالح الوطنية بشكل أساسي. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والبنية التحتية من خلال قبول الاستثمارات من الأطراف المختلفة دون أن تفرض عليها أجندات سياسية معينة. على سبيل المثال، استفادت إثيوبيا من الاستثمارات الصينية في البنية التحتية ومن المساعدات الأمريكية في مجالات الصحة والتعليم، مما ساعد على تعزيز التنمية الوطنية دون المساس بسيادتها.

---

[90] Campbell, Horace. Global NATO and the Catastrophic Failure in Libya. New York: Monthly Review Press, 2020.

علاوة على ذلك، تلجأ بعض الدول إلى تعزيز التعاون الإقليمي للتعامل مع التحديات المشتركة والاستفادة من التنافس الدولي. هذا التعاون يعزز من قدرتها على التفاوض بشكل جماعي مع القوى الكبرى، مما يعزز من قوتها التفاوضية ويزيد من فرص تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. دول مثل كينيا وأوغندا ورواندا تلجأ إلى التعاون الأمني والإقليمي لتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات المشتركة واستغلال الفرص الاقتصادية.

التكتيكات الإفريقية تشمل أيضًا استخدام المبادرات المتعددة الأطراف لتعزيز موقفها الدبلوماسي، مما يمنحها القدرة على التفاوض من موقع قوة على الساحة الدولية. تتيح هذه المنظمات الإقليمية والدولية للدول الإفريقية الصغيرة فرصة للتعاون الجماعي والوقوف أمام الضغوط الدولية.[91]

العديد من الدول الإفريقية تسعى إلى الحفاظ على سياسة عدم الانحياز التقليدية التي تمتد جذورها إلى فترة الحرب الباردة. هذه السياسة تسمح للدول الإفريقية بالبقاء في موقف محايد رسميًا، مما يمنحها مرونة أكبر في التعامل مع القوى الكبرى دون أن تُجبر على اختيار جانب على حساب

[91] Devermont, Judd, and Jon Temin. U.S.-Africa Relations: A New Framework. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2021.

الآخر. هذه الاستراتيجية تعزز قدرتها على المناورة بين الصين، روسيا، والولايات المتحدة لتحصيل أفضل الشروط من كل طرف.

إضافة إلى ذلك، تحاول بعض الدول الإفريقية استخدام منظمات مثل الاتحاد الإفريقي لتعزيز موقفها التفاوضي. التعاون من خلال منظمات إقليمية أو متعددة الأطراف يمنح الدول الإفريقية الصغيرة والمتوسطة وزنًا أكبر في المحافل الدولية، مما يجعلها أقل عرضة للضغوط الخارجية الفردية. وقد لوحظ أن الاتحاد الإفريقي، على سبيل المثال، يسعى إلى تقديم مواقف موحدة أو شبه موحدة في القضايا الكبرى، وهو ما يعزز من قوة القارة في المفاوضات مع القوى العالمية.

جانب آخر مهم هو الدور المتزايد الذي تلعبه الدول الإفريقية في صياغة قواعد جديدة للعبة الدولية عبر مشاركتها في التحالفات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية. هذه التحالفات تمنح الدول الإفريقية فرصًا اقتصادية جديدة من خلال تعزيز التجارة الحرة مع الشركاء الخارجيين، وفي الوقت نفسه تحمي اقتصاداتها من التأثيرات السلبية المحتملة للتدخلات الأجنبية.

على مستوى آخر، تسعى بعض الدول الإفريقية إلى تطوير مبادرات دبلوماسية جديدة تركز على التعاون العلمي والتكنولوجي، خاصة في

مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية. هذا التعاون، مع دول مثل الصين أو الولايات المتحدة، يفتح المجال لتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الابتكار المحلي، مما يقلل من اعتمادها على الموارد الطبيعية فقط ويساهم في بناء اقتصادات أكثر تنوعًا واستدامة.[92]

ولا بد من التنويه إلى أن الدول الإفريقية تحاول استغلال المبادرات الثقافية والتعليمية المقدمة من القوى الكبرى لتطوير رأس المال البشري لديها. هذه المبادرات تشمل برامج التدريب الأكاديمي والمنح الدراسية، وتوفر فرصة لتحسين المهارات والمعرفة المحلية في مجالات حيوية مثل الطب، الهندسة، وإدارة الأعمال، مما يمكن أن يساهم في تعزيز التنمية الوطنية المستدامة.

الدول الإفريقية تتبع أساليب متنوعة لمواجهة التنافس الثلاثي بين الصين وروسيا والولايات المتحدة. من الأمثلة البارزة لهذه الدول نيجيريا وجنوب إفريقيا والكونغو الديمقراطية. هذه الدول تعتمد بشكل كبير على تنويع علاقاتها مع القوى الكبرى لضمان عدم الوقوع في فخ الاعتماد المفرط على جهة واحدة.

---

[92] Khadiagala, Gilbert M. Regionalism and Regional Integration in Africa: A Debate of Current Aspects and Issues. Oxford: Oxford University Press, 2022.

نيجيريا، التي تعد من أكبر الاقتصادات في إفريقيا، تلعب دورًا محوريًا في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى. تسعى الحكومة النيجيرية إلى تحقيق توازن بين قبول الاستثمارات الصينية في البنية التحتية والطاقة، وبين الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة التي تقدم مساعدات في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب. هذه الاستراتيجية تعزز من قدرة نيجيريا على استخدام المنافسة بين القوى الكبرى لصالحها، حيث تستفيد من برامج الدعم المختلفة دون المساس بسيادتها السياسية.

جنوب إفريقيا، بدورها، تستخدم موقعها كقوة اقتصادية وسياسية إقليمية لإدارة علاقاتها مع القوى الكبرى. بالإضافة إلى استفادتها من الاستثمارات الصينية في قطاعات البنية التحتية والتعدين، فإنها تحتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة وأوروبا. جنوب إفريقيا تلعب أيضًا دورًا رئيسيًا في المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي و"البريكس"، مما يعزز من قدرتها التفاوضية على الساحة الدولية.

الكونغو الديمقراطية تمثل حالة مختلفة، حيث تستفيد بشكل كبير من الاستثمارات الصينية في التعدين. بالرغم من الفوائد الاقتصادية التي جلبتها الاستثمارات الصينية، فإن التبعية الاقتصادية الكبيرة للصين جعلت البلاد عرضة لضغوط سياسية واقتصادية من بكين. ومع ذلك، تسعى الحكومة الكونغولية إلى إعادة التوازن عبر تعزيز علاقاتها مع روسيا

للحصول على الدعم العسكري في مواجهة التمردات الداخلية، وكذلك مع الولايات المتحدة لضمان استقرارها السياسي.

إثيوبيا، على سبيل المثال، تلعب دورًا حيويًا في شرق إفريقيا وتستفيد من استثمارات الصين الكبيرة في البنية التحتية، وخاصة مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير. في الوقت نفسه، تحصل على دعم أمريكي في مجالات الصحة والتعليم. هذه الاستثمارات الضخمة تعزز النمو الاقتصادي، ولكن التوترات الإقليمية المتعلقة بسد النهضة جعلت إثيوبيا تحاول موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة، التي تدعم مصر في قضية السد، وبين الصين، التي تدعم إثيوبيا ماديًا وتقنيًا.

كينيا تعتبر دولة أخرى ناجحة في استغلال التنافس الثلاثي لتحقيق مكاسب اقتصادية وتنموية. كينيا استفادت بشكل كبير من مبادرة الحزام والطريق الصينية، والتي ساعدت في بناء سكة حديدية تربط بين نيروبي ومومباسا. في الوقت نفسه، تحافظ كينيا على علاقات قوية مع الولايات المتحدة من خلال التعاون في مكافحة الإرهاب ودعم التجارة. هذا التوازن بين الاستثمارات الصينية والدعم الأمريكي سمح لكينيا بالنمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي.

موزمبيق تمثل حالة فريدة حيث دخلت في شراكات مع روسيا والصين في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية. روسيا تركز على تقديم الدعم العسكري، خاصة في مواجهة التمردات في الشمال، بينما تستثمر الصين بكثافة في مشاريع الغاز الطبيعي. هذا التوازن يتيح لموزمبيق استخدام القوى الكبرى لتحقيق تنمية اقتصادية مع الحفاظ على الأمن الداخلي.

التحالفات الإقليمية والدولية تلعب دورًا حاسمًا في مساعدة الدول الإفريقية على التوازن بين القوى الكبرى المتنافسة مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة. هذه التحالفات توفر للدول الإفريقية الفرص لتنسيق السياسات الخارجية وتعزيز الأمن والتنمية الاقتصادية من خلال العمل المشترك مع دول الجوار أو القوى الكبرى.

أحد الأمثلة البارزة على هذه التحالفات هو المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، التي تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين أعضائها. من خلال هذا التحالف، تستطيع الدول الأعضاء التفاوض بشكل جماعي مع القوى الكبرى وضمان أن استثماراتها تتماشى مع أهداف التنمية الإقليمية. هذا يوفر حماية أكبر من الوقوع في الاعتماد المفرط على دولة معينة.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب التحالفات الإقليمية دورًا في تعزيز استقرار المنطقة من خلال التدخلات المشتركة في حل النزاعات، كما فعلت في ليبيريا وسيراليون. تحالفات كهذه تعزز من نفوذ الدول الإفريقية في التعامل مع القوى الكبرى، حيث توفر منصة للعمل الجماعي الذي يوازن بين المصالح المتنافسة للقوى الخارجية.

لقد خاضت كل من ليبيريا وسيراليون حروبًا أهلية مدمرة في التسعينيات. المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) تدخلت من خلال ذراعها العسكري، القوة العسكرية لجنوب إفريقيا (ECOMOG)، لوقف النزاعات وإعادة بناء الاستقرار. هذا التدخل أظهر كيف يمكن للتحالفات الإقليمية أن تلعب دورًا في حل النزاعات وتعزيز الاستقرار في مواجهة التدخلات الخارجية.

هناك أيضاً نماذج شبيهة لما حصل في ليبيريا وسيراليون تشمل كوت ديفوار ومالي، حيث تدخلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) أيضًا للمساعدة في إعادة الاستقرار بعد النزاعات الأهلية. هذه التدخلات تمنح الدول الإفريقية القدرة على مواجهة تحديات النزاعات دون الاعتماد الكامل على القوى الكبرى، ما يعزز من سيادتها واستقلالها في صنع القرار.

من جهة أخرى، التحالفات الدولية مثل الاتحاد الإفريقي تقدم مظلة أوسع للتفاوض مع القوى الكبرى على المستوى القاري. الاتحاد الإفريقي يضع أجندة مشتركة للتنمية والأمن وحقوق الإنسان، ويسعى لتحقيق صفقات أكثر فائدة للدول الأعضاء في مواجهة التنافس الدولي.

وبالإضافة إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الإفريقي، هناك تحالفات إقليمية ودولية أخرى تلعب دورًا مهمًا في إدارة التوازن بين القوى الكبرى في إفريقيا.

مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC): هذه المنظمة الإقليمية تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في جنوب إفريقيا. من خلال هذا التحالف، تستطيع الدول الأعضاء مثل زيمبابوي وأنغولا التفاوض بشكل جماعي مع القوى الكبرى مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة لضمان أن الاستثمارات تعزز التنمية المستدامة وتعود بالنفع على شعوبها.

هيئة التنمية الحكومية لدول شرق إفريقيا (IGAD): تتضمن دولًا مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا، وتركز على تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية في منطقة القرن الإفريقي. هذه الهيئة تلعب دورًا في التوسط بين النزاعات

المحلية وتنسيق الجهود الإقليمية للتعامل مع التدخلات الخارجية، مما يعزز من موقف الدول الأعضاء في المفاوضات مع القوى الكبرى.

السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA): وهي تحالف اقتصادي يضم 21 دولة إفريقية، يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر. تحالفات كهذه تسمح للدول الأعضاء بتطوير سياسة اقتصادية موحدة عند التعامل مع القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة، مما يوفر الحماية ضد النفوذ المفرط.

يمكن توسيع إطار التركيز على التحالفات الإقليمية والدولية في إفريقيا لتشمل مبادرات أخرى تلعب أدوارًا مهمة في تعزيز الاستقلال الإقليمي ومواجهة النفوذ الخارجي. من أبرز هذه المبادرات، التحالف من أجل إعادة بناء القرن الإفريقي، الذي يركز على حل النزاعات وتحقيق الاستقرار في دول مثل إثيوبيا والصومال، وهو مدعوم بشكل كبير من الدول المجاورة وداعمين دوليين مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

من الأمثلة الأخرى، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، وهي مبادرة إفريقية أطلقتها الاتحاد الإفريقي لتعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية في القارة، بدعم من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. هذه

المبادرة تركز على تمكين الدول الإفريقية من تطوير اقتصاداتها والبنية التحتية، ما يساعد في تقليل التبعية للقوى الكبرى مثل الصين وروسيا.

بالنسبة إلى ليبيريا وسيراليون، لم يكن التدخل الإقليمي من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) فقط عاملاً في إعادة الاستقرار، بل أسهم أيضًا في تعزيز قدرة تلك الدول على التفاوض مع المجتمع الدولي بشأن شروط المساعدات والإصلاحات السياسية. التدخلات الناجحة لجهود ECOWAS ساعدت في خلق بيئة تتيح لهذه الدول الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية بطريقة تضمن تحقيق مكاسب وطنية واستقرار سياسي.

نموذج كينيا أيضًا يستحق الذكر هنا، حيث تمكنت كينيا من استخدام التحالفات الإقليمية مثل هيئة التنمية الحكومية لدول شرق إفريقيا (IGAD) لتحسين موقعها الاستراتيجي في التفاوض مع القوى الكبرى. وبفضل الاستقرار الداخلي ودورها الريادي في المنطقة، استطاعت كينيا جذب استثمارات أجنبية مع الحفاظ على درجة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات السياسية.

كما يمكن الإشارة إلى دور موريتانيا التي استفادت من عضويتها في الاتحاد الإفريقي وتحالفات مع الدول الخليجية، مثل الإمارات والسعودية،

لتعزيز قدرتها على استثمار مواردها الطبيعية وتحقيق الاستقرار الداخلي، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع الصين وروسيا والولايات المتحدة.[93]

سيناريوهات مختلفة لتطور التنافس الدولي

عند تحليل سيناريوهات مختلفة لتطور التنافس الدولي بين القوى الكبرى (الصين، الولايات المتحدة، وروسيا) في إفريقيا، يمكن استشراف عدة احتمالات بناءً على التحولات الجيوسياسية، الاقتصادية، والدبلوماسية.

أحد السيناريوهات الممكنة هو استمرار التنافس المتصاعد، حيث تستمر القوى الكبرى في تقديم عروض اقتصادية وعسكرية للدول الإفريقية بهدف تأمين مصالحها الاستراتيجية. في هذا السيناريو، قد تزداد وتيرة التنافس حول الوصول إلى الموارد الطبيعية الحيوية، مثل المعادن النادرة والنفط، مما يؤدي إلى تصعيد النزاعات الداخلية في بعض الدول الإفريقية نتيجة لتفاقم التدخلات الخارجية.

سيناريو آخر يمكن تصوره هو تعميق التحالفات الإقليمية، حيث تدرك الدول الإفريقية أهمية الاستقلال السياسي وتشكيل جبهة موحدة للتفاوض

---

[93] Bischoff, Paul-Henri. Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice. London: Routledge, 2020.

مع القوى الكبرى. في هذا السيناريو، قد نشهد تصاعدًا لدور التحالفات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، حيث يتم تعزيز الجهود لتعزيز الاستقرار الإقليمي والحد من التدخلات الخارجية الضارة. قد تكون هذه التحالفات قادرة على التفاوض بشكل أفضل على شروط الاستثمارات الأجنبية، وضمان أن تكون التنمية المستدامة أولوياتها.

في سيناريو ثالث، يمكن أن يكون هناك تقارب بين القوى الكبرى حول إدارة المصالح المشتركة في إفريقيا، مما قد يؤدي إلى نوع من التنسيق أو التعاون غير المباشر بينهم لتجنب تصاعد النزاعات. في هذا السيناريو، قد نشهد اتفاقيات اقتصادية وسياسية بين القوى الكبرى للحد من التدخل العسكري المباشر، والتركيز على الاستثمار في البنية التحتية والتنمية، ما قد يؤدي إلى استقرار نسبي في القارة.

يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار تزايد أهمية القوى الإقليمية الأخرى مثل الهند، تركيا، أو دول الخليج في إفريقيا. هذه القوى تسعى أيضًا لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة، وقد تدخل في منافسة أو تعاون مع القوى الكبرى الحالية.

الهند، على سبيل المثال، تنظر إلى إفريقيا على أنها شريك استراتيجي مهم وتستثمر في مشاريع تكنولوجية وتعليمية، مما يجعلها قوة متزايدة الأهمية في التوازن بين القوى الكبرى. تركيا، من ناحية أخرى، تعتمد على نهج دبلوماسي واقتصادي مميز، حيث تجمع بين التجارة والدبلوماسية الإنسانية، مع تزايد نفوذها في قطاعات مثل البناء والطاقة.

عامل آخر يمكن أن يكون التغيرات المناخية وتأثيرها على السياسات الإفريقية. فمع تفاقم التغيرات المناخية، تصبح الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة أكثر حيوية، مما يعزز أهمية إفريقيا في التنافس الدولي. قد تدفع هذه الظروف القوى الكبرى إلى تغيير استراتيجياتها وتبني نهج أكثر تركيزًا على التنمية المستدامة والتكنولوجيا النظيفة.

أيضًا، التكنولوجيا والتحول الرقمي يمكن أن يلعبا دورًا كبيرًا في تشكيل مسارات هذا التنافس. مع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية، قد تصبح إفريقيا مركزًا حيويًا للتجارة الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية التي يمكن أن تعزز اقتصاديات الدول الإفريقية وتزيد من أهمية القارة على المسرح الدولي.

علاوة على ذلك، قد تنشأ أزمات صحية أو وبائية جديدة تؤثر على ديناميات القوى في إفريقيا. كما شهدنا مع جائحة كوفيد-19، فإن مثل هذه

الأزمات يمكن أن تعيد ترتيب الأولويات وتفتح المجال أمام تقديم المساعدات الإنسانية والدبلوماسية الصحية، مما يعزز النفوذ الدولي للقوى التي تقدم الدعم الأكبر والأكثر فعالية.

أخيرًا، يمكن أن يحدث تصعيد في التوترات، حيث تتحول المنافسة الاقتصادية إلى صراعات عسكرية بالوكالة في مناطق متفرقة من إفريقيا. قد يؤدي هذا إلى تزايد النزاعات الداخلية التي تدعمها هذه القوى الكبرى، مما يهدد استقرار الدول الإفريقية على المدى الطويل.

التحديات التي تواجه إفريقيا

التنافس الدولي على إفريقيا لم يعد مقتصرًا على المنافسة الاقتصادية فقط، بل أصبح معقدًا ومتشابكًا بتأثيرات عميقة تمتد إلى الجوانب السياسية، الاجتماعية، وحتى البيئية. القوى الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، وروسيا تسعى لتعزيز نفوذها في القارة من خلال استراتيجيات متنوعة تشمل التدخلات العسكرية والدبلوماسية وتقديم الاستثمارات والقروض. وفي حين أن هذه القوى تسهم في توفير الفرص الاقتصادية والتنموية، فإنها في الوقت نفسه تفرض تحديات كبيرة على الدول الإفريقية التي تجد نفسها عالقة بين مطرقة الحاجة للتنمية وسندان الحفاظ على السيادة والاستقلال السياسي. هذا السياق يجلب إلى الواجهة تساؤلات عميقة حول

تأثيرات هذا التنافس على مستقبل إفريقيا وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بشكل فعال ومستدام.

إفريقيا تواجه العديد من التحديات الكبرى في ظل التنافس الدولي المتزايد بين القوى الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، وروسيا، ويظهر هذا التنافس في مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. أحد أبرز هذه التحديات يتمثل في الاعتماد الاقتصادي المفرط على الاستثمارات الأجنبية. فالكثير من الدول الإفريقية تتجه إلى قبول القروض والاستثمارات من القوى الكبرى، وخصوصًا من الصين التي تمول مشاريع البنية التحتية الضخمة. وعلى الرغم من أن هذه المشاريع تسهم في تحسين الاقتصاد المحلي، إلا أن تراكم الديون يؤدي إلى وقوع بعض الدول في ما يعرف بـ"دبلوماسية الديون"، مما قد يدفع هذه الدول إلى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية أو فقدان السيطرة على مواردها الوطنية.

هناك أيضًا تحدي في استدامة النمو الاقتصادي. على الرغم من أن بعض الدول الإفريقية شهدت نموًا اقتصاديًا ملحوظًا في العقود الأخيرة بفضل الاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذا النمو غالبًا ما يكون غير متوازن وغير شامل. الاعتماد على تصدير الموارد الخام دون تنويع الاقتصاد يمكن أن يؤدي إلى تذبذب شديد في النمو الاقتصادي، حيث تكون هذه الدول عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وانخفاض الطلب على المواد الخام. تحقيق تنمية

اقتصادية مستدامة يتطلب سياسات تنموية شاملة تعتمد على تعزيز التصنيع وتطوير قطاع الخدمات وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية.

التدخلات العسكرية والسياسية تمثل تحديًا آخر مهمًا في إفريقيا. تتدخل روسيا بدعمها العسكري لبعض الحكومات الإفريقية أو الفصائل المسلحة، ما يساعد على تعزيز الأنظمة القائمة دون تحقيق الاستقرار طويل الأمد. غالبًا ما يُستخدم هذا الدعم لقمع المعارضة أو لتأجيج النزاعات الأهلية، وهو ما يزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية ويمد النزاعات بالأسباب لاستمرارها.

تغير الديناميات السياسية الداخلية يمثل تحديًا مهمًا في مواجهة التنافس الدولي. التدخلات الخارجية غالبًا ما تؤدي إلى تعزيز النظام السياسي القائم أو تحجيم المعارضة، مما يعزز من استقرار الأنظمة السلطوية على حساب تطور النظام الديمقراطي. قد يؤدي هذا إلى تقليص المشاركة السياسية وقمع الحريات المدنية، مما يعيق تحقيق تطلعات الشعوب نحو التغيير السياسي والإصلاح الديمقراطي. كما أن التدخلات الأجنبية قد تساهم في تقسيم المجتمعات المحلية وزيادة التوترات السياسية بين الفصائل المختلفة.[94]

---

[94] Bischoff, Paul-Henri. Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice. London: Routledge, 2020.

الفساد وسوء الإدارة يعدان من بين التحديات الملحة التي تواجهها الدول الإفريقية في ظل التدفقات الكبيرة من الأموال والاستثمارات. في العديد من الدول الإفريقية، يعاني النظام من ضعف الشفافية والحوكمة، مما يؤدي إلى استغلال غير فعال للموارد، وتذهب معظم الفوائد إلى النخب السياسية على حساب السكان. هذا بدوره يعمق الفجوات الاقتصادية ويؤدي إلى إهمال القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، مما يضر بالتنمية البشرية.

التنافس على الموارد الطبيعية هو تحدٍ كبير آخر يواجه الدول الإفريقية. بينما تستمر القوى الكبرى في السعي وراء الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن، تجد بعض الدول الإفريقية نفسها في مواجهة معقدة مع الشركات الأجنبية التي قد تستغل الموارد المحلية بشكل غير مستدام. هذا الاستغلال يمكن أن يؤدي إلى تدمير البيئة وفقدان فرص التنمية المستدامة على المدى الطويل. كما أن الاستثمارات الضخمة في قطاع التعدين واستخراج الموارد قد تؤدي إلى نزاعات محلية حول توزيع الثروات.

التغيرات المناخية والصراعات البيئية تمثل تحديًا آخر كبيرًا. إفريقيا تواجه مخاطر بيئية متزايدة مثل التصحر وندرة المياه، وهذه التحديات تتفاقم نتيجة للأنشطة الصناعية واستخراج الموارد الطبيعية التي تدعمها القوى

الكبرى. النزاعات على الموارد البيئية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات داخلية وإقليمية، مما يعزز من حالة عدم الاستقرار في القارة.

عدم الاستقرار السياسي والضغوط الخارجية يشكلان تحديًا إضافيًا يواجه الدول الإفريقية. التنافس بين القوى الكبرى يؤدي إلى زيادة الضغوط على الحكومات الإفريقية التي تحاول كل منها أن توجه سياساتها الداخلية لصالحها. هذا التنافس يمكن أن يخلق تحالفات غير مستقرة، ويزيد من الضغوط على النظم السياسية الهشة، مما يؤدي إلى تفاقم الصراعات الداخلية.

هناك أيضاً الابتكار التكنولوجي والرقمنة، فمع سعي القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاستثمار التكنولوجيا في إفريقيا، تتجلى الصعوبة في قدرة الدول الإفريقية على اللحاق بالتحول الرقمي العالمي. هذا يؤدي إلى فجوة رقمية متزايدة بين النخب التي تتمتع بالوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة والفئات الاجتماعية الأخرى التي لا تزال تفتقر إلى البنية التحتية الرقمية والتعليم التكنولوجي، خاصة في المناطق الريفية. هذه الفجوة قد تعرقل التنمية المستدامة وتعيق قدرة الدول الإفريقية على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

الأمن السيبراني يعد تحديًا ناشئًا في ظل توسع البنية التحتية الرقمية في إفريقيا. القوى الكبرى تستثمر في تطوير شبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية، لكن مع هذه الاستثمارات تأتي مخاطر جديدة تتعلق بالأمن السيبراني. الدول الإفريقية غالبًا ما تفتقر إلى القدرات اللازمة لحماية بياناتها الحساسة والبنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية. وهذا قد يؤدي إلى تعرض الحكومات والمؤسسات الاقتصادية لهجمات إلكترونية تسعى إلى تعطيل العمليات الحيوية أو سرقة المعلومات الحساسة.

تواجه القارة أيضًا تحديات في مجال الأمن الغذائي، حيث يعتمد العديد من الدول الإفريقية على استيراد الأغذية لسد احتياجاتها، على الرغم من توفر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية. القوى الكبرى تسعى للاستثمار في هذه الأراضي، لكن هذا الاستثمار يمكن أن يؤدي إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية وزيادة التبعية الغذائية. تهميش المزارعين المحليين وإقصاؤهم من عمليات الإنتاج يزيد من مخاطر عدم الاستقرار الغذائي، ويضع القارة في موقف ضعف أمام الصدمات الغذائية العالمية.

الهجرة والتهجير القسري هما تحديان آخران ناتجان عن التدخلات الخارجية. النزاعات المسلحة المدعومة من القوى الكبرى غالبًا ما تؤدي إلى نزوح ملايين الأشخاص، مما يزيد من الضغوط على الدول المجاورة التي تستقبل اللاجئين. الاستثمارات الكبيرة، خاصة في مشاريع البنية

التحتية، تؤدي أيضًا إلى تهجير السكان من أراضيهم لأغراض تجارية، مما يعمق الأزمات الاجتماعية ويزيد من معدلات الفقر والتهميش.

في المجال الثقافي، التدخلات الخارجية تؤثر على الهويات الثقافية المحلية. في ظل المنافسة بين القوى الكبرى، قد تتأثر الثقافة الإفريقية بالقيم الوافدة، سواء الغربية أو الشرقية. في بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الهوية الثقافية التقليدية وظهور شعور بالاغتراب بين الأجيال الجديدة التي تتبنى ثقافات مختلفة عن مجتمعاتها الأصلية. هذا التحول الثقافي يمكن أن يثير صراعات داخلية بين من يحاولون الحفاظ على التراث الثقافي التقليدي ومن يتبنون القيم المستوردة كوسيلة للتحديث والانفتاح.

تعكس هذه التحديات تعقيد المشهد الإفريقي في ظل التنافس الدولي. تحتاج الدول الإفريقية إلى استراتيجيات فعالة لتحقيق التوازن بين الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على سيادتها واستقرارها الداخلي. تعتمد الكثير من الحلول على تحسين الحوكمة والشفافية والاعتماد على التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي بشكل مفرط.[95]

الفرص السياسية والاقتصادية

[95] Clapham, Christopher. Africa and the International System: The Politics of State Survival. Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

الدول الإفريقية تواجه تحديات كبيرة لكنها تتمتع أيضًا بفرص اقتصادية وسياسية قد تسهم في تعزيز التنمية والاستقرار.

على الصعيد الاقتصادي، إفريقيا تمتلك فرصًا كبيرة في القطاع الزراعي بفضل مساحات الأراضي الزراعية الشاسعة التي لم يتم استغلالها بشكل كامل حتى الآن. الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة وتحسين البنية التحتية الزراعية يمكن أن يزيد من الإنتاجية ويقلل من الفقر الغذائي، مما يسهم في تحسين سبل العيش وتعزيز الصادرات الزراعية.

الفرص الاقتصادية المتاحة لإفريقيا في القطاع الزراعي لا تقتصر فقط على زيادة الإنتاجية وتقليل الفقر الغذائي، بل تتضمن أيضًا التكامل مع سلاسل القيمة العالمية. من خلال تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية وتطوير المنتجات الزراعية المحلية، يمكن للدول الإفريقية زيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي. هذا يتطلب تحسين معايير الجودة، تعزيز التعاون بين المزارعين، والاعتماد على التقنيات الحديثة لتحسين عمليات الإنتاج.

كما أن التكنولوجيا الزراعية تمثل فرصة كبيرة لتعزيز الإنتاجية. تطبيق تقنيات مثل الزراعة الدقيقة، التي تعتمد على تحليل البيانات لتحسين

استخدام المياه والأسمدة، والزراعة الذكية باستخدام الأدوات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، يمكن أن يؤدي إلى تحسين المحاصيل وزيادة الكفاءة. الدول الإفريقية، مثل كينيا وغانا، بدأت بالفعل في تطبيق هذه التقنيات لتحقيق نتائج إيجابية في زيادة الإنتاج الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، الزراعة المستدامة تعتبر أولوية متزايدة لمواجهة التغير المناخي. التحول إلى ممارسات زراعية صديقة للبيئة واستخدام تقنيات الري الحديثة يمكن أن يساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية مع تحسين الإنتاج الزراعي. هذا التوجه يفتح أيضًا أبوابًا للتمويل الدولي من المؤسسات التي تدعم المشاريع المستدامة.

كذلك فإن التعاون بين الدول الإفريقية في إطار التجارة الإقليمية الزراعية يمكن أن يعزز من قدرة القارة على تأمين الإمدادات الغذائية وتقليل الاعتماد على الواردات من خارج القارة.

الموارد الطبيعية تُعتبر أيضًا فرصة كبيرة، حيث تمتلك العديد من الدول الإفريقية احتياطات ضخمة من المعادن، النفط، والغاز الطبيعي. استغلال هذه الموارد بشكل مسؤول يمكن أن يُحسن العائدات المالية للحكومات ويساهم في تنمية اقتصادية مستدامة. تنويع الاقتصاد من خلال التصنيع

المحلي والمعالجة الفعّالة للمواد الخام سيقلل من الاعتماد على تصدير المواد الأولية.

التصنيع المحلي والمعالجة المتقدمة تمثل فرصة كبيرة لتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام غير المعالجة. التركيز على تطوير سلاسل القيمة المضافة يمكن أن يسهم في تعزيز الصناعات المحلية وزيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية، مثل تحويل المعادن إلى منتجات نهائية أو تصفية النفط محليًا. هذا سيسهم في تعزيز خلق الوظائف وتحسين مهارات القوى العاملة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التنمية المستدامة لقطاع الطاقة يمكن أن يكون فرصة كبرى للدول الإفريقية. بعض الدول مثل أنغولا ونيجيريا تعكف على تنويع اقتصاداتها من خلال تطوير الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية والرياح، مما يقلل من الاعتماد على النفط والغاز، ويعزز استدامة الاقتصاد على المدى الطويل.

التعاون الإقليمي يعتبر أيضًا فرصة رئيسية من خلال منظمات مثل الاتحاد الإفريقي أو السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA). هذا التعاون يساعد في تحسين التكامل الاقتصادي، تقليل الحواجز التجارية بين

الدول الإفريقية، وزيادة القدرة على التفاوض مع القوى الاقتصادية الكبرى.

الطاقة المتجددة توفر فرصة أخرى كبيرة للقارة، حيث إن دولًا مثل جنوب إفريقيا وكينيا تستثمر بشكل كبير في الطاقة الشمسية والرياح. تزايد الطلب على الطاقة النظيفة عالميًا يتيح لإفريقيا فرصة لتصبح مركزًا رئيسيًا في هذا القطاع، مما يعزز من قدرة القارة على تقليل اعتمادها على الطاقة التقليدية. هناك أيضاً هناك إمكانات هائلة للطاقة الجيوحرارية والطاقة الهيدروليكية في العديد من الدول الإفريقية مثل إثيوبيا وأوغندا. هذه المصادر غير المستغلة حاليًا تمثل فرصة كبيرة لتحقيق أمن الطاقة في القارة وتنويع مصادر الطاقة بشكل أكبر، مما يسهم في تحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل جديدة. تزايد الاهتمام العالمي بمكافحة تغير المناخ يزيد من الطلب على المشروعات الخضراء، مما يمكن أن يجذب استثمارات دولية كبيرة إلى إفريقيا.

التمويل المناخي الدولي يمثل فرصة إضافية. من خلال الالتزام بمشروعات الطاقة المتجددة، يمكن للدول الإفريقية أن تستفيد من صناديق التمويل الدولية المخصصة لدعم مشروعات الطاقة النظيفة، مثل صندوق المناخ الأخضر. هذا يمكن أن يعزز القدرة التنافسية للقارة على الساحة العالمية ويقلل من تكاليف الطاقة للأجيال القادمة.

من الناحية السياسية، النمو الديموغرافي السريع في إفريقيا، إلى جانب التحسن في مستويات التعليم، يفتح فرصًا لتوسيع قاعدة القوى العاملة وتطوير قطاع الخدمات والابتكار. من خلال تعزيز الحكومات للتعليم والتدريب المهني، يمكن لإفريقيا أن تستفيد من قوتها الشبابية لتحقيق قفزات في مجالات التكنولوجيا وريادة الأعمال. يمكن للنمو الديموغرافي السريع في إفريقيا أن يسهم في تعزيز الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية، إذ أن الجيل الشاب المتعلم يصبح أكثر وعيًا بضرورة الانخراط في الحياة السياسية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تشكيل حركات شبابية تساهم في الضغط على الحكومات لتعزيز الشفافية والمساءلة والإصلاحات السياسية. كما أن تزايد عدد السكان الشباب يخلق طلبًا متزايدًا على الإصلاحات الهيكلية التي تشمل تحديث نظم الحكم وتعزيز الحقوق المدنية والحريات السياسية.

يمكن أيضًا أن تساهم التحولات السكانية في إعادة تشكيل السياسات الإقليمية والدولية لإفريقيا، حيث يمكن للدول الإفريقية استغلال قوتها السكانية المتزايدة لتطوير علاقات جديدة على المستوى العالمي، والانخراط بشكل أكبر في المنظمات الدولية، مما يعزز من التمثيل الإفريقي في صنع القرار الدولي.

الاندماج الإقليمي يمثل فرصة سياسية واقتصادية كبيرة أيضًا. مبادرات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) تمهد الطريق لزيادة التجارة بين الدول الإفريقية وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. هذا الاندماج الاقتصادي يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الداخلي وزيادة الاستقرار السياسي من خلال تعزيز التعاون الإقليمي.

يمكن للاندماج الإقليمي أن يدعم التنمية الصناعية من خلال تشجيع التصنيع الإقليمي وتأسيس سلاسل توريد إقليمية أكثر تكاملًا وفعالية. هذا النوع من التعاون يمكن أن يؤدي إلى تطوير صناعات متخصصة تستفيد من موارد وخبرات الدول الإفريقية المختلفة، مما يعزز القيمة المضافة داخل القارة بدلاً من الاعتماد على تصدير المواد الخام فقط.

كما أن التكامل الإقليمي يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار الأمني من خلال إنشاء آليات دفاع جماعي وإدارة الأزمات بشكل أكثر تنسيقًا، مما يقلل من النزاعات الحدودية والنزاعات الداخلية التي تؤثر على بعض الدول الإفريقية. هذا التعاون الأمني قد يسهم في تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية لحل النزاعات.

علاوة على ذلك، فإن التعاون في مجالات البنية التحتية مثل بناء شبكات نقل واتصالات إقليمية سيساعد في تسهيل التجارة وزيادة التدفقات

الاقتصادية بين الدول الإفريقية. هذه المشاريع تعزز من التكامل الاقتصادي وتوفر فرصًا جديدة للنمو والاستثمار في القارة.

تطور البنية التحتية الرقمية يمثل أيضًا فرصة مهمة. مع زيادة الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، يمكن لإفريقيا أن تصبح لاعبًا رئيسيًا في الاقتصاد الرقمي، حيث يشهد قطاع التكنولوجيا في دول مثل نيجيريا وكينيا تطورًا سريعًا. الاستثمار في التعليم الرقمي والتكنولوجيا يمكن أن يفتح أبوابًا جديدة للنمو والابتكار.

التكنولوجيا المالية (FinTech) تعد مجالًا آخر مليئًا بالفرص في القارة الإفريقية. بفضل انتشار الهواتف الذكية وزيادة الوصول إلى الإنترنت، أصبحت العديد من الدول الإفريقية روادًا في تطوير الحلول المالية المبتكرة التي تستهدف توفير الخدمات المالية للأفراد غير المتعاملين مع البنوك. دول مثل كينيا مع خدمة M-Pesa ونيجيريا التي تشهد ازدهارًا في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، توضح إمكانيات إفريقيا في هذا القطاع. هذا التوجه يسهم في تسهيل المدفوعات الرقمية، التمويل الصغير، وتوسيع نطاق الشمول المالي.

علاوة على ذلك، الذكاء الاصطناعي (AI) والتحليل الضخم للبيانات يمثلان فرصًا جديدة للنمو في الاقتصاد الرقمي الإفريقي. يمكن لهذه

التقنيات أن تسهم في تطوير الحلول المحلية التي تستهدف قطاعات مثل الزراعة، الرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية، مما يزيد من الكفاءة والإنتاجية. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاج الزراعي من خلال تقديم توصيات دقيقة للمزارعين حول الري واستخدام الأسمدة، أو تحسين نظام الرعاية الصحية عبر تحليل البيانات الصحية بشكل أفضل وتقديم خدمات طبية عن بعد.

بالإضافة إلى ذلك، التعليم الرقمي يشكل فرصة كبيرة لتحسين المهارات وتعزيز الإبداع بين الشباب الإفريقي. الاستثمار في توفير الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت يمكن أن يسد الفجوة التعليمية ويوفر الفرص للعديد من الأفراد الذين لا تتاح لهم فرص التعليم التقليدي، خاصة في المناطق النائية.

التوجه نحو الابتكار الرقمي يوفر أيضًا فرصًا في ريادة الأعمال، حيث يمكن للشباب الإفريقي تأسيس شركات تقنية ناشئة تستفيد من التطورات الرقمية. من خلال تعزيز البيئة الداعمة للأعمال وتوفير تمويل للشركات الناشئة، يمكن لهذه الشركات أن تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات.

إفريقيا تتمتع بفرص هائلة وغير مستغلة بعد، بما في ذلك ما يمكن تسميته بـ "الاقتصاد الأزرق". بفضل الشواطئ الطويلة والموارد البحرية، يمكن أن تصبح إفريقيا رائدة في القطاعات البحرية، مثل صيد الأسماك، السياحة البحرية، والطاقة البحرية. استغلال هذه الموارد بطريقة مستدامة سيؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

إلى جانب ذلك، يشكل التنوع البيولوجي والبيئي في إفريقيا فرصة كبيرة في قطاع السياحة البيئية. مع وجود مواقع طبيعية خلابة مثل السافانا والغابات المطرية، يمكن للقارة استثمار هذا التنوع البيئي في تطوير السياحة، مما يسهم في تعزيز الاقتصادات المحلية ويزيد من إيرادات النقد الأجنبي.

أيضًا، مع تزايد الاهتمام العالمي بحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، يمكن للدول الإفريقية أن تستفيد من تمويلات خضراء وتقنيات بيئية مبتكرة لدعم التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.[96]

توصيات لا بد منها

[96] Ayenew, Mulugeta F. "Sustainable Agricultural Mechanization and Agricultural Transformation in Sub-Saharan Africa." Sustainability 13, no. 19 (2021): 10657.

لتحقيق تعاون مثمر ومستدام بين الدول الإفريقية وروسيا وأمريكا والصين، يمكن تقديم التوصيات التالية:

التركيز على التنمية المستدامة: يجب على القوى الكبرى أن تضمن أن استثماراتها في إفريقيا تسهم في التنمية المستدامة وليس فقط في تحقيق أرباح قصيرة الأمد. يمكن أن يكون التعاون في مجالات الزراعة المستدامة، الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا التعليم محوريًا لضمان نتائج إيجابية وطويلة الأجل.

إرساء شراكات شفافة: يتعين على الدول الإفريقية والجهات الدولية التركيز على إنشاء شراكات مبنية على الشفافية والمساءلة. يجب أن تكون الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية علنية وتتسم بالوضوح لتجنب الفساد وسوء الإدارة.

دعم الحوكمة الرشيدة: من المهم تشجيع الحوكمة الرشيدة في الدول الإفريقية من خلال تقديم المساعدات الفنية والتدريب، بالإضافة إلى تعزيز نظم مكافحة الفساد. يمكن أن تسهم الولايات المتحدة وروسيا والصين في دعم المؤسسات الديمقراطية والمشاركة السياسية بدلاً من مجرد التعامل مع النخب السياسية.

تعزيز التجارة المتبادلة: على الدول الإفريقية استغلال الفرص التي تقدمها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) لزيادة التعاون التجاري مع القوى الكبرى مع الحفاظ على مصلحة الدول الإفريقية. يمكن أن يعزز هذا من قدرتها على التفاوض بشكل أفضل والاستفادة من علاقاتها مع القوى الدولية.

التوازن في العلاقات الدولية: ينبغي على الدول الإفريقية الاستمرار في تنويع شراكاتها الدولية مع جميع القوى الكبرى، مما يمكنها من الحفاظ على استقلالية أكبر في قراراتها السياسية والاقتصادية. هذا يمكن أن يعزز قدرتها على تحقيق مكاسب متوازنة من جميع الأطراف.

التركيز على التعليم وبناء القدرات: تشجيع التعاون في مجال التعليم، بما في ذلك تقديم منح دراسية وبرامج تدريبية لتحسين الكفاءات المحلية في إفريقيا. من المهم أن تستثمر القوى الكبرى في بناء القدرات المحلية لخلق جيل من القادة المتعلمين والمستعدين لمواجهة تحديات المستقبل.

تعزيز الأمن الإقليمي: التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار في الدول الإفريقية. يجب أن يكون هذا التعاون شاملاً ولا يعتمد فقط على الحلول العسكرية، بل يشمل الحلول الدبلوماسية والتنموية أيضًا.

تشجيع الابتكار التكنولوجي: يجب أن يكون الابتكار التكنولوجي محورًا مهمًا للتعاون بين الدول الإفريقية والقوى الكبرى. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، التعليم الرقمي، وتحفيز الشركات الناشئة يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للتنمية في القارة.

تعزيز الشفافية في العقود والاستثمارات: يجب على جميع الأطراف ضمان أن العقود الدولية والاستثمارات في إفريقيا تكون شفافة ومنفتحة للجمهور. يمكن إنشاء هيئات مراقبة مستقلة لضمان عدم استغلال الموارد الإفريقية، والتأكد من أن هذه الموارد تساهم بشكل مباشر في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة المحلية.

التركيز على الصناعات المحلية والتصنيع: بدلاً من التركيز فقط على استخراج الموارد الطبيعية، يجب على القوى الكبرى دعم الصناعات المحلية وتشجيع تطوير سلاسل قيمة محلية. يمكن للصين وروسيا وأمريكا تقديم دعم لتطوير قدرات التصنيع المحلي في إفريقيا مما يساعد في خلق فرص عمل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

تشجيع الاستثمارات المشتركة: يمكن تعزيز التعاون من خلال مشاريع مشتركة تستفيد منها جميع الأطراف. المشاريع المشتركة بين الدول

الإفريقية والقوى الكبرى في مجالات مثل الطاقة المتجددة، التصنيع، والتكنولوجيا يمكن أن تؤدي إلى فوائد متبادلة وتضمن توزيع العائدات بشكل عادل.

تعزيز دور المجتمع المدني: دعم القوى الكبرى للمجتمع المدني في إفريقيا يمكن أن يسهم في بناء مؤسسات أقوى وأكثر شفافية. من خلال دعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان، الحوكمة الرشيدة، والتنمية المستدامة، يمكن أن يكون للقوى الكبرى تأثير إيجابي طويل الأمد.

إعطاء الأولوية لحل النزاعات بالطرق السلمية: بدلاً من الاعتماد على الحلول العسكرية للتعامل مع النزاعات، يمكن للقوى الكبرى تعزيز الحلول السلمية والدبلوماسية من خلال دعم الوساطة والمفاوضات بين الفصائل المتصارعة في إفريقيا. يجب تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للسلام والمصالحة الوطنية لضمان استدامة الاستقرار.

تنمية المهارات والتقنيات المحلية: من الضروري أن تستثمر القوى الكبرى في نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات المحلية. من خلال بناء القدرات التكنولوجية وتوفير التدريب المتقدم، يمكن للقوى الكبرى دعم الدول الإفريقية في بناء اقتصادات أكثر اعتمادًا على الذات.

الاهتمام بالقضايا البيئية: يجب أن تكون التنمية المستدامة جزءًا من كل استثمار أو مشروع مشترك. يتعين على القوى الكبرى التأكد من أن المشاريع التي تمولها في إفريقيا تأخذ في الاعتبار حماية البيئة وتقليل الأضرار البيئية على المدى الطويل.

تعزيز الاندماج في النظام المالي العالمي: يمكن للقوى الكبرى دعم الدول الإفريقية من خلال توفير الوصول إلى الأسواق المالية الدولية وتسهيل التدفقات الاستثمارية. يجب أن تركز الجهود على تعزيز الشفافية المالية وتطوير الأسواق المحلية لضمان أن البلدان الإفريقية تكون جزءًا من النظام المالي العالمي بشكل أكثر اندماجًا وفعالية.

إيجاد حلول لمشكلة الديون: يجب على القوى الكبرى العمل مع المؤسسات المالية الدولية لتخفيف عبء الديون عن الدول الإفريقية التي تواجه صعوبات اقتصادية. يمكن النظر في برامج تخفيف الديون التي ترتبط بشروط مثل تحسين الحوكمة والاستثمار في البنية التحتية والتعليم.

تشجيع الابتكار والبحث العلمي المحلي: يجب على القوى الكبرى دعم إنشاء مراكز بحث علمي وتكنولوجي في إفريقيا، مع التركيز على الابتكار المحلي. من خلال تمويل المشاريع البحثية التي تركز على حلول إفريقية

للتحديات المحلية، يمكن تعزيز الاكتفاء الذاتي وتطوير تقنيات محلية تُلبي احتياجات القارة بشكل أكثر فعالية.

تعزيز السياحة المستدامة: يمكن للقوى الكبرى المساهمة في تطوير السياحة المستدامة في الدول الإفريقية، مع الحفاظ على البيئة المحلية والموارد الطبيعية. من خلال دعم المبادرات السياحية التي تركز على الاستدامة البيئية والمشاركة المجتمعية، يمكن تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة في المجتمعات الريفية.

التكنولوجيا الزراعية الذكية: يُمكن للقوى الكبرى دعم التحول نحو استخدام التكنولوجيا الذكية في القطاع الزراعي، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحسين الإنتاجية الزراعية. من خلال تقديم التدريب على التقنيات الزراعية المتقدمة، يمكن زيادة إنتاج المحاصيل وتحقيق الأمن الغذائي.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يجب تعزيز الشراكات بين الحكومات الإفريقية والقطاع الخاص الدولي لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة. هذه الشراكات يمكن أن تقلل من العبء المالي على الدول الإفريقية وفي الوقت نفسه توفر الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع الكبيرة.

تعزيز التعاون في المجال الصحي: على الدول الكبرى أن تعزز من استثماراتها في قطاع الصحة في إفريقيا من خلال بناء أنظمة صحية متكاملة قادرة على التصدي للأمراض والأوبئة. دعم التدريب الطبي المحلي وتوفير التقنيات الصحية المتقدمة سيسهم في رفع مستوى الرعاية الصحية في القارة.

التنوع الاقتصادي وتطوير القطاعات الناشئة: يجب على القوى الكبرى المساعدة في تنويع الاقتصاد الإفريقي من خلال دعم قطاعات ناشئة مثل التكنولوجيا المالية، الصناعات الإبداعية، والتكنولوجيا الحيوية. هذا التنويع يمكن أن يقلل من الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية ويخلق فرص عمل جديدة للشباب.

تعزيز التجارة العادلة: ينبغي على القوى الكبرى ضمان أن العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية تكون عادلة وتخدم مصالح جميع الأطراف. على القوى الكبرى أن تدعم تعزيز القدرات التجارية المحلية في إفريقيا لتصبح الدول الإفريقية لاعبين أكثر فعالية في الأسواق العالمية.

التركيز على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة: يجب أن تكون جميع المشاريع المشتركة مع إفريقيا مستندة إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. على القوى الكبرى أن تعمل على دعم التعليم، المساواة

بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من أي استثمار أو شراكة.

قائمة المراجع

- Alden, Chris. China in Africa: Partner, Competitor or Hegemon? London: Zed Books, 2007.
- Alden, Chris, and Amnon Aran. Foreign Policy Analysis: New Approaches. New York: Routledge, 2016.

- Alden, Chris, and Daniel Large. New Directions in Africa-China Studies. .Routledge, 2019

- Allison, Roy. Russia, the West, and Military .Intervention. Oxford University Press, 2013

- Arkhangelskaya, Alexandra. Russia’s Return to Africa: Strategy and Prospects. Russian .International Affairs Council (RIAC), 2020

- Ayenew, Mulugeta F. "Sustainable Agricultural Mechanization and Agricultural Transformation in Sub-Saharan Africa." .Sustainability 13, no. 19 (2021): 10657

- Bergen, Peter L. Drone Wars: Transforming Conflict, Law, and Policy. New York: .Cambridge University Press, 2014

- Berhe, Tadesse, and Alex de Waal. The Horn of Africa: State Formation and Decay. .London: Hurst Publishers, 2022

- Besada, Hany, and Philip Martin. "Demographic Shifts in Sub-Saharan Africa: Implications for Global Economic and Security Relations." Journal of African and .Asian Studies 53, no. 4 (2019): 473-495

- Bischoff, Paul-Henri. Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice. London: .Routledge, 2020

- Brautigam, Deborah. The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa. Oxford: Oxford .University Press, 2009

- Brautigam, Deborah. The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa. Oxford University Press, 2020.
- Braddock, John. The Belt and Road Initiative and the Global Economy. Cambridge University Press, 2020.
- Brands, H. W. The Devil We Knew: Americans and the Cold War. Oxford University Press, 1993.
- Bray, John, and Garth le Pere. China’s Trade and Investment in Africa: The Case of the Special Economic Zones. 2019.
- Brooks, Andrew. "Environmental Change and Migration in Sub-Saharan Africa." Journal of Environmental Studies and Sciences 12, no. 1 (2021): 101-118.

- Brown, William, and Sophie Harman. African Agency in International Politics: China and the Global South. Routledge, 2021.

- Campbell, Horace. Global NATO and the Catastrophic Failure in Libya. New York: Monthly Review Press, 2020.

- Carmody, Pádraig R. The New Scramble for Africa. Cambridge: Polity Press, 2016.

- Chazan, Naomi. Politics and Society in Contemporary Africa. Lynne Rienner Publishers, 2019.

- Clegg, Claude A. The Price of Liberty: African Americans and the Making of Liberia. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004.

- Connolly, Richard, and Philip Sendstad. Russia's Role in the International Energy System: Foreign Energy Policy, Economic Security, and Climate Change. Cambridge University Press, 2022.

- Cooke, Jennifer G., and Richard Downie. Africa in the Wider World: U.S. Policy Choices. Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2015.